الإفتتاحية

مدن مستدامة.. تحضر مستدام

تحتفل مدننا العربية في الخامس عشر من مارس كل عام بيوم "المدينة العربية" ذكرى تأسيس منظمتنا العتيدة في الخامس عشر من مارس في العام 1967.

في احتفالية يوم المدينة العربية هذا العام الذي حمل شعار" مدن مستدامة.. تحضر مستدام"، تتقاطر إلى أذهاننا الذكريات والصور الجميلة، التي هيأت لهذه المنظمة الإقليمية العربية، ما تفاخر به أمام مثيلاتها على المستويين الإقليمي والدولي. حيث حققت من الإنجازات ما عزز ثقتنا بأن الطريق الذي سلكناه ورسمناه كان محل تقدير مدننا الأعضاء، ومصدر ثقة واحترام دولنا العربية.

في هذا العام نطوي سنة من مسيرة حافلة بالعطاء، ونستقبل أخرى جديدة، نتمنى أن نسجل فيها من النجاحات ما يساعدنا على دعم المسيرة التنموية التي حققتها مدننا وبلدياتنا العربية في قطاعات وميادين شتى.

في هذا العام نحتفل بمرور 48 سنة على تأسيس منظمة المدن العربية في الكويت.. حيث بلغ عدد المؤسسات التابعة للمنظمة ست مؤسسات تعنى بقضايا وأنشطة تتصل بعملية النهوض بالمدينة العربية وسكانيها. وهذه المؤسسات هي: المعهد العربي لإنماء المدن في الرياض وهو الجهاز العلمي والفني للمنظمة.. ومركز البيئة للمدن العربية في دبي الذي يهتم بالشؤون البيئية وأبحاثها ودراساتها.. والمنتدى العربي لنظم المعلومات في العاصمة الأردنية عمّان الذي يعنى بالتكنولوجيا الرقمية والحكومة الإلكترونية.. ثم مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية في الدوحة التي تعنى بحفز المدن والبلديات العربية على التنافس في قضايا العمران والبيئة ونظم المعلومات وتخضير وتجميل المدن.. ثم مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية في تونس التي تعنى بالحفاظ على المآثر التاريخية والمكنوزات الأثرية والهوية العربية الإسلامية للمدينة القديمة وأخيراً صندوق تنمية المدن العربية الذي يتولى مهمة تمويل المشروعات البلدية الصغيرة في المدن العربية.

هذه المؤسسات لا تتردد عن تلبية احتياجات المدن وطلباتها لرفع كفاءة وأداء كوادرها وأجهزتها.. كما لا تتردد في عقد ورش العمل والندوات العلمية والعملية التي قد تحتاجها المدينة أو البلدية العربية في تطوير قطاعاتها ومشروعاتها المختلفة.

أن التواصل الفعال بين منظمة المدن العربية ومدنها الأعضاء، وتعزيز الروابط والشراكات بين الأمانة العامة للمنظمة ومنظمات واتحادات المدن العالمية، إنما هيأ لمنظمتنا حضوراً فاعلاً في أجندات تنموية يجري التداول والتشاور بشأنها على المستويين الإقليمي والدولي وخاصة ما يتصل بالجهود المبذولة، في إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية المستدامة، فضلاً عن تغيرات المناخ ومعالجة النفايات والمشاركة في الإعداد لمؤتمر الموئل الثالث في العام 2016 والمؤتمرات الأخرى ذات النطاقين الإقليمي والدولي.

أن الظروف الطارئة وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها مدن عربية في دول شقيقة، لم تثن منظمتنا عن القيام بمهامها ومسؤولياتها تجاه مدنها الأعضاء، حيث يتواصل عمل مؤسسات المنظمة في عقد الورش والندوات التي تتصل بمكافحة الفقر الحضري والتنمية المستدامة والشباب والمرأة والحكم الرشيد.. وكلها قضايا أساسية تهم المدن والبلديات وسلطات الحكم المحلي في دولنا العربية. فقد سجلت مدن عربية قفزات ملحوظة في قطاعات تنموية مختلفة، وشكلت هذه المدن مناطق تنافس واستقطاب للعديد من المؤتمرات والمهرجانات الدولية كما هو الحال بالنسبة لمدينة دبي التي فازت بتنظيم المؤتمر الدولي إكسبو 2020، ومدينة الدوحة التي فازت بتنظيم مباريات كأس العالم مونديال 2022. إن احتفالنا هذا العام بيوم المدينة العربية تحت شعار" مدن مستدامة.. تحضر مستدام" إنما يندرج ضمن توجهات وتحركات مدن العالم نحو إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية الكبيرة.. ونحن على ثقة بأن مدننا العربية لن تكون بعيدة، وإنما هي في صلب هذا التوجه الذي نعمل من أجله ولمصلحتنا جميعاً.

الأمين العام

برج المدن العربية – 2
في الكويت
تحفة معمارية تجمع بين الأصالة والمعاصرة

المَدينة العربيَّة

العدد 163 - ابريل - مايو - يونيو 2014

- طاقة نظيفة ومستدامة لدعم ونمو المدن
- أين تقع المدن في المشهد العالمي؟
- مشكلات المرور في النطاق العمراني

المَدينة العربيَّة

مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

رئيس التحرير

م. أحمد محمد صالح العدساني

الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية

مدير التحرير

غسان سمان

رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير

مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
مدير مؤسسة جائزة المنظمة
مدير مركز البيئة للمدن العربية
مدير المنتدى العربي لنظم المعلومات
مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي :

- المؤسسات الرسمية **15** دينار كويتيا
- الأفراد **8** دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية : **10** دنانير كويتية

في هذا العدد ...

• من أنشطة المنظمة

4 الأمين العام يستقبل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
5 الأمين العام يستقبل وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي في ليبيا
6 وفد الأمانة العامة في زيارة دائرة الشؤون البلدية في أبو ظبي وبلدية دبي
8 القمة العالمية لطاقة المستقبل 2014 في أبوظبي
11 الاجتماع السابع لفريق العمل الأممي – نيويورك 6-11 يناير 2014
18 المؤتمر العالمي الأول لمبادرة الشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر
24 المنتدى الثقافي الأوروبي – Forum D'Avignon Bilbao
26 مؤتمر استكشاف الثاني « على المسار: دعما لحرية الحركة والتجوال»

• أبحاث

30 مفهوم الولاية البشرية على الأعيان البيئية
36 الجامعة والمجتمع – الادوار المتبادلة في مراجعات مشكلات الحركة والمرور في النطاق العمراني
50 المخالفات المرورية لدى الشباب
61 التغير في النسيج السكاني

• استطلاع

71 العمارة الإسلامية... سجالات في الحداثة

• تقرير

75 أكثر مدن العالم ديناميكية وزخماً.. وإبداعاً
80 إعلان الألفية للتنمية: ماذا تحقق منه؟
82 تأثير هائل للثورة الرقمية في وظائف القطاع العام
86 المنطقة العربيّة تتبنى الطاقة المُستَدامة

• متابعات 89
• ندوات ومؤتمرات 91
• مدن حول العالم 93
• من أخبار المدن العربية 94
• الأخيرة 96

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص.ب : 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتف :24849705 / 24849706 / 24849708
فاكس: 24849322 / 24849319

موقع المنظمة الالكتروني : www.ato.net
البريد الإلكتروني : ato@ato.net

الأمين العام يستقبل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة نائب المدير التنفيذي لـ UN-HABITA

نائب المدير التنفيذي مع الأمين العام والأمين العام المساعد

استقبل الأمين العام لمنظمة المدن العربية عبد العزيز يوسف العدساني في مقر الأمانة العامة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITA الدكتورة عائشة كريبو كاسييرا والوفد المرافق الذي ضم الدكتور مهندس مصطفى مدبولي – المدير الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مكتب القاهرة، والدكتور مهندس طارق عزمي الشيخ –رئيس مكتب المدن العربية -الكويت والممثل الإقليمي لدول مجلس التعاون ،وأميرة الحسن مستشار مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الكويت. تم خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين المنظمة و البرنامج الأممي والتأكيد على ضرورة وضع استراتيجية للتعاون المستقبلي بين الجانبين لخدمة الأهداف التنموية التي يعمل من أجلها الجانبان. حضر اللقاء أعضاء اللجنة العليا .

لقطة جماعية

الأمين العام يستقبل
وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي في ليبيا

استقبل الأمين العام لمنظمة المدن العربية وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي في ليبيا علي سعيد نصر ومدير مكتبه جبريل عمر العقيلي في مقر الأمانة العامة، حيث بحثا علاقات التعاون بين المدن العربية والمدن الليبية من اجل تبادل الخبرات والتجارب في ما يتعلق بتنمية المدن والساكنين.

حضر اللقاء الأمين العام المساعد المهندس احمد محمد صالح العدساني وأعضاء اللجنة العليا.

معالي الأمين العام و وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي

الامين العام يكرم وكيل شؤون الديوان بوزارة الحكم المحلي

الامين العام والامين العام المساعد مع الضيفين

لقطة جماعية

وفد الأمانة العامة في زيارة دائرة الشؤون البلدية في أبو ظبي وبلدية دبي

مدير عام دائرة الشؤون البلدية بأبوظبي خليفة محمد المزروعي يقدم درعاً تذكارياً للأمين العام المساعد

قام وفد الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية برئاسة الأمين العام المساعد المهندس أحمد محمد صالح العدساني، بزيارة وكيل دائرة الشؤون البلدية بأبو ظبي المهندس أحمد محمد الشريف، وذلك خلال مشاركة الوفد في قمة مستقبل الطاقة بالعالم التي استضافتها أبوظبي خلال الفترة 21-23 يناير 2014، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين والعمل على تحقيق أهداف المنظمة وتفعيل الإجراءات التي من شأنها الارتقاء بمستويات الحياة والخدمات في المدن العربية الأعضاء.

كما استقبل مدير عام بلدية أبوظبي خليفة محمد المزروعي في مكتبه وفد الأمانة العامة وتم خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين المنظمة وبلدية أبو ظبي واستعراض لأهم المشاريع والإنجازات التي حققتها المنظمة في مختلف المجالات.

وأشاد مدير عام بلدية أبوظبي بالدور الفاعل والرائد الذي تضطلع به منظمة المدن العربية على صعيد مساعيها الصادقة للمحافظة على الهوية الخاصة للمدن العربية، وإطلاق المبادرات التي من شأنها تحقيق بيئة صحية وخدمات عصرية وتعزيز البنية التحتية والمحافظة على الإرث الحضاري والسمات المميزة للمدن العربية. كما قام الوفد بزيارة مساعد المدير العام لقطاع الدولية والشراكة في بلدية دبي خالد زايد.

وكيل دائرة الشؤون البلدية بأبوظبي المهندس أحمد الشريف يقدم درعاً تذكارياً للأمين العام المساعد

مساعد المدير العام لقطاع الدولية والشراكة بلدية دبي خالد زايد يلتقي وفد الأمانة العامة

لقطة جماعية مع وكيل دائرة الشؤون البلدية بأبو ظبي المهندس أحمد محمد الشريف

القمة العالمية لطاقة المستقبل 2014 في أبوظبي

الطاقة الآمنة والنظيفة والمستدامة ركيزة أساسية لدعم الاستقرار والنمو

أبوظبي: نجحنا في وضع الإمارات على خريطة الطاقة المتجددة عالمياً

شاركت الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية بأعمال الدورة السابعة للقمة العالمية لطاقة المستقبل 2014 التي عقدت تحت شعار " تمكين مستقبل الإبداع والاستثمار في قطاع الطاقة " خلال الفترة 21 – 23 يناير 2014، في مدينة أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة بحضور ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وعدد من رؤساء الدول والحكومات وممثلي المنظمات الدولية والشركات العالمية والخبراء والمهتمين بشؤون الطاقة.

تركز الافتتاح على تحديات الطاقة في قارة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكيف أن الافتقار للطاقة يعوق جهود التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من الاستقرار المتزايد الذي تشهده القارة وإحصاءات الاقتصاد الكلي المشجعة وتزايد أعداد أفراد الطبقة المتوسطة إلا أن أكثر من 600 مليون أفريقي لايزالون يفتقرون إلى الطاقة الكهربائية الآمنة والموثوقة.

وفي كلمة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلال الافتتاح، أكد أن بلاده تولي أهمية كبيرة لتعزيز الوصول إلى طاقة آمنة ونظيفة ومستدامة باعتبارها الركيزة الأساسية لدعم الاستقرار والنمو في مختلف مناطق العالم.

وأشار أن إفريقيا التي تزخر بإمكانات كبيرة تحتاج إلى تطبيق التنمية المستدامة كي تحافظ على مواردها الحيوية ليس فقط للأفارقة وإنما لكل العالم. وقال: إن الطاقة تشكل العمود الفقري لجميع أنشطة التنمية وتزداد أهميتها في المناطق الجافة لضرورتها في أنشطة تحلية المياه ولا يمكننا الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة بمعزل عن ضمان أمن الموارد الأساسية كالمياه والطاقة. لافتا إلى أن بلاده تقوم بجهود كبيرة في التخطيط للمستقبل ورسم السياسات الهادفة إلى تأمين هذه الموارد الحيوية .. وأنها سوف تستمر في مواصلة هذا النهج الحضاري لتوحيد جهود العالم من أجل التصدي لهذه التحديات.

وأشاد بمشاريع ومبادرات "مصدر" التي نجحت في ترسيخ مكانة دولة الإمارات على خريطة الطاقة المتجددة العالمية وجهودها في مجالي الطاقة والتنمية المستدامة. وأكد استمرار العمل لضمان

افتتاح القمة الدولية لطاقة المستقبل

الأمين العام المساعد ومدير المكتب الفني ومدير عام مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية في المعرض

أمن الطاقة من خلال تنويع مصادرها ودعم نمو التكنولوجيا الخاصة بالطاقة المتجددة والتي توفر آفاقا واعدة.

كما أكد عدد من القادة وكبار المسؤولين المشاركين في أعمال القمة أن مبادرات الإمارات أعطت دفعة كبيرة للتحول العالمي للطاقة المتجددة متوقعين أن يتم التحول بشكل أكثر تسارعا في المرحلة المقبلة بالعديد من دول العالم.

تضمن برنامج المؤتمر نحو 125 متحدثا ناقشوا قضايا حيوية تتعلق بشؤون الطاقة منها تحويل النفايات إلى طاقة والغاز الطبيعي والتطورات المتسارعة في موارد الطاقة وسبل تعزيز كفاءتها إضافة إلى الابتكارات التقنية في قطاع الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى عدد من المحاضرات وورش العمل والندوات التي شارك فيها نخبة من صناع القرار والمختصين في شؤون الطاقة من مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية بهدف تسليط الضوء على مستجدات قطاع الطاقة والفرص الواعدة التي يشهدها هذا القطاع وأهم العقبات التي تواجه نموه على النحو المطلوب. كما تضمنت القمة لهذا العام العديد من الفعاليات والأنشطة منها (قرية المشاريع والتمويل) ومعرض الحياة المستدامة و معرض (الوظائف الخضراء).

القارة الأفريقية بيئة مميزة لإقامة الطاقة المتجددة

تركزت جلسة النقاش الأولى حول تحديات الطاقة في القارة الأفريقية تحدث خلالها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" عدنان أمين بمشاركة رئيس السنغال ورئيس سيراليون ورئيس وزراء أثيوبيا. وقال أمين إن أفريقيا تشهد نموا مضطردا تصل نسبته ما بين 5 و6% سنويا كما تواجه العديد من التحديات المتمثلة بالزحف نحو المدن وتزايد الطلب على الموارد. وفي المقابل كان العقد الأخير للقارة الأفريقية حافلاً بالأحداث حيث شهدت ارتفاعا في الطلب على التعليم وتغيرات سياسية واقتصادية مكنتها من خلق بيئة استثمارية خصبة لا سيما في قطاع الطاقة التي تشكل حجر الزاوية لعملية التنمية المستدامة.

وقال أن سيراليون والسنغال وأثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية تتمتع ببيئات مميزة لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة ونتوقع أن تشكل قمة طاقة المستقبل منصة مثالية للتعرف على الفرص المتوفرة في أفريقيا ومجالات التعاون المحتملة مع بلدانها.

من جانبه قال ماكي سال رئيس جمهورية السنغال إن أفريقيا تقف على منعطف طرق وهي قارة المستقبل التي تشهد تغيرات وتطورات بشكل دائم وتتمتع بسكان يمكن وصفهم بالديناميكيين وبموارد متنوعة من طاقة ومعادن وزراعة وفي المقابل تواجه أفريقيا تحديات

كالنمو المطرد في أعداد السكان ولذلك يشكل الطلب على الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة إحدى أهم أولوياتنا ونأمل من خلال مشاركتنا في هذا الحدث أن نشجع الشركات الخاصة لتعمل على وضع السنغال وغيرها من الدول الأفريقية ضمن قائمة الدول التي يمكن تطوير مشاريع مجدية فيها والاستفادة من الموارد المتعددة التي تزخر بها.

من ناحيته قال هايلي مريم ديسيلين رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا إن بلاده تتمتع بأحد الاقتصادات الأكثر نموا في أفريقيا وهذا عائد إلى التحسن الكبير في السياسات المطبقة وتغير السلوكيات التنموية وفتح أبواب التواصل مع مختلف دول العالم كما تفخر أثيوبيا بامتلاكها أكبر الطاقات في أفريقيا وتعمل على تطوير الكثير من مشاريع الطاقة النظيفة من مصادر متعددة كطاقة الرياح والمياه وطاقة الكتلة الحيوية.

وأعرب عن أمله في أن نستطيع من خلال مشاركتنا استقطاب الشركات المتخصصة في الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة حيث إن نظام الحوكمة والتشريعات الاستثمارية المعمول بها ستؤمن لهم بيئة استثمارية آمنة ومناسبة.

وأشار أرنست باي كوروما رئيس جمهورية سيراليون أن بلاده عملت سيراليون على وضع تشريعات وقوانين ملائمة لشركات القطاع الخاص وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة حيث تتمتع بلادنا بموارد طبيعية كالطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة الرياح ويرتكز اهتمام حكومتنا على العمل مع شركاء من مختلف أرجاء العالم وبما أن صناعة التعدين تعد ضمن الصناعات الرئيسية في البلاد وهي بحاجة إلى توفر موارد الطاقة فإننا نتجه حاليا لتوفير مصادر بديلة وعدم الاعتماد على الشبكة المحلية فقط وذلك باستقطاب شركات للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

الأجندة العالمية

جاء التركيز على تحديات الطاقة ومعوقات التنمية الاقتصادية التي تواجهها أفريقيا متماشياً مع الأجندة العالمية لعام 2014 حيث بدأ هذا العام العمل على تطبيق مبادرة الأمم المتحدة تحت عنوان «عقد الطاقة المستدامة للجميع» والتي تدعو الدول الأعضاء إلى ضمان تحسين الوصول العالمي إلى مصادر الطاقة المستدامة باعتبار ذلك من أبرز أولويات سياساتها الوطنية.

وتدعو المبادرة أيضا كلا من الحكومات والشركات والمجتمع المدني إلى العمل معا في سبيل تيسير حصول الجميع على الطاقة ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي ومضاعفة معدل تحسين كفاءة استخدام الطاقة وهو ما ينسجم مع الأهداف الرئيسية التي تركز عليها «القمة العالمية لطاقة المستقبل» سنوياً.

الجدير بالذكر أن قمة أبوظبي لطاقة المستقبل هذا العام حظيت بأهمية خاصة كونها عقدت بالتزامن مع الدورة الثانية لأعمال (القمة العالمية للمياه) والدورة الأولى من معرض (إيكو ويست).

الجدير بالذكر أن قمة أبوظبي لطاقة المستقبل هذا العام حظيت بأهمية خاصة كونها عقدت بالتزامن مع الدورة الثانية لأعمال (القمة العالمية للمياه) والدورة الأولى من معرض (إيكو ويست).

وقد شاركت منظمة المدن العربية من خلال مؤسسة مركز البيئة للمدن العربية التابعة لها في المعرض المصاحب للمؤتمر.

الاجتماع السابع لفريق العمل الأممي
نيويورك 6-11 يناير 2014
أين تقع المدن في المشهد العالمي؟

هل المدن قادرة على استيعاب القادمين الجدد للعيش فيها؟

العالم سيكون حضرياً بالكامل في العام 2050

الاجتماع السابع لفريق العمل الأممي

شاركت منظمة المدن العربية في الاجتماع السابع لفريق العمل الأممي الذي إلتأم في مدينة نيويورك في الفترة من 6-11 يناير 2014. حيث التقى ممثلو الحكومات والمدن وهيئات وكالات منظمات الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كان القاسم المشترك في مناقشات وحوارات المشاركين هو المدن واستدامتها وتنميتها ودورها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية SDG.

أين تقع المدن في المشهد العالمي؟ وما دور المدن في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية SDG s؟

هل المدن قادرة على استيعاب القادمين الجدد للعيش فيها. أم أنها بحاجة إلى التغير كي تكون قادرة على تحقيق ملفات التنمية المستدامة وأهدافها؟

هـذه الأسـئلة وغيرهـا تم طرحهـا في قاعـة الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة في نيويـورك " مـن 6-11 ينايـر 2014" في جلسـات مشـتركة متتاليـة لممثلـي الحكومات والمدن وهيئـات و وكالات منظمات الأمم المتحدة.

كان القاسم المشترك في مناقشات وحوارات المشاركين أن هناك حاجة إلى التغير، واعتمـاد خطط وموارد وأدوات تطوير كي يصبح في إمكان المـدن اسـتيعاب القادمين الجـدد للعيش فيهـا حيـث أن كل ثلاثة من خمسة من السكان سيعيشون في المدن والتي في معظمها غير كفؤة فالمعركة من أجل التنمية المستدامة،الفائز والخاسر فيها هي المدن.

لذلك كان لا بد من " الكفاح" من اجل الفوز واستغلال الفرص المحتملة التي يتيحها التحضر خاصة فيما يتعلق بالمساواة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي الشـامل وخلق فرص العمل واحترام البيئة ومكافحة الفقر. كل ذلك هو جزء من التحدي الذي يواجه الحكومات والسـلطات المحلية. وأجمع المشـاركون على الدور الرئيسـي للحكومات المحلية والإقليمية في جدول أعمال التنمية المسـتدامة. أن علينا إعادة النظر ورسـم خرائـط المدن بشـكل سـليم بمـا في ذلك المـوارد الماليـة التي تحتاجهـا عملية إعادة بنـاء المدن....ومعرفة كيفيـة إدارتها والعلاقة بينهـا وبـين الريـف مـع مـا يسـتتبع ذلـك مـن وسـائل اتصال بـين المدن والحكومـات لتحقيق الأهداف وتوفير الخـدمـات والاحتياجات الحياتية والمعيشية للساكنين.

إننا نشـهد اليوم اسـرع معدل للتحضر في تاريخ البشرية وهذه العملية توفـر فرصـاً ضخمة لتسـليط الضـوء علـى الاسـتدامة لأن المدن هي المصـادر الرئيسـية لفـرص العمـل وهـي التي تفيـد المناطـق الريفية المحيطة بها.

لقـد هيأت اجتماعات نيويورك الفرصة للمجتمعين في قاعة الجمعية العامـة للأمم المتحدة البحث في كيفيـة ضمان حياة كريمة للجميع.. الحياة في السلام والتنمية ومسؤولية الإدارة العامة والإدارات المحلية في إعطاء الناس ظروف حياة كريمة.

لقد ناقش المشـاركون التحول الحضري الذي تشـهده المدن والتوسـع الـذي يعـبر عن تحـولات في الثقافة البشـرية ونظم الاتصـالات وغيرها واسـتعرضوا المشـكلات والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة وخاصـة ما يتصـل بالتلوث وضعف المـوارد وغياب التخطيط السـليم. يقول الخبراء أن 80 % من الاقتصاد العالمي ينشأ في المدن.

ومفتـاح التحـدي " Key Chal-lenges" يتصـل في كيفيـة بلـوغ الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة في ظـل هـدف كبـير ينطـوي علـى تحديـات ومشـكلات كبـيرة " العشـوائيات ،انعدام المسـاواة، تغـيرات المناخ البطالـة ،الفقر " فالمدن المستدامة هي المحرك الرئيسـي للابتـكار والتنمية وهو هـدف علـى مؤسسـات الأمم المتحـدة الاطـلاع بمسـؤوليتها لتحقيق هذا الهدف.

اللافـت في المناقشـات أنهـا تركـزت علـى العلاقـة بـين الريف والحضـر وكان السـؤال: (هـل نشـجـع الناس علـى العيش في المـدن كهـدف، مـع مـا يسـتتبع ذلـك مـن مـوارد ماليـة كبـيرة وبنـى تحتية مثل الطاقة والنقل والبنيـة التحتيـة؟) . كذلـك تم التأكيـد علـى الحاجـة إلى تحديد وسائل اتصال بين المدن والحكومـات لتحقيـق الأهـداف وتوفير الخـدمـات والاحتياجات. كما الحـال في البرازيـل حيث أن 35 % من سكان البرازيل يعيشون في المدن وهذا يسـبب مشـاكل كبـيرة ويتطلب تدخلات سـريعة ومعالجات مستعجلة.

المديـر التنفيـذي لبرنامـج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشرية UN-HABITAT جـون كلـوس أكد في مداخلتـه على أن هناك مشـكلة في عمليـة التحضـر

تتمثل في المدن غير الكفؤة وقال أن عمل البرنامج ينصب على مدن المستقبل.

وقال كلوس أن التركيز ينصب على العيش في المدن.. حيث تشير التوقعات إلى أن نسبة التحضر ستكون أكثر من 70 في المائة بحلول 2050، و لابد من الاهتمام ببناء مدن أصغر تتوافر فيها بنى تحتية جيدة،لافتاً إلى أن معظم مشاكل المدن تتأتى من شبكات تحتية غير جيدة بالإضافة إلى مشكلات أخرى تتصل بالنقل والتلوث وضعف الموارد وغياب التخطيط السليم.

ولفت إلى أن التحضر كعلم قد تم إغفاله خلال العشرين عاماً الماضية..وقال أن عملية التحضر تتطلب رؤية حضرية سليمة وينبغي أن تكون الخطط واضحة (تحسين المعيشة،خلق الوظائف، استدامة الحياة داخل المدن) وهذا يحتاج إلى اعتماد سياسات وطنية قابلة للتطبيق.

ففي البرازيل مثلاً اعتمدوا على الدراجة في عملية النقل والتنقل وهي عملية جيدة جداً لأن الدراجة تؤمن وسيلة مثالية بالنسبة لعدد كبير من السكان في الأرياف والمدن البرازيلية وهي مثالية في نظافتها وحمايتها للبيئة. وهناك النقل الهوائي "التلفريك" كوسيلة تنقل بين المناطق المرتفعة ومحيطها من المدن والأرياف.

وأكد كلوس أن الريف والحضر ليسا متضادان وإنما عملية التنمية على المستويين المحلي والوطني يفترض أن تكون متكاملة بغرض تحسين الأساليب الزراعية في الريف،وهذا يقود إلى تحضر زراعي يسهم في إقامة أسواق صناعية وتسويقية داخل المدن.

وشدد على أنه ليس هناك أي تناقض ريفي أو حضري.. فالتنمية كما نفهمها تؤدي إلى تطور طبيعي في العلاقة بين الريف والمدينة،وليس غريباً أن تكون سبل العيش في الريف افضل منها

لقطة عامة من الاجتماع

من المدينة. من هنا جاء تأكيده على ضرورة تطوير المدن الصغيرة باعتماد سياسات وطنية للتوسع الحضري محورها الناس في المدن والبلدات الوسيطة بين الريف والمدينة الحضرية.

وختم جون كلوس مداخلته بالقول: إذا كان ثمة تناقض أو تعارض بين الريف والمدينة فإن ذلك يندرج تحت عنوان: تنمية أو لا تنمية، فالمدينة هي مصدر المال، ومصدر تمويل الميزانيات. والتخطيط السليم ينشئ موارد مالية من خلال ما تتقاضاه الحكومات من ضرائب تفرضها على الشركات وقطاعات الأعمال المختلفة في المدينة . وقال أن التخطيط الاستراتيجي الذي نتحدث عنه منذ 20 سنة يصبح ممكناً عندما تكون هناك رؤية واضحة. وقال" أنا افضل التخطيط قصير المدى المحكوم بالرؤية الواقعية والواضحة".

وتحدث عن ما اسماه بـ"التخطيط الديمقراطي للمدن" وقال أنه ممكن كما تم تخطيط مانهاتن في نيويورك قبل حوالي 100 عام.

مجموعة الـ 77

بعد ذلك تطرق مندوبو الدول إلى جملة من القضايا التنموية ومن بينها بيان مجموعة الـ 77 (133 دولة) حيث أكد البيان على التزام المجموعة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبار أن "المدن المستدامة والتنمية هدف كبير ينطوي

على تحديات ومشكلات كبيرة بينها "العشوائيات، انعدام المساواة ،الفقر ..." وقد اعترفت قمة ريو 20+ بالمدن المستدامة باعتبارها المحرك الأساسي لعملية الابتكار والتنمية.

وخلص بيان مجموعة الـ77 إلى القول أنه من المهم أن تضطلع كل المؤسسات التابعة للأمم المتحدة بمسؤولياتها نحو مدن مستدامة مع توفير الموارد اللازمة واعتماد مقاربة تشاركية مع الجميع كل حسب دوره وموقعه.

بيان الاتحاد الأوروبي

وفي كلمة ممثل الاتحاد الأوروبي تم التأكيد على عدد من النقاط تتصل بالمدن المستدامة والتنمية المستدامة والنقل المستدام. و وصف البيان المدن المستدامة بأنها مراكز للنمو والتوظيف وتحسين جودة الحياة للساكنين.

وشدد البيان على ضرورة العمل لتقليل معدلات الفقر والحد من انتشار العشوائيات ودعا إلى رصد الأموال اللازمة لتحسين شبكات البنى التحتية وزيادة قدرة المدن على مواجهة الكوارث.

وذكر بيان الاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد تعتبر النمو المستدام أحد الأهداف التي على الجميع أن يعمل من أجلها بعد العام 2015 بما في ذلك النقل المستدام.

وفي مداخلة "إسبانيا" تم التطرق إلى ضرورة اعتماد نماذج مبتكرة في عملية التنمية تستند إلى الأنماط الاستهلاكية على مستوى الدول والمدن وليس فقط الحديث عن مشكلات المدن كحالة منفردة،إذ لا بد من البحث عن الأسباب التي تضاعف من مشكلات المدن مع ما يرافقها من أنماط استهلاكية للموارد والمرافق. ومن الضروري عدم إغفال "فرنسا" التخطيط الاستراتيجي عند وضع الحكومة المركزية لمشروعاتها داخل المدن مع التأكيد على مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

وفي مداخلة مغربية تم الحديث عن العلاقة بين الريف والحضر التي باتت واقعاً في الحياة المغربية نتيجة الصناعة الحضرية وبالتالي بات الريف على تواصل مع هذه الصناعة،وهنا تبرز أهمية العلاقة بين الريف والحضر لأن المناطق الحضرية بحاجة إلى موارد الريف وهو ما يتطلب شبكة طرق تواكب وتراعي هذه العلاقة التبادلية (الريف والحضر) من حيث فرص العمل والسكن والتعليم.. فالبشر من سكان الأرياف يتركون مواقعهم من اجل فرص العمل في المدينة.

النقل المستدام

كان للنقل الحضري نصيبه من المناقشات وكان هناك إجماع بين الخبراء والمتدخلين من ممثلي الدول والمنظمات أنه لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في المدن من غير نظام نقل عام كفوء وفعال ومستدام باعتبار أن 80 % من الاقتصاد العالمي إنما ينشأ في المدن والمستوطنات الحضرية.

ويعتبر نظام النقل الفعال والمستدام من التحديات الرئيسية التي تواجه صناع القرار والمخططين لمشروعات التنمية المستدامة. ويقول البروفيسور عثمان تيام المستشار التنفيذي للنقل الحضري في داكار أن الإحصاءات تتحدث عن 7 مليارات رحلة لحافلات النقل في العام 2013 و سوف يتضاعف هذا الرقم إلى 14.7 مليار رحلة في 2025 وبالتالي لابد من مضاعفة النسبة إلى 32 % في العام 2015 بعد أن سجل نسبة 16 % في العام 2005 .

وفي مداخلة للدكتور لويس فولتان من معهد دراسات النقل في جامعة كاليفورنيا - دافس

قال أن الدراسات تميل نحو تقديم نماذج وخدمات نقل تعتمد على التنبؤ "مليار سيارة و7 مليارات نسمة في العام 2013 إلى 9 مليارات سيارة في العام 2050"، لذلك على المعنين بقضايا التنمية المستدامة أن يعرفوا كيف يوظفون الأموال العامة والخاصة للوصول إلى قدرة النفاذ في التنقل إلى حيث يريدون... وهنا تبرز أهمية التخطيط الحضري لإقامة شبكة فعالة و أمنة من النقل الجماعي لا تسبب تلوثاً للهواء وتؤمن انسيابية مرورية داخل المدينة.

ولاحظ المحاضر أن نصيب النقل العام في مشروعات التنمية المستدامة داخل المدن يميل إلى الانخفاض وهو ما يتطلب من صانعي السياسات اتخاذ قرارات تعكس المعادلة وتقلل من اعتماد الناس على السيارة الخاصة لمصلحة النقل العام. واستشهد المحاضر بقول لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون .

لماذا يحتاج العالم لأهداف تنمية حضرية ؟

في هذا الموضوع تحدث ارومار ريفي، مدير المعهد الهندي للاستقرار الحضري عن الأهداف العشرة للتنمية الحضرية ومن بينها الفقر، المساواة وحقوق الإنسان والعشوائيات والأهداف الأخرى التي أضيفت إليها مؤخراً مثل التغير المناخي ومواجهة الكوارث وما إلى ذلك. وقال: علينا النظر إلى أهداف التنمية الحضرية كوحدة واحدة حيث لا تنمية مستدامة بدون تلك الأهداف إذا كنا نريد أن نقيم " مجتمعاً حضرياً" ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة التي توافق العالم على الالتزام بها وتنفيذها.

وقال أنه في العام 1900 كان سكان العالم 750 مليوناً من البشر وبعد خمسين عاماً زاد عدد السكان إلى 7 مليارات وفي عام 2025 من المتوقع أن يصل العدد إلى 8 مليارات نسمة. أنه نموذج للتحولات الحضرية على مدى خمسين عاما.

وأشار إلى أن المدن تعتبر توسعاً حضرياً يعبر عن التحول في الثقافة البشرية ونظم الاتصالات وغيرها. وقال أن العالم بحاجة إلى الربط بين حلقات الوصل المختلفة. كما علينا أن نوحد بين ما هو ريفي وما هو حضري كي نتمكن من تنفيذ الخطط والمشروعات التي نعمل من أجلها. وتساءل المحاضر: لماذا ينبغي أن نستخدم أفكار القرن التاسع عشر بينما.. العالم يسجل تحولات كبرى لم تكن معروفة في ذلك الزمان ؟. وقال: أن المطلوب بناء مدن شاملة اجتماعيا، ومستدامة اقتصاديا، وأمنة وتتوافر فيها جودة الحياة والهواء... مطلوب إعادة بناء الأهداف التي تتمثل في القضاء على الفقر ورفع مستوى العشوائيات وهو ما يستدعي استخدام مؤشرات عقلانية تتفق والتطور الذي يؤدي إلى قيام "بيئة منصفة ومواتية". أن الفرص كبيرة وممكنة ويفترض أن يكون هذا هو هدفنا للأعوام القادمة.

في موضوع الطاقة

يعتبر موضوع الطاقة من القضايا الناشئة التي فرضت نفسها على المستويين الوطني والمحلي

فضلاً عن الاهتمام العالمي. فنحن اليوم أمام تكنولوجيا تتصل باستخدام طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الاحفورية وهي معطيات لم تكن متاحة قبل خمسين عاما.

وطبقاً للإحصائيات فإن ما نسبة 20-30% من السكان يعيشون ضمن أنظمة تعتمد على اللامركزية وبالتالي فإنه لابد ونحن نتحدث عن الجديد في تكنولوجيا استخدام الطاقة، من إعادة بناء البنية التحتية في المدن والأقاليم مع التأكيد على أهمية الربط بين الريف والمدينة في عملية التنمية المستدامة والمتوازنة.

المدن وتغير المناخ

من تجليات تغير المناخ في المدن،الفيضانات والكوارث، و ثمة مدن مثل لندن تدعي أن لديها انبعاثات ضارة توازي ما في المدن الأخرى.

بمعنى أن العاصمة البريطانية ليست وحدها التي تدفع بهذا الاتجاه والسؤال: كيف تتصدى المدن لأثار التغير المناخي باعتباره أحد العوامل الأساسية في نجاح الاستدامة الحضرية ؟

وفي هذا السياق يؤكد الخبراء على ضرورة دعم المؤسسات الحضرية في تصديها للتغيرات المناخية والأثار الناجمة عنها ومن بينها المدن والبلديات.

وتشير الإحصاءات إلى أن سبعة الأف مدينة على مستوى العالم تتعاطى مع تغير المناخ،وهذا التعاطي يتصل بعاملين: بقدرات المدينة، والموارد، فضلاً عن هشاشة الأوضاع، لذا كان لا بد من إدخال تغيرات على النسيج الحضري في المدن كوسيلة من وسائل آثار التغيرات المناخية.

ومن الأفكار الجديدة المطروحة في الساحة العالمية ما يطلق عليه: العدالة الحضرية و اقتصادات مناخية.

وأكد المختصون على الحاجة إلى اعتماد سياسات حضرية مستدامة تكون أكثر استجابة للتعامل مع تحديات التغيرات المناخية.

كيف نبني وندير المدن ؟

لقد كانت الاجتماعات حافلة بالأفكار والطروحات الجديدة وخاصة في ضوء الإخفاقات التي واكبت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية منذ قمة المدن العالمية في إسطنبول في العام 1996. وكان هناك توافق بين المتحدثين على أن كثرة الأهداف لا يمكن أن تتحقق من خلال الطرق على

لقطة عامة

المسمار.. وبالتالي لابد من التعاطي مع التحديات التي تواجه عملية التنمية في ضوء الفرص والإمكانيات سواء كان ذلك على مستوى الريف أو المدينة أو على مستوى الأراضي كامتداد طبيعيي لحياة الناس.

وأجمع المتحدثون على الحاجة إلى تنظيم حوار بين الأطراف المختلفة المعنية بقضايا التنمية وما تواجهه من تحديات آنية ومستقبلية.. بحيث يصار إلى التفاهم والتوافق بين الشركاء على تحديد جملة أهداف " من 6-8أهداف" يقوم حولها التوافق بين الشركاء المحليين والدوليين بما في ذلك المواطنين. ومن شأن هذا التوافق حول جملة الأهداف أن يسهم في نجاح العملية الحضرية والتنموية المستدامة لأن الفرصة الحضرية تحتاج إلى: المال والسلطة والروابط.

انهمك المجتمعون في مناقشة قضايا ذات أهمية للاستدامة. وتركزت كلمات المتدخلين على توجيه عدة رسائل: كيف نبني وندير المدن ؟

الرسائل موجهة إلى الحكومات وإلى شركات الاستثمار وإلى قطاعات النقل وإلى الحكومات المحلية، وكان العنوان الرئيسي لجلسات الحوار يحمل كل القضايا التي تتصل بالتحضر والتنمية المستدامة المتحدثون انصبت مداخلاتهم وتركزت كيف نحسن المدن.. وما هو الطريق الأفضل إلى ذلك ؟ فالتحضر يتسارع من 7 مليارات نسمة إلى 9 مليارات منهم 3,5 مليار سوف يعيشون في المدن وقد يتضاعف هذا العدد على مدى 40 عاماً قادمة. أنه تحد كبير يواجه الحكومات والمدن معاً. فالتقدم البشري يأتي من خلال القرب وتبادل الخبرات وبناء العلاقات. وجمع الناس يعني وضع قواعد ومعايير لتنظيم شؤونهم وحياتهم وهو ما ينسحب على قطاعات السياسة والاقتصاد بمعنى أن التحضر السليم والجيد هو عملية سياسية لها متطلبات فنية أي أن التحضر هو نتاج عمل بشري وهو بحاجة إلى التنظيم والقرارات السليمة.

وهناك ثلاثة ركائز للتحضر السليم: التصميم والتنظيم، القواعد واللوائح، الموارد المالية.

ويفترض بالقواعد واللوائح أن تكون مناسبة للناس وفيها ضوابط وقوانين تؤمن الحماية القانونية للأراضي والفضاء العام وتكفل الحق الشخصي في بناء الممتلكات. واعتبر المتحدثون هذه المبادئ مدخلاً لعملية التحضر السليم، فالتحضر أما أن يكون جيداً أو سيئاً، ولا ثالث بينهما. أنه عملية لا تأتي بالصدفة وإنما بالتنظيم والضوابط القانونية مع توفر الموارد المالية.

أن عملية التحضر المستدام مسؤولية مشتركة وعلينا أن نكون مستعدين منذ الآن لإقامة مدن صديقة للبيئة ومنصفة " بولندا" وأن تكون مدننا مراكز للإبداع والابتكار " أميركا وكندا" وهذا يتطلب التركيز على السلطات المحلية واختيار مكوناتها من المبدعين والقادرين، فالعالم سيكون حضرياً بالكامل في العام 2050 .

وهناك من طرح ما سماه بـ"المدن العقلانية" (صربيا) وهي المدن التي تعرف قياداتها البلدية كيف تستخدم الأراضي استخداماً جيداً لبلوغ هدف " المدن المستدامة". والمدينة المستدامة عليها أن تعتمد معايير اجتماعية واقتصادية ومالية وما إلى ذلك من العناصر والمعايير التي تتصل بجودة خدمات النقل والبيئة والمياه النظيفة، والتمويل المبتكر والشراكات بين مكونات المدينة.

نيويورك / غسان سمان

المؤتمر العالمي الأول لمبادرة الشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر
The Future We Want

الاقتصاد الأخضر ليس بديلا عن التنمية المستدامة وإنما أداة مساعدة للتحول لمواجهة أجندات الاقتصاد

شاركت منظمة المدن العربية في المؤتمر العالمي الأول لمبادرة الشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر الذي نظمته وزارة البيئة والمياه بدولة الإمارات العربية المتحدة والذي أقيم في مدينة دبي خلال الفترة 4-5 مارس 2014 .

انعقد المؤتمر تحت رعاية نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

لقد أولت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة الكثير من الاهتمام لنهج الاقتصاد الأخضر خاصة بعد توالي التقارير عن دور الاقتصاد التقليدي في نشوء وتفاقم العديد من المشاكل البيئية وفي مقدمتها تغير المناخ، معتبرة ذلك النهج أحد الأدوات الرئيسية للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وقد حظي هذا النهج باهتمام واضح في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio+20) عكسته وثيقة "المستقبل الذي نصبو اليه" الصادرة عن المؤتمر. واستناداً إلى هذه الوثيقة أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للعلوم والبحوث مبادرة " الشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر" كمبادرة طوعية تأخذ على عاتقها مساعدة الدول في وضع وتطبيق سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، من خلال الاهتمام بتنمية القدرات الوطنية وتطوير برامج التدريب وتوفير الآليات العالمية للتواصل.

شارك في المؤتمر ممثلون عن الحكومات و وكالات وهيئات تابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى البنك الدولي والمعهد العالمي للنمو الأخضر والقطاع الخاص والمجتمع المدني، و وكالات التنمية العالمية. وقد استعرض المشاركون الجهود والتجارب الدولية والتقدم المحرز فيما يتعلق بتطبيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وفق مقررات Rio+20. حيث شكل المؤتمر فرصة لتقييم تأثير تخضير القطاعات الاقتصادية في الأهداف التنموية لما بعد 2015.

توزعت أعمال المؤتمر في جلستين الأولى رفيعة المستوى

تم خلالها استعراض الحكومات المشاركة في المؤتمر تجاربها واستراتيجياتها في مجال التحول للاقتصاد الأخضر. وناقشت الجلسة الثانية سياسات التحول للاقتصاد الأخضر والاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وفرص العمل، وصقل المهارات، والمبتكرات، والتحول الاجتماعي للاقتصاد الأخضر والحوكمة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.

افتتح المؤتمر وزير البيئة والمياه الدكتور راشد أحمد بن فهد بكلمة استعرض فيها جهود دولة الإمارات في مجال البيئة والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.. مؤكداً أن تبني الإمارات نهج الاقتصاد الأخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامة جاء في إطار رؤية الإمارات 2021 حيث تعمل الدولة من أجل تطبيقها واستثمار مجموعة الحلول والخيارات التي تبنتها في السنوات السابقة وتعزيزها والبناء عليها وفي مقدمتها الطاقة المتجددة والبديلة، والأبنية الخضراء، والنقل المستدام، والإنتاج الأنظف، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وترشيد استهلاكها.

وعلى هامش المؤتمر أطلق وزير البيئة والمياه تقرير جرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تحديد مجالات التحسين والمتطلبات اللازمة من أجل تحقيق رؤية الوزارة. ومن أبرز ما سجله التقرير من نتائج هو انخفاض معدل إنتاج الفرد من الانبعاثات خلال الفترة ما بين عام 2000 و 2012 إذ انخفض من 39,5 طن إلى 20,6 طن وهو انخفاض كبير ومهم بكل المقاييس مما يشير إلى نجاعة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولة الإمارات في السنوات الماضية على المستوى الاتحادي والمحلي.

وقال الوزير إن هذا التقرير هو حجر الأساس للعديد من البرامج والمشاريع المستقبلية فيما يخص تقليل الانبعاثات من مصادرها بالإضافة إلى أنها تعتبر من الدراسات الهامة والتي سيتم استخدامها لغايات دعم الاقتصاد الأخضر.

وأوضح انه وبناء على النماذج الرياضية المعتمدة دوليا لحساب الانبعاثات في قطاع الطاقة والنفط والصناعة والزراعة واستخدامات الأراضي والنفايات: تم اعتماد بيانات عام 2012 وتم تنفيذ الدراسة بمشاركة العديد من الجهات الحكومية والخاصة.

وأظهر التقرير أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بدولة الإمارات بلغت 172,8 مليون طن من مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون وكما هو متوقع فقد استحوذ قطاع الطاقة على النسبة الأكبر من الانبعاثات التي قدرت بحوالي 78 في المائة.

جذب الاستثمارات وإقامة المشاريع يقودان إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة

وأشار وزير البيئة والمياه إلى أن ذلك كان أمرا متوقعا ويتفق مع النتائج التي خلصت إليها مبادرة البصمة البيئية نظرا لارتفاع درجات الحرارة في دولة الإمارات التي تفرض استخدام أجهزة تكييف الهواء والتبريد معظم أيام السنة وحاجة العديد من الصناعات الحيوية للطاقة كصناعة تحلية المياه وتوليد الكهرباء ..معربا عن ثقته بتغيير هذا الوضع تدريجيا في السنوات المقبلة خاصة بعد التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة والطاقات البديلة وتطبيق الضوابط والمواصفات والمعايير المتعلقة بتعزيز كفاءة استخدام الطاقة خاصة بالنسبة لأجهزة تكييف الهواء والإنارة المنزلية.

التحرك نحو الاقتصاد الأخضر بات حاجة ملحة لكافة الدول الساعية لتحقيق التنمية المستدامة

وبين التقرير أن قطاع الصناعة احتل المرتبة الثانية بنسبة 17 في المائة يليه قطاع النفايات بحوالي 7 في المائة فيما امتص قطاع الزراعة والتشجير حوالي 2 في المائة من جملة الانبعاثات في الإمارات داعيا إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والتشجير.

وأفاد الدكتور راشد أحمد بن فهد أن دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي قد تتأثر سلبا بتغير المناخ سواء لجهة ارتفاع مستوى البحر أو لجهة ارتفاع درجة الحرارة.. وانطلاقا من إدراكها لتلك التأثيرات اهتمت دولة الإمارات اهتماما خاصا بهذه القضية وشكل تغير المناخ جزءا مهما في رؤية الإمارات 2021.

ولما كانت المعرفة الدقيقة لكمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تمثل أساسا لخطط دولة الإمارات في التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه فقد بدأت وزارة البيئة والمياه بتنفيذ مشروع الجرد الشامل لتلك الانبعاثات بمشاركة كافة الجهات المعنية في الدولة على المستويين الاتحادي والمحلي وذلك بهدف تحديد كمية الانبعاثات ومصادرها.

مشاركون

من جانبه قال آخيم اشتاينر، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لـ «برنامج الأمم المتحدة للبيئة»،إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر بات حاجة ملحّة لكافة الدول الساعية لتحقيق التنمية المستدامة.

و أكد غاي رايدر، مدير عام منظمة العمل الدولية، أن دعم الجهود الرامية إلى خلق فرص عمل خضراء هو جزء لا يتجزأ من أهداف المؤتمر العالمي الأول للشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر، لافتاً إلى ضرورة الارتقاء بالكفاءات البشرية. وقال : «تأتي استضافة الإمارات لـ «المؤتمر العالمي الأول للشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر» في إطار التزامها بتجسيد أهداف (رؤية الإمارات 2021) ودعم الجهود الدولية الرامية إلى دفع عجلة التحول نحو اقتصاد أخضر قادر على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وباعتبارها أول دولة عربية تتبنى نهج «الاقتصاد الأخضر»، تتطلع

الإمارات إلى مساعدة 30 دولة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر وخلق بيئة مستدامة بحلول العام 2020.

وشهد اليوم الأول من المؤتمر استعراض أبرز التجارب الدولية في مجال الاقتصاد الأخضر استجابة لإعلان «ريو20+». كما شهد أيضاً استعراض بعض تجارب دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية الخضراء.

تناول المؤتمر في جلسته الأولى مجموعة من القضايا المهمة،وفي مقدمتها الوظائف الخضراء، والسياسات المالية والاستثمارات، وكيفية تطبيق السياسات الصناعية الخضراء.

وعرضت الجلسة الثانية نتائج مقررات إعلان « ريو 20+» التي اعتمدتها الهيئات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، حيث عرض جيلبرت هونجبو، نائب المدير العام لشؤون السياسات في منظمة العمل الدولية وهاورد بامسي المدير العام لمعهد النمو العالمي الأخضر محور الحاجة والفوائد المترتبة على اعتماد مسارات الاقتصاد الأخضر.

كما عرض وزير التنمية المستدامة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا لدولة سانت لوسيا جايمس فيلتشر، و وزير المياه والشؤون البيئية لجنوب أفريقيا إدنا موليوا، وخيبا جوانج مدير مركز بحوث السياسات للبيئة والاقتصاد الصيني ، محور تعدد نهج الاقتصاد الأخضر.

وتطرقت الجلسة الثالثة والأخيرة إلى أفضل ممارسات دولة الإمارات في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الخطط الاستراتيجية للحكومة والمؤسسات الاتحادية والمحلية.

وزارة البيئة توقع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة

على هامش المؤتمر وقعت وزارة البيئة والمياه مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث اتفق الطرفان على التعاون في مجالات تغيّر المناخ، وإدارة النظم البيئية، والحوكمة البيئية، والمواد الضارة والنفايات الخطرة وكفاءة الموارد.

كما تستعرض المذكرة أجندة ما بعد 2015 وإكسبو 2020 بالإضافة إلى مجالات أخرى كالتعليم البيئي والرياضي والاتصال والتوعية.

محطات

يمكن تلخيص ما تناوله المؤتمر من تجارب ومداخلات وتعليقات المتحدثين والمشاركين بما يلي:

• الاقتصاد الأخضر ليس بديلا عن التنمية المستدامة وإنما أداة مساعدة للتحول لمواجهة أجندات الاقتصاد ووضع اطار استرشادي لرؤية شاملة (النقل، السياحة، تناغم أداء مختلف القطاعات من خلال استراتيجية شاملة للنمو).

• القضاء على الفقر أولوية عالمية.. والاقتصاد الأخضر فرصة للحد من الفقر والتخلص من الحواجز التجارية وحفز استخدام تقنيات جديدة وتطوير مصادر وتقنيات الطاقة الجديدة و الخطط الاستثمارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• تعزيز الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الأخضر من خلال تغير السياسات المالية والاستغناء عن الضرائب واعتماد المعونات لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

• الشراكة من اجل الاقتصاد الأخضر هي تعبير عن الالتزام بين الشركاء لتقاسم المعرفة والاطلاع عليها وتطوير مجموعة الخدمات.

• الاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والمياه وليس هناك المزيد من "رفاهية الوقت" لبدء العمل.

• هناك مجموعة من المبادرات بدأت في الصين واليابان والإمارات وكازاخستان لتنفيذ وتطبيق استراتيجية الاقتصاد الأخضر.

• جذب الاستثمارات وإقامة المشاريع يقودان إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة في منغوليا تم إنشاء مزارع تعتمد على الطاقة المتجددة من خلال إنتاج ما مقداره 50 ميغاوات.

• من الضروري عقلنة استخدام المياه وخاصة في قطاع الصناعة، ومن الأهمية العمل والانخراط في مبادرة الشراكة من اجل الاقتصاد الأخضر).

خلق فرص عمل خضراء جزء لا يتجزأ من أهداف المؤتمر الأول للاقتصاد الأخضر

- إقامة مدارس أكثر اخضرارا واستخدام طاقة أقل، وأبنية خضراء.
- "البصمة البيئية" هي أن تتحول المدن كي تكون مشروعاتها وبنيتها وصحة مواطنيها خضراء.
- هناك 200 مليون عاطل عن العمل في العالم والسؤال: كيف نخلق 20 مليون فرصة عمل خلال عشر سنوات عبر الاقتصاد الأخضر؟

الجواب: العملية ليست تلقائية وإنما سياسات وقرارات تسهم في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

الاقتصاد الأخضر عبارة عن شراكات تعتمد على نهج وطني يساعد في تلبية الاحتياجات المحلية

تجربة موريشيوس:

- الاقتصاد الأخضر عبارة عن شراكات تعتمد على نهج وطني يساعد في تلبية الاحتياجات المحلية.

تشجيع القطاع الخاص للعمل في مجال الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة" إلغاء الضريبة على الألواح الشمعية واستخدام قصب السكر في إنتاج الطاقة بعد انتهاء عصر تجارة السكر كمورد مالي وطني.

تخضير السياحة، إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز.

تجربة جنوب أفريقيا:

- في 2011 وقعت الحكومة اتفاقيات مع النقابات العمالية والقطاع الخاص يلزم القطاعات الحكومية بالتعاون والعمل مع القطاع الخاص "استبدال المصابيح القديمة – تثبيت لوحات الطاقة الشمسية في المدن ، وتدريب العاطلين على تركيب وصيانة تلك اللوحات. كما أن هناك مؤسسات حكومية لتمويل مشروعات الطاقة الخضراء, وهكذا خلال سنة واحدة تم توفير 300 ألاف فرصة عمل في مجال الطاقة الخضراء في جنوب أفريقيا.

المعهد الدولي للبيئة والتنمية:

- وبكن ماذا عن دور المجموعات الأخرى في المجتمع؟

الجواب: المسألة في حد ذاتها تتصل بأجندة بشرية.. أي أن خلق فرص العمل يرتبط بأجندة البشر مع ما يستلزم ذلك من اعتماد سياسات واتخاذ قرارات وبناء قدرات ورصد أموال، عبر مقاربة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى آخر أنه يجب على السلطات المعنية بخلق وظائف العمل أن تلتقي الناس حيث هم.. لرفع مستوى الوظائف من جامع النفايات إلى عمال النظافة، إلى الفلاحين وبصورة تؤدي أو تسهم في تحقيق مستوى دخل مقبول لهؤلاء. وسواء كانت الوظيفة تندرج تحت عنوان "وظيفة خضراء" أم "وظيفة لائقة" فإن المهم خلق الوظائف بغض النظر عن التسمية.

تجربة الفلبين:

- الاقتصاد الأخضر هو الجمع والتعاون بين الوزارات المختلفة ودفعها للعمل معاً والتكيف مع استراتيجية الاقتصاد الأخضر.

ملخص

يمكن الوقوف عند عدد من النقاط التي انتهت اليها جلسات الحوار والمناقشة ومن بينها:

- الالتزام السياسي الحكومي "إصدار القرارات"
- التداخل مع الشركاء الدوليين
- نشر المعلومات وبناء القدرات
- التنمية الوطنية من خلال

اعتماد مؤشرات للتعمير والبناء

• منظومة محلية و وطنية عمادها العناصر البشرية

• رفع مستوى الوعي لدى الناس ودفعهم لتقبل فكرة الاقتصاد الأخضر من خلال توحيد المصطلحات والمسميات "من الاقتصاد البني التقليدي..إلى الاقتصاد الأخضر"

•الحوافز و وضع التشريعات لتحريك الأجندة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تجربة الإمارات

• إنجاز يستند إلى منهج وطني تنموي متعدد القطاعات

• 7 % باستخدام الطاقة غير التقليدية في أبوظبي بحلول العام 2020

• 25 % من سيارات الأجرة في الإمارات سوف تعمل بالغاز الطبيعي

• شركة مصدر تنظر إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال اعتماد مصدر مكاناً لتطوير الطاقة المتجددة

• في مدينة مصدر جامعة تضم طلبة من 52 دولة وهي مدينة للابتكار والإبداع العالمي للتعامل مع التغير والتطوير

• مدينة مصدر تستهلك طاقة ومياه أقل بنسبة 56 %، وهي تقدم مشاريع الطاقة المتجددة للأسواق الدولية كما أن لديها محطات شمسية هي الأكبر في العالم وهي تعمل مع شركات عالمية ومع حكومات ودول بهدف تطوير الاستدامة

تجربة الصين:

• بناء مناطق لها أهداف محددة كم أجل التحول نحو الاقتصاد الأخضر

• دعم وحدات صغيرة لتأمين الطاقة المتجددة في بعض الصناعات

• وضع خطط خمسية تتصل بالتحول للاقتصاد الأخضر مع رصد الاستثمارات المطلوبة مع إطلاق حزمة حوافز لتشجيع الناس على استخدام الطاقة النظيفة

تجربة النرويج:

• النرويج من أوائل الدول التي فرضت ضرائب على انبعاث الغازات والمجتمع النرويجي منفتح ويثق بعضه ببعض والناس يشاركون في صنع القرارات وما يترتب عليها من التزامات

• التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني برامج ومجتمعات خضراء..وآليات التنفيذ :شراكات بين الوزارات الحكومية،وتوافقات بين العام والخاص، والتزام بالتنفيذ والمشاركة بالمعرفة وتطبيق أفضل الممارسات

تجربة المكسيك:

• تعاني المكسيك من مشكلة البطالة وتحاول التحول إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق الدمج وبلوغ التغير وصولاً للوظائف الخضراء

• ترتكز عناصر التحول على:

• إصلاح قطاع الطاقة

• إصلاحات مالية "فرض ضرائب على اللذين يستخدمون الطاقة التقليدية مع استخدام تقنية المعلومات التي تسمح بتوفير البدائل لاستعمالات الطاقة"

مجموعة العشرين Rio+20 :

• بدأ العديد من الدول في مرحلة "تفكيك" مفاهيم قديمة تتصل بالفقر والمناخ والطاقة والنقل. وهناك إدراك بوجوب فرض ضرائب بيئية على مستخدمي الوقود الأحفوري وينشرون الكربون

• هذه الأجندة تتحرك بسرعة وتكسب المزيد من قوة الدفع نحو النمو الأخضر "البرازيل والهند" وخلق فرص العمل بحيث يتم الربط الوزارات الحكومية " وزارة العمل و وزارة البيئة " واعتماد آلية مشتركة تسمح بالدمج والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

المنتدى الثقافي الأوروبي
Forum D'Avignon Bilbao
5-8 مارس 2014

مدينة بلباو الإسبانية، كما قدم لها عمدة المدينة،تتمتع بشخصية قوية مكنتها من تجاوز كل ما هو تقليدي، فكان أن فتحت أبوابها نحو المستقبل لتكون مدينة نموذجية من حيث المرافق والاستدامة. ويعتبر نهر بلباو، النشط والهادئ، شاهداً على تاريخ المدينة التي كانت في يوم من الأيام منطقة صناعية وميناء تجاري.

تتميز بلباو عن غيرها من المدن الإسبانية بأنها تعرف كيف توظف مواردها الطبيعية لتضفي على نفسها صفة التميز بحيث تجمع بين الأصالة والمعاصرة. والمدينة حريصة على استضافة

المنتديات والمؤتمرات و ورش العمل التي تتصل بالتنمية المستدامة والتغير نحو الأفضل وتحرص المدينة على تقديم نفسها لزوارها الوافدين للمشاركة في منتدياتها

ومؤتمراتها على أنها مدينة المستقبل، وهي تدفع بالطلبة والدارسين في معاهدها وجامعاتها للمشاركة واكتساب المعارف والثقافات التي تكسبهم المهارات والاطلاع على أفضل الممارسات مما يدور في محيطهم وفي العالم.

منظمة المدن العربية شاركت في المنتدى الثقافي الأوروبي» Forum D'AvignonBilbao» 5-8 مارس 2014 ، بحضور وكالات ومنظمات سياحية وثقافية واقتصادية أوروبية بالإضافة إلى قيادات بلدية.

ويعد هذا المنتدى من الأنشطة التحفيزية التي تم استحداثها في أوروبا لمساعدة المدن على دمج و توظيف طاقة الشباب في محاور التغير الجارية و من خلال وضع المدينة في أولويات الخطة السياسية في أوروبا باعتبارها سكن الجميع.

تداول المشاركون موضوعات متعددة ركزت على دور المجالات الثقافية مثل المسرح والموسيقى والفنون و المتاحف في تحديد وتطوير شخصية المدينة وساكنيها، إلى جانب ربط الثقافة باقتصاد المدينة، وتم عرض تجارب مدن مختلفة أمريكية وأوروبية وأسيوية وعربية، حيث ركز المتحدثون على الثقافة في تشكيل شخصية المدينة والمجتمع. فالمدينة في الماضي لديها قيم وخصائص ثقافية شكلت شخصيتها وسمعتها ومنحتها هوية يعرفها العالم من خلالها.

والمدينة المعاصرة لا يمكن فصلها عن ما هي عليه اليوم ذلك أن الخصائص الثقافية والتراثية التي تميز الكثير من المدن الأوروبية اليوم، ترجع إلى ذلك الرصيد المجمع الذي تقدمه المدينة للأجيال الجديدة وهو ما يمكن اعتباره الهوية التراثية والثقافية لمدينة اليوم "برلين، ميلانو، روما، أثينا". وقد استطاعت مدن كثيرة في العالم توظيف ما لديها من مكونات التراث العمراني والثقافي والحضاري في تعزيز مواردها ومشروعاتها.

مدينة بلباو، مثلاً، قبل أربعين عاماً كانت مدينة صناعية بينما بلباو اليوم لديها خمسة وعشرين مشروعاً على مدى خمسة وعشرين عاماً، وهذه المشروعات تتصل بترميم المباني القديمة وإنشاء المتاحف وبناء المدارس والأسواق الحديثة والفنادق والحافلات الكهربائية، بمعنى أن الناس يريدون في مدنهم مساحات للمشي ولتنظيم الاحتفالات والمهرجانات" Public Space" كما أنهم إلى حاجة إلى الحدائق والمساحات الخضراء حيث يمكنهم ممارسة الرياضة والتواصل عبر الأنترنت والموبايل وهو ما يفرض على إدارات المدن التعامل مع الزيادات المضطردة من السكان. فسكان بلباو اليوم 8.5 مليون وفي عام 2030 سيبلغ عدد السكان عشرة ملايين هذا عدا الكم المتزايد من الزوار والسياح.

زيارات ميدانية

تضمن برنامج المنتدى تنظيم زيارات ورحلات استطلاعية لمشروعات تقوم بلدية بلباو بإنشائها أو ترميم مرافقها ومبانيها مع المحافظة على شخصيتها ومكوناتها الأساسية التراثية من ذلك مثلا منطقة على ضفاف نهر بلباو تضم معامل و ورش صناعية وحرفية حيث تم ترميم هذه المرافق وتحويل بعضها إلى مسارح صغيرة وقاعات عزف للموسيقى والرسم.وحافظت البلدية على المكون البشري الذي يسكن في المنطقة في أبنية تعلو أسطح المعامل و ورش العمل.

و قد التقى وفد المنظمة بنائب عمدة بلباو إيبون بنغوتكسيا و تم التعريف بالمنظمة و أنشطتها والرغبة في تعزيز التعاون بين المدن والبلديات في مجالات التنمية المستدامة وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.

كما التقى الوفد مع مدير المنتدى الثقافي لور كاتنباخ التي أبدت استعدادها للتنسيق مع المنظمة لإقامة المنتدى في أي من المدن الأعضاء بهدف نشر الوعى و تعزيز التقارب الثقافي بين الأجيال الناشئة و ثقافة المدينة من خلال الحوار المفتوح الذي يوفره المنتدى لتحقيق ما هو أفضل لسكان المدينة.

ديناميكيات جديدة في إنتاج المعرفة والتعلم للشباب
مؤتمر استكشاف الثاني
« على المسار: دعما لحرية الحركة والتجوال»

إحدى جلسات العمل في المؤتمر

شاركت منظمة المدن العربية ومجموعة من الشركات والمنظمات الأوروبية الداعمة والمانحة لبرامج التجوال حول المتوسط بالإضافة إلى أمانة عمان الكبرى في مؤتمر استكشاف الثاني «على المسار: دعما لحرية الحركة والتجوال» الذي نظمه الملتقى التربوي العربي وتحالف «استكشاف» خلال الفترة 15-17 مارس 2014 في العاصمة الأردنية عمّان.

وقد دأبت المنظمة على المشاركة في هذا المؤتمر انطلاقاً من توصيات وقرارات مؤتمراتها العامة وآخرها مؤتمرها العام السادس عشر في الدوحة، في تشجيع المدن على الاهتمام بالشباب وتمويل الشباب المبادرين من الفنانين من أجل التجوال.

تأتي أهمية المؤتمر في توفير منبر لتبادل الخبرات في العالم العربي والمتوسط الأوروبي حول أثر التجوال من أجل التعلم، وفرصة للفنانين والرياديين الاجتماعيين والشباب وصانعي السياسات للتأمل في خبراتهم حول التجوال وكيف اثر على رحلتهم المهنية والشخصية والجماعية.

تضمن المؤتمر عدداً من جلسات العمل التي ناقشت مجموعة من المواضيع، وعرضاً لتجارب وأبحاث من دول وتوجهات مختلفة حول أفضل السبل والآليات لدعم حرية الحركة والتجوال من أجل التعلم في العالم العربي.

عقدت الجلسة الأولى تحت عنوان «لماذا التجوال»، وقدم رامي التكروري بحثاً حول أثر التجوال، برنامج استكشاف، الذي تضمن دراسة لفحص أثر التجوال من خلال استبيان تم إرساله لشركاء البرنامج وذلك لدراسة وفهم العوائق التي يواجهها الفنانون والرياديون الاجتماعيون في سفرهم، وتأثير السفر على معرفة ومهارات المسافرين بالإضافة إلى أثره على المجتمع والاقتصاد.

وقدم كريستوفوروس بافاكيس (اليونان) بحثاً حول الربط ما بين الحركة التطوعية العالمية والتجوال وأفضل الممارسات في المنطقة الأورو متوسطية، و استعرض بعض المبادرات مثل برنامج «دورك» للتبادل، البرنامج الأوروبي للمتطوعين وبرنامج VIF الفرنسي.

من جهته تناول بحث هيرمان باشيرون منديلوكيو (إسبانيا)، «موضوع التعليم في التجوال: خبرات وإبداع ومعارف ثقافية»، حيث تطرق إلى ضرورة إعادة النظر في التعليم وتحليل الطرق والمنهجيات والنظم المختلفة التي تحكم العلاقة ما بين التعلم والتجوال والإنتاج المعرفي متعدد الثقافات. ركز البحث على تحديد وتحليل الديناميكيات الجديدة في إنتاج

المشاركين في مؤتمر الاستكشاف الثاني

المعرفة والتعلم في التجوال في منطقة المتوسط من خلال مجالين هامين (البرامج الجامعية الدولية للتجوال ما بين أوروبا ودول جنوب المتوسط، والممارسات التعليمية (غير الأكاديمية) الجديدة الناشئة.

نجلاء عابد (من مصر) تطرقت لبرنامج «دورك» الذي يدعم التبادل ما بين المؤسسات العربية والأوروبية من خلال «برنامج التوأمة وبرنامج الإيفاد: مواطنون من أجل الحوار» حيث اطلقت مؤسسة آنا ليند برنامجها لدعم التجوال في المنطقة الأورومتوسطية في سبتمبر 2012 لتطوير قدرات قطاع ديناميكي من الشباب والشابات النشطين في مجال الحوار ما بين الثقافات.

وعقدت الجلسة الثانية تحت عنوان « التنقل عبر الحدود من منظور عربي» حيث تناول الباحثون عدداً من المواضيع من بينها: بحث حول التأشيرات وحرية الحركة في العالم العربي، برنامج استكشاف، والقيود الاجتماعية والاقتصادية على تجوال النساء والشباب والفنانين والرواد الاجتماعيين.

أما الجلسة الثالثة جاءت تحت عنوان «التنقل عبر الحدود من منظور الضفة الأخرى للمتوسط» حيث تطرق المشاركون لعدد من المواضيع من بينها معيقات التجوال واثرها على تطور التعاون الثقافي، والشبكات والتبادل الفني عبر المتوسط.

والجلسة الرابعة (الدعم والتواصل المجتمعي) شارك فيها خمسة متحدثين عرضوا خلالها مبادراتهم وتجاربهم في التجوال. وقدم سامر

الشريف عرضاً لمبادرة «تجوال سفر في فلسطين»، والتي تعمل تحت شعار «تجوّل في الأرض تمتلكها». كما قدمت ميس عرقسوسي عرضاً عن مبادرة «جيرة»، التي تنفذ في الأردن، حيث ناقشت كيفية استعادة مفهوم الجيرة.

ومن جهتها تحدثت توليـن طـوق عن مشـروع «للنهـر ضفتـان» في الأردن وفلسـطين مبينة أن المشروع هو منصة انطلقت العام 2012 وتهدف إلى تقريب وتجسير المسافات الجغرافية بين الناشطين الثقافيين على ضفتي نهر الأردن.

وترأست منظمة المدن العربية الجلسة الخامسة وهي بعنوان (تمويل التجوال) حيث تحدث رامي التكروري عن أفضل الممارسات و النماذج في تمويل التجوال. وتطرق إلى حصر التمويل الحكومي المتاح لدعم التجوال في دول مختلفة حول العالم، وطرح نموذجاً للتمويل وسلط الضوء على بعض الممارسات الفضلى التي تضمن الشفافية والاستدامة.

و قدمت وفاء عمايرة بحثاً حول فرص تمويل التجوال في دول عربية مختارة وتحدثت عن دعم مكتب الإدارة الثقافية الكوري لمشروع بعنوان «فرص التمويل المتاحة للتجوال الثقافي والفني في (13 دولة عربية: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وفلسطين وقطر و السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن»). وتم تنفيذ المشروع بالشراكة ما بين الملتقى التربوي العربي و On – The- Move ومعهد الملكة زين الشرف / الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية.

وتحدث رؤوف كراي (من تونس) عن دور الدولة التونسية بهياكلها ومؤسساتها في دعم تجوال الشباب التونسي وعرض تجربة الجمعية التونسية لمضائف وسياحة الشباب كنموذج.

أما هبة درويش (من فلسطين) تطرقت لتجربة سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تدعم التجوال بشكل غير مباشر والأليات المستخدمة في وضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

اتفق المشاركون في الجلسة الختامية في مؤتمر "استكشاف" الثاني، على أن التجوال من أجل التعلم بدأ يكتسب أهمية أكبر ويصبح محوراً رئيسياً في توجه وعمل العديد من الأفراد والمؤسسات والمجموعات.

ورأى المشاركون أن مفهوم التجوال وثقافته وعلاقته بالأفراد، يبدأ من علاقة كل فرد مع مجتمعه ومدى معرفته لمناطق بلده، والغنى الموجود فيه، مشيرين إلى أن علاقة الإنسان بوطنه هي الأساس في موضوع التجوال الهادف.

واعتبر المشاركون أن دعم حرية الحركة والحق في الحركة والتجوال هو من أولويات العمل في المرحلة القادمة، مؤكدين أن السفر حق انساني والحفاظ على كرامة المسافر حق لا يمكن التنازل عنه.

وجاء من ضمن الأولويات التي أوصى بها المؤتمر ضرورة استكمال أبحاث قام بها برنامج استكشاف ومؤسسات وأفراد آخرين، والبناء عليها وتكثيف الجهود وضمان عدم تكرار المواضيع.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة أن تركز الأبحاث على أكثر من زاوية، منها دراسة أثر التجوال ودراسات قانونية ودراسات حول مصادر تمويل التجوال اللازمة لتوسيع قاعدة تقدم منح التجوال لتكون بشكل عادل، وسبل الحصول على الدعم غير المادي للتجوال، وغيرها من المواضيع.

وفي سياق الحديث عن الدراسات الواجب عملها، أكد المؤتمر على ضرورة ضمان أن تصل كل هذه الدراسات إلى الجهات المعنية، مثل جامعة الدول العربية والحكومات ألمختلفة والبرلمانات والاتحاد الأوروبي بهدف تغيير سياستها وتبني سياسات جديدة بما يخص نشر ثقافة التجوال وتوفير الدعم له وغيرهما من المواضيع.

وحول دور القطاع الخاص في دعم التجوال، أشارت التوصيات إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا مهما في ذلك، مؤكدة أهمية التواصل مع هذا القطاع بشكل أكبر بهدف تعزيز تواجد ثقافة التجوال من أجل التعلم، كجزء رئيسي من سياسات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بهذا القطاع.

وأكد المؤتمر في توصياته أهمية التواصل بين المبادرات والجهات المختلفة التي تهتم في أوروبا والعالم العربي بموضوع التجوال، مشيرا إلى ضرورة تكثيف التعاون معها وانضمامها إلى تحالف "استكشاف"، كي تتعمق التجربة ويتم تعميمها في أكبر عدد من المنابر وأكبر عدد من الدول.

وفي سياق الحديث عن المبادرات، أشارت التوصيات إلى أهمية تحويل المبادرات المختلفة إلى عدوى تنتشر قدر الإمكان، خاصة وأن العديد من المبادرات تركت أثرا ايجابيا في مجتمعها، مثل مبادرات "جيرة" و"مدينتي وأنا" و"تجوال سفر" و"للنهر ضفتان" وغيرها.

وجاء في التوصيات أيضا ضرورة التأكيد على نشر مفهوم التجوال الهادف لدى المؤسسات الرسمية التي ما زالت تنظر إلى التجوال على أنه عنصر ترفيهي للشباب، وأي حوار عنه هو "ترف فكري".

مفهوم الولاية البشرية على الأعيان البيئية
نظرةٌ إسلامية في الإدارة البيئية

الدكتور معتز ياسين الموقّع
أستاذ الحوار الحضاري والفكر المعاصر في معهد الشام العالي بدمشق
أستاذ تاريخ الحضارة العربية الإسلامية بالجامعة العربية المفتوحة بالكويت سابقاً
عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية
motaz@dr.com

لما كانت الحكومات ممثلة لرعاياها، فهي مسؤولة عن سلامة بيئتها وحاجات سكانها في أراضيها، ومأمورة أن تؤدي دورها التام على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

وترى - اليوم - تقارير علمية تؤكد مسؤولية الدولة اتجاه موارد بيئتها، للحفاظ عليها، وتنميتها، ومعالجة مشكلاتها.

وهذا البعد الرئيس (المسؤولية) في مهمات الدولة، يتفرع منه: البعد الإداري، من جهة إقامة الهيئات البيئية المختصة، وتنظيم الهيكلية البيئية؛ والبعد التكافلي في التعاون، داخل الدولة وخارجها على السواء؛ والبعد التشريعي، في سن القوانين ومحاسبة المسيئين والمستهترين وجباية ما يترتب عليهم من عقوبات مادية؛ والبعد التوعوي التثقيفي التربوي، بتسخير كل وسائل الإعلام media المتاحة، والمدارس والجامعات، وإقامة المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية، والمسابقات المناسبة (أي: التي لها مناسبات بيئية، كيوم الشجرة)؛ وأخيراً تأكيد دور البعد الديني الأخلاقي في القضايا البيئية، حمايةً ومعالجة.

إذ من مهمة الجهة المسؤولة - وهي الدولة على المستوى المحلي، والأمم المتحدة على المستوى العالمي - إدارة الأزمات البيئية، ووضع التشريعات اللازمة، وتوعية المواطنين، ثم قيامها بالتعاون مع المنظمات والهيئات الرسمية والأهلية (غير الحكومية) محلياً وإقليمياً ودولياً. وستُعرض هذه الأبعاد واحداً واحداً، عرضاً يوضح كيف يحقق دوره في الإسهام بمعالجة الأزمة البيئية، ويوضح كيف أطّر الإسلام بتعاليمه لهذه الأبعاد منذ ألف وأربعمئة سنة ويزيد.

وإن الجهود المحلية (الوطنية) في سيرورة حماية البيئة جزء لا يتجزأ من الجهود الدولية لحماية البيئة. والجهود المحلية منوطة بالدولة وبمؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة وبالهيئات الأهلية؛ والجهود الإقليمية الدولية منوطة بالأمم المتحدة، والمنظمات العالمية، والمنظمات غير الحكومية.

البعد الإداري في مسؤولية الدولة اتجاه رعاياها

المقصود بالبعد الإداري هو الإدارة المسؤولة والهيكلة البيئية المختصة، محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي كثير من الدراسات والاستطلاعات المحلية والإقليمية والدولية، يتفق المهتمون بشؤون البيئة على أن الإدارة البيئية والمسؤولية البيئية هما من أعظم المهمات التي يواجهها الساعون إلى المحافظة على البيئة, والسبب كثرة مصادر التدهور في داخل الدول وخارجها؟

ولمتابعة الدولة قضاياها البيئية، يمكنها إنشاء الجمعيات والمؤسسات البيئية المختصة، مثل: الإدارة والتنمية، صندوق البيئة، دائرة الصحة البيئية، الدائرة القانونية، المحاسبة

البيئية، الجائزة البيئية، مؤسسة الدراسات البيئية، المختبرات البيئية. وهنا يأتي دور القيادة الحكومية لمراقبة وحدات حماية البيئة، وتوزيع الأعمال والمسؤوليات بين الدوائر ذات العلاقة، ومتابعة المؤسسات الإنتاجية.

ومن الوسائل الحكومية الإدارية، التي يمكن بها أن يغير المسؤولون سلوكات الإنسان اتجاه البيئة: التعليم، والتشريعات، والحوافز، والمشاركة الشعبية، والمسابقات البيئية، ولا سيما في المناسبات، وتنشيط الدور البلدي.

وعلى سبيل المثال، في دولة الإمارات العربية المتحدة، حققت هيئة مباحث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها- منذ إنشائها العام 1996 - انجازات رائدة في مجال مباحث البيئتين البحرية والبرية، والحفاظ على الكثير من أنواع الحيوانات البحرية والطيور المهددة بالانقراض. وقد أنشأت هذه الهيئة مركز مباحث البيئة البحرية، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستديمة للموارد البحرية والساحلية.

وكذلك أقر مجلس الوزراء الإماراتي- في اجتماعه يوم السابع من يناير العام 2002 الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وخطة العمل البيئي الوطنية، تجاوباً مع نداء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في البرازيل العام 1992.

وفي بعض الدول العربية والإسلامية حددوا يوماً وطنياً من كل عام للجغرافيا البيئية Environmental geography.

الضبط الإداري

نشأ علم جديد في فنون الإدارة يسمى ((الضبط الإداري))، في مجال القانون الإداري، تنحصر أهدافه في المحافظة على النظام العام بمنظومته الأساسية، مما تلزم معه الدولة بأن توافر للأفراد ما يحفظ حاجاتهم وسلامتهم وأمنهم النفسي(١).

نظام الإدارة البيئية
Environmental Management System

نظام الإدارة البيئية هو السياسة البيئية Environmental Policy، بما تتطلبه من المفاهيم والإجراءات والالتزامات وخطط العمل، التي من شأنها معالجة الملوثات البيئية بأنواعها.

وإن تطبيق نظام إدارة بيئية فاعل يعدّ من أهم النّظم، التي تعمل على الحد من التلوث البيئي في المصانع (الوحدات الإنتاجية) والمرافق (الوحدات الخدمية)، وعلى زيادة حجم الإنتاج شرط خفض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وعلى إعادة تدوير الجزء الملوث للبيئة، الذي لا يتم التخلص منه أو الحد منه.

إذاً، تهدف السياسة البيئية لنظام الإدارة البيئية إلى تعديل نظام التعامل مع الطاقة والخامات والموارد الطبيعية بما يؤدي إلى الحد من استعمالها أو إهدارها، وخفض حجم الملوثات الضارة وانتشارها، أو استبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع صديقة للبيئة، واستعمال الخامات في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطاً بأهداف التنمية المستديمة.

المنظومة البلدية

يهدف نظام البلديات الإقليمية إلى تأمين كافة الخدمات المتصلة بنظافة المدينة والقرية، وتجميلها، والحفاظ على صحة المواطن وسلامته، وتسيير كل احتياجات النمو المستقبلي للسكان والتجمعات السكانية، بما في ذلك العناية بالطرق الداخلية، والحدائق، والإنارة، وتجميل المواقع السياحية ومداخل المدن والأحياء السكنية وغيرها.

التخطيط

التخطيط العلمي السليم مطلوب عند إنشاء أي صناعة، بحيث يراعى المناخ والتضاريس، والمقاييس الخاصة بتركيزات المواد الملوثة، التي يسمح بوجودها في الهواء، وإنشاء نقاط رصد ومراجعة لجودة الهواء في مناطق مختلفة من كل مدينة، مع مراعاة أنماط النمو في هذه المدن، والاهتمام بزراعة الأشجار وزيادة المسطحات والأحزمة

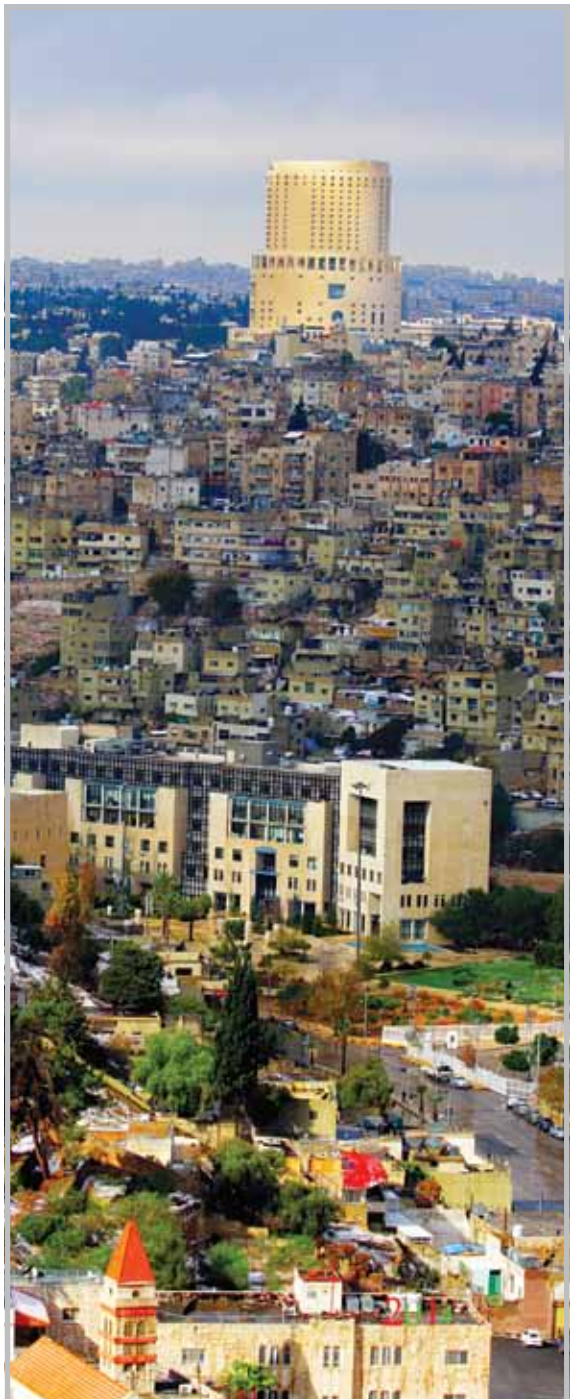

الخضراء حول المناطق الصناعية والمدن الموجودة فيها، والحفاظ على التربة من التلوث.

الفنيون البيئيون الأكفاء

ومن مسؤولية الدولة، إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي، للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث، في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء، من مهماتها دراسة الجدوى للمشروعات المراد إقامتها، وضبط السلوك البشري في المجالات البيئية.

الهندسة البيئية
Environmental engineering

الهندسة البيئية هي استعمال التطبيقات الهندسية والعلمية لخدمة البيئة وحمايتها، وتشمل مجالاً واسعاً من المشاريع ذات العلاقة. وقد أعطيت الهندسة البيئية تعريفها واسمها العام 1900، فرعاً من الهندسة المدنية، وتشمل حالياً ثلاث أفكار رئيسة، هي: حماية الناس من الأخطار الناجمة عن سوء نوعية الهواء والماء، إضافة إلى حمايتهم من الضجيج والإشعاعات، التخلص من الملوثات بقدر الإمكان، الأمن من تأثير الأضرار الناجمة عن النشاطات البشرية. ولذا، يعمل مهندسو البيئة في القطاعات الصناعية والبحثية لإنجاز حلول تهدف للتحكم بالتلوث؛ منها: تنويع مصادر الطاقة وزيادتها إلى أكبر حد ممكن، الاهتمام بقطاع المياه، إدارة الملوثات، التخطيط المدني. إذاً، فالهندسة البيئية وعلومها تمثل التطبيق المباشر للعلوم الفيزيائية والرياضية لتأمين الحلول لمشكلات كوكبنا.

البحث العلمي

وكذلك من الضرورة تشجيع البحث العلمي في هذا المجال، وتطبيق ما توصل إليه الآخرون. وألفت النظر هنا- على سبيل المثال- لمباحث البروفيسور حامد درار في إيجاد بكتيرات (جمع بكتيرة bacterium) سريعة التكاثر، تتغذى على مخلفات البترول والبقع النفطية الملوثة لمياه البحار أو الأنهار.

التقويم البيئي

هو سيرورة توقّع الآثار البيئية حجماً ونوعاً، الآثار التي يمكن أن تنتج عن أي فاعلية أو مشروع أو حال، ويكون التوقع باستعمال كافة المعطيات والمعلومات ذات العلاقة، وبمشاركة كافة الأطراف المعنية، ثم اقتراح وسائل لمنع أو تخفيف الآثار، أو اقتراح وسائل للتعويض عن المسببات لهذه الآثار، والخروج بقرار بالاستمرار في المشروع قيد البحث أو إلغائه أو تعديله.

وسيرورة التقويم ليست هدفاً نهائياً بحدّ ذاتها، وإنما هي مرحلة من مراحل إدارة البيئة، تسوقنا إلى تحديد الأهداف، والتخطيط لتحقيق هذه الأهداف، ورسم الاستراتيجيات والوسائل، التي توصلنا لذلك. فما دام هناك إنسان يعيش في هذا الكون وفي مركز عناصره البيئية فهناك استنزاف لهذه العناصر يتناسب مع تطور حاجات هذا الإنسان ومقومات بقائه وديمومته وهناك أيضاً مشكلات بيئية تستجد وتحتاج إلى تقويم ومعالجة .

التفتيش البيئي

كم هي ضرورية الزيارات الميدانية للمنشآت، التي يقوم بها المفتش البيئي وفقاً لأحكام النظام البيئي، للوقوف على أي تأثيرات سلبية في البيئة، ناتجة عن ظروف طبيعية؛ أو أي نشاط بشري فيها فاتخاذ الإجراءات المناسبة، وفقاً لأحكام القانون، بما يمنع أو يقلل قدر الإمكان من حدوث أي ظواهر سلبية، من شأنها المساس بسلامة البيئة أو بصحة الإنسان.

التدقيق البيئي

هو دراسة علمية، تحتوي نتائج سيرورة مراجعة أداء المُنشأة من النواحي البيئية، للوقوف على درجة التزامها بالتشريعات البيئية النافذة، وتحديد الثغرات التي من شأنها التأثير في عناصر البيئة، ووضع خطة مناسبة لتصويب سوء الوضع البيئي في المنشأة ضمن برنامج زمني محدد.

الولاية البشرية على الأعيان البيئية في الإسلام

إن مسؤولية ولي الأمر هي مسؤولية شرعية قبل كل شيء، استناداً إلى قوله (ص): «ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته». قال الإمام الحافظ ابن حجر: "والراعي هو الحافظ المؤتمن، الملتزم صلاح ما أؤتمن على حفظه؛ فهو مطلوب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه"، وقال الإمام ابن تيمية: "إن الله يقيم الدولة الكافرة مع العدل، ولا يقيم الدولة المسلمة مع الظلم".

إن من أهم الواجبات المنوطة بالدولة- أو ولي الأمر بالمصطلح الشرعي- توافر الضرورات، ومعالجة مشكلة الفقر، وتوافر الأمن والحماية للبلاد والعباد. وإن استعراض موقف الإسلام وتحليله للمشكلات البيئية المتعددة يطيل المبحث إطالة لا يحتملها. ولذا، لعله يكفي تناول مجمل يفي بالغرض.

إن المسؤولية البيئية في الإسلام على ضربين:

1 - مسؤولية لازمة: من الإنسان عن نفسه، وعن القاصرين الذين في كنفه، وعن الأعيان البيئية التي يملكها، يقول تعالى: لا تُكَلَّفُ إِلاّ نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِين [النساء: 84].

2 - مسؤولية متعدية: من الراعي إلى الرعية، ومن أفراد المؤمنين وجمهورهم بعضهم إلى بعض، وإلى السلطة التي تظلهم، يقول تعالى: وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ [المائدة: من الآية 2].

و((الأعيان البيئية))- في أصل الملك- هي لله تعالى، ولكنّ الله- تعالى- أمكن الإنسانَ من حيازتها، بأسباب ترجع- في مجملها- إلى العمل البشري، ورتب- تعالى- عبادة، هي- في واقعها المادي- ضريبة على هذه الحيازة.

وتنقسم الأعيان البيئية إلى ما يمكن حيازته، وما لا يمكن. ويشمل القسم الأول (ما لا يمكن حيازته) معظم أجزاء البيئة من موارد عامة، كالجبال والأنهار والبحار والهواء. فهذا القسم من الأعيان البيئية يعد الإضرار به- بالإفساد أو الإسراف في الاستنزاف- محرماً أشد التحريم، لكون البشرية- بأجيالها الحالية والقادمة- شريكة فيه، والإضرار فيه يعد تعدّياً. وعلى ذلك، يقاس ما هو أكبر منه بطريق الأولى: تحريم البول في الماء الدائم، أو التغوط في ظلال الشجر، ولو كان في مكان عام خال، كغابة أو بادية؛ فعَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النبيِّ (ص) قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النبي (ص) ثَلَاثاً، أَسْمَعُهُ يَقُولُ: الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الكَلأِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ»؛ وفي رواية: «ثلاث لا يُمنعن: الماء والكلأ والنار». ولأن اشتراك الماء والنار والكلأ بين كل بني البشر، وليس بين المسلمين فقط، فأصلت ألفاظ الحديث- بروايتيه- لوحدة البيئة والانتفاع من مواردها، على جهة عموم المسلمين، وأيضاً على جهة العموم بين كل بني آدم.

من يدرس النصوص الإسلامية جيداً، ويتتبع أقوال العلماء ومواقف حكام المسلمين، الذين التزموا- فعلاً- بالشريعة، يخرج بنتيجة لا خلاف عليها، وهي أن

توافر بيئة نوعية يعد إحدى المهمات الكبرى للدولة في الإسلام, تستوي في ذلك البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

وإذا ساغ للدولة أن تتخلى عن بعض مهماتها، فإنه لا يسوغ لها التخلي عن المهمة البيئية في أي ظرف كان؛ فحماية حياة الإنسان، وحماية موارده وأمواله من التدمير والتعطيل, كل ذلك يمثل صلب مقاصد الشريعة.

وفي مباحث مطوّلة- في كُتب الأحكام السلطانية وكُتب أحكام الحسبة- بيّن الفقهاء بالتفصيل واجبات الحاكم اتجاه الإنسان والبيئة، ما يشكل أرضية جاهزة في الكثير من القضايا البيئية، التي لا يزال معمولاً بها في عصرنا. وقد مارست الحكومات الإسلامية- ولا سيما زمن الخلافة الراشدة- مسؤولياتها حيال ذلك.

وختاماً...

على القائمين على أمر الناس أن يضعوا قضية المحافظة على البيئة نصب أعينهم، وحسبانها أولى الأوّليات، فالمصلحة القومية (الوطنية) تتطلب ذلك. وإن نجاح التنمية المستديمة بيئياً يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع؛ ويتطلب- أيضاً- إجراء التقويم البيئي المستمر للمشاريع التنموية؛ وكذلك يتطلب العمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة، وقوانين رادعة، وتوعية وتربية.

ولكن ثمة مشكلة تظهر في أساليب نُظُم الإدارة البيئية، فهي- إن لم يتم التنبه لها وتلافيها- تزيد الأعباء المالية لتنفيذ خطط الإنتاج والتشغيل، وتزيد الخسائر الناتجة من إهدار الموارد المتاحة.

ثم هلاّ لولاة أمر العرب والمسلمين أن يعودوا إلى دين ربهم وشرعة رسوله (ص)، ليسوسوا شعوبهم ودولهم بها، فيجنوا خير الدنيا ونعيم الآخرة، وينعموا بالعيش والحكم، بعيداً عن نُفايات الغرب والشرق واستغلالهما؟ فإن الإسلام قدم آليات يمكن التعامل من خلالها مع القضايا البيئية المطروحة.

الجامعة والمجتمع
الادوار المتبادلة في مراجعات مشكلات الحركة والمرور في النطاق العمراني

الدكتور المهندس محمد فكري محمود
M_fekry72@yahoo.com
الدكتور المهندس عماد علي الدين الشربيني
emad@eng.cu.edu.eg
مدرسان بقسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة
جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية

تتناول المقالة عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال تداخل الجامعة محركاً لمشروعات التنمية والتعامل مع مشكلات المجتمع المحيط، وسيتم تناول هذه العلاقة من خلال استعراض الجوانب النظرية والتطبيقية ذات الصلة.

لقد انتشرت العلوم الاجتماعية في السنوات الاخيرة انتشاراً كبيراً وازداد الاهتمام بها، كما بلغت قدراً كبيراً من التقدم، فأخذت تستعمل على نطاق واسع في كثير من ميادين الحياة، بل أخذت تزداد أهمية الدور الذي يطلب إليها أن تقوم به في إعادة تنظيم المجتمع المعاصر. كذلك ازداد التخصص في ميادين العلوم الاجتماعية وأصبحت تتفرع إلى فروع شتى تتناول مظاهر النشاط المختلفة التي تصدر عن الانسان فرداً أو مجتمعاً.

إن العلاقة بين الفرد والمجتمع يتم التوصل إليها من خلال سلوكيات الفرد واندماج وظيفته مع الجماعة، الاندماج الذي يمكن أن يتحقق من خلال الصلة بالبيئة العمرانية، التي تحيط بالجماعة ماديا ومعنوياً. كما يجب إعادة تدقيق عمليات التعامل مع المجتمع المحلي، لضمان تعبير المجتمع عن نفسه، فالمجتمع ليس مجرد مجموعة من أفراد، وإنما هو نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة؛ كما أن المجتمع ينشأ من جملة علاقات تربط الافراد بعضهم ببعض، من خلال التعبير عن مدى التبادل بينهم. وتختلف الجماعات في خصائصها المتباينة، كما تصنف على أسس متعددة. ويغلب على تصنيف الجماعات التركيز على التفاعل والنظام.

إن التساؤل المطروح يتعلق بالحجم الملائم للمجتمع المحلي وحدود تأثيره. في هذا المجال، فإن أحد المظاهر الرّئيسة التي يجب أن تراعى هي مستوى العلاقات بين الافراد، حيث تعتبر هذه نقطة مرجعية أساسية لتشكيل المجتمع ولتمييز حدوده. كما أن الحدود المكانية تعتبر محدداً لمعالم المجتمع، ولكنها ليست بالقوة التي تجعلها المحدد الوحيد للمجتمع المحلي.

ولما كانت الجماعة هدفاً للتغيير، يمكن من خلالها تعديل سلوك أعضائها، حيث ان إحداث التغيير في السلوك لدى أفراد ينتمون إلى جماعة أسهل من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

تنمية المجتمع في المفهوم والأهمية

إن مفهوم تنمية المجتمع من المفاهيم الجديدة التي بدأت تفرض نفسها بقوة على الواقع المعاصر نتيجة للمتغيرات السريعة التي تحدث في المجتمعات. وكان بداية ظهورها على المسرح الدولي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وزاد التركيز عليها خلال العقدين الماضيين، حيث ظهرت مفاهيم جديدة مرتبطة بالمجال وتعددت مظاهره.

تعتبر تنمية المجتمعات مجموعة من الجهود المنظمة والبناء المتكامل من المعرفة الذي يؤثر بفاعلية في المجتمع بهدف تحقيق المساعدة في عمليات الرفاهة للفرد على أن تضمن تلك العملية الاستفادة من الامكانات والموارد المتاحة في المجتمع وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة المتداخلة.

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "تنمية المجتمع" Community Development على أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل مع الهيئات المختلفة بأسلوب ديمقراطي لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوياته: الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بالاضافة إلى مقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة

إن مفهوم التنمية الشاملة يمكن أن يشمل تحقيق احتياجات المجتمع المختلفة من خلال إحداث أكثر من نوع من التنمية، كما أن الفصل بين عمليات التنمية المختلفة (الاجتماعية والاقتصادية) قد يؤدي إلى حدوث بعض التأثيرات السالبة على المجتمع، حيث ان أنواع التنمية المختلفة تتكامل وتدعم بعضها.

وتشترك كافة التعريفات في التأكيد أن تنمية المجتمع تقوم على أساس من تضافر الجهود الاهلية والحكومية بما يحقق في النهاية إحداث التغير المرغوب والرفاهة لأفراد المجتمع وجماعاته، ويتمثل ذلك في التعريف الاتي: "إن تنمية المجتمع هي إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الاهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستعملها اخصائيون ومدربون، وتكفل مشاركة القطاع الاهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة في تحقيق الاهداف القومية من ناحية أخرى".

إن الادوار والمهم المختلفة في عمليات التنمية تعتمد على متغيرات كثيرة، منها: مستوى التعامل مع عملية التنمية، المشاركون، الانماط والاساليب؛ ويكون التعامل على مستويات يختلف فيها المسؤول عن عملية التنمية وأسلوب التعامل، مثال ذلك:

- المستوى القومي
- مستوى المحافظات
- مستوى المناطق
- مستوى الحي أو المجاورة
- مستوى الموقع اللصيق

وكل من هذه المستويات لها المسؤول عنها وأسلوب التعامل الخاص بها. هذا وسيتم في الجزء الاتي استعراض نوعيات المشاركة والمشاركين المختلفين، حيث ان لكل من المشاركين المختلفين مسؤوليات التعامل التي من خلالها يتم تداخله في عمليات تنمية المجتمع تبعاً لمتطلبات التنمية.

وتعتبر مراكز الابحاث فاعلاً لا غنى عنه في عمليات التنمية ومشاركاً قوياً في عمليات التنمية، بالاضافة إلى دورها الاستشاري والمنسق لتلك العمليات تبعاً لخبراتها وتخصصاتها المختلفة. وتعتبر الجامعة من أهم الجهات التي يمكن أن يكون لها باع طويل في هذا

المجال،لما لها من خبرات علمية ومهنية،ولما تتمتع به من تخصصات في مختلف المجالات التي تفيد عمليات التنمية بمستوياتها المختلفة.

الشراكة والاطراف الفاعلة في عمليات التنمية

1 - الشراكة: في المفهوم والاهمية

تواجه المدن سريعة النمو مشكلات عديدة، منها عدم وجود سلطة إدارية واضحة المعالم،بمعنى أن مسؤولية الادارة تنقسم بين وزارات الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي,كما يلعب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في عمليات التنمية. لذا، فإن عمليتي التخطيط والادارة تتمان من خلال أشخاص وجماعات ذات مصالح مختلفة، تتنافس وتتعارض فيما بينها وقد يكون لكل طرف برنامجه الخاص به، الذي يسعى إلى تحقيقه, ومن ثم تتضح أهمية التنسيق بين جميع الاطراف المعنية من خلال مفاهيم الشراكة، التي تظهر محاولةً لتحقيق الاهداف المرجوة لكل طرف وصولاً لتحقيق الصالح العام.

وقد أكدت مؤتمرات الامم المتحدة والمؤتمرات الاقليمية للمستوطنات البشرية أهميةَ الشراكة جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع واتخاذ القرار، ولا سيما في القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية، حيث تندرج كل الاطراف المعنية بالتنمية داخل أطر عملية صنع وإتخاذ القرار ولكن بدرجات متفاوتة وينشأ بينهم علاقات ذات تأثير وتأثر متبادلين, كما اتفق الخبراء في المؤتمرات والندوات الدولية على أن الشراكة في المجال التنموى هى تقاسم كل من الحكومة المركزية والمحلية بعض السلطات مع عناصر أخرى من المجتمع كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والاكاديميين وغيرهم, وهؤلاء الشركاء متساوون في القوى النسبية، ولكن من دون منافسة، حيث ان منهم المسؤول عن الدعم الفني أو التمويل أو الدعم السياسي، ولهم الحق جميعاً في صنع واتخاذ القرار، وذلك من خلال عمليات تفاوضية مستمرة تسفر عن توزيع الادوار على كافة الشركاء لضمان توظيف كافة الموارد المتاحة والاتفاق على وضع ضوابط محددة وملزمة لكافة الاطراف، التي تسمح بمساءلة كل طرف وتعتمد هذه المساءلة على المصداقية بين كافة الاطراف .

فقد جاء في استراتيجية التنمية حتى عام 2017 أنه يجب تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره شريكاً أساسياً في عمليات التنمية، بحيث يصل اسهامه في التنمية إلى نسبة 80 % من حجم الاستثمارات المتاحة، مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنية الاساسية من طرق وأنشطة خدمية، وذلك في إطار المخططات التي تضعها الدولة لهذه المشروعات.

وتعمل الحكومات في نظام الاقتصاد الحر على توافر الظروف والمناخ المشجع على الاستثمار باعتبار أن مجموع ثروات رجال الاعمال يمثل جزءاً مهماً من ثروة الدولة، ويحتل المستثمرون مواقع متميزة، حيث يستمدون مصدر قوتهم من تميزهم داخل أوطانهم ومن روابطهم الاقتصادية في السوق الدولية، كما ان الاقتصاد الحر يعترف بأن حاجز الربح هو الذي يحرك رجال الاعمال للدخول في استثمارات جديدة، في حين كانت النظم السابقة تجرم هذا الهدف وتعتبره استغلالا للمواطنين.

2 - أسس الشراكة وكيفية تطبيقها:

لتطبيق فكر الشراكة فإنه لا بد من توافر العديد من الاسس التي تسهم في وجود شراكة فعالة بين الدولة والقطاع الخاص وفئات المجتمع، التي تؤدي إلى تحقيق هدف معين هو ملء الفضاء الناتج عن تقلص دور الدولة في تقديم الخدمات اللازمة للمجتمع، ومن أهم هذه الاسس: الثقة المتبادلة بين الحكومة المركزية والمحلية من جهة وكافة الشركاء من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه الثقة من الاسس المهمة التي تحقق مبدأ الشراكة, وكذلك الحوار الذي هو وسيلة التفاهم، وهو أيضاً البنية الاساسية للشراكة، كما يؤدى إلى التعرف الكامل الى الامكانات المتاحة لكل طرف من الاطراف المعنية, والتدريب والتعليم، فهما ضرورة لإكساب المجتمع ثقافة الحوار والمشاركة على كافة المستويات, أما شفافية التعامل فهي الشرط الاساسي لتعامل كافة الشركاء، كما يعتبر وضوح الرؤية ضرورياً لإدخال منهج الشراكة في عمليات التنمية العمرانية, والمساءلة التي تعني بأن كل طرف من الاطراف المعنية مساءل أمام الاطراف الاخرى ومطالب بالرد على كافة الاستفسارات لتوضيح ما حققه من إنجازات, كما تبرز أهمية تعظيم مفهوم اللامركزية عن طريق تفويض السلطة وإتاحة قدر أكبر من المرونة بهدف تمكين السلطات المحلية من ممارسة سلطاتها، وذلك لتقريب المسافة بين مستويات اتخاذ القرار والقاعدة الشعبية, وأخيراً الاعلام الذي يلعب دوراً مهماً في عملية الشراكة باعتباره يساهم بشكل أساسي في الحوار المؤثر على صنع واتخاذ القرار .

3 - المداخل المختلفة للشراكة:

هناك العديد من المداخل للشراكة بين القطاعين الخاص والحكومة، وما قد يتناسب مع تجربة احد البلاد وثبت نجاحه قد لا يتناسب مع ظروف دولة أخرى. وهناك ثلاثة مداخل أساسية لذلك تتمثل في :

أولاً: المسؤولية الكاملة للدولة عن التنمية مع دور محدود للقطاع الخاص، وذلك على أساس قيام جهة واحدة مسؤولة بتنمية متكاملة منسقة لبعض المساهمات التي قد تتم من جهات معاونة كالقطاع الخاص، ومن ثم يجب أن يتوافر لهذه الجهة موارد فنية ومالية ضخمة لا يمكن أن تتوافر الا من خلال الدولة، ومن ثم تمثل زيادة في الاعباء لميزانية التنمية التي تظهر بوضوح من خلال التجربة الحالية، حيث اتجهت الحكومة المصرية إلى إقامة عدد من المدن الجديدة ويظهر دور المستثمرين فيها بنسبة بسيطة غير مؤثرة.

ثانياً: المسؤولية الكاملة للقطاع الخاص عن التنمية مع دور محدود للدولة، حيث يتم فتح المدن للمستثمرين ورجال الاعمال المتميزين في مجالات التنمية والتعمير، ويتم إدارتها عن طريق القطاع الخاص بكل صوره، بالاضافة إلى وجود الاجهزة الحكومية المتمثلة في أجهزة التخطيط التي يقتصر دورها على الرقابة والاشراف، مع الاستعانة بالخبرات الاجنبية في مجال إدارة التنمية العمرانية بهذه المدن ويتضح ذلك من خلال تجربة مصر في مجال التنمية السياحية.

ثالثاً : الشراكة المنضبطة بين القطاعين الخاص والحكومة, بأن تقوم جهات مستقلة بالتنمية في المدن وفقاً لتخطيط مسبق، بحيث تقوم هذه الجهات بدور العامل المحفز المشجع للتنمية من خلال توافر قوة الدفع المطلوبة لعمليات التنمية الخاصة بها وفق رؤيتها الاقتصادية وفي ظل مخطط عام للدولة, وتتجه التنمية بعد ذلك إلى الاعتماد على أسلوب العرض والطلب، ما يزيد من القيمة المادية للمشروع، وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة, وتدخل الحكومة في التنمية بصورة مباشرة من دون أن تتحمل أى أعباء مالية, وكمثال لذلك ما قامت به الحكومة المصرية بإنشاء هيئة للتنمية السياحية لإعداد المناطق السياحية وعرضها على المستثمرين، وكذلك توجيه الاستثمارات إلى مناطق تم تخطيطها وفقاً لمعايير وضوابط خاصة لكل منها، كما يدخل في إطار هذا المدخل الطرح الذي تقدمه الورقة الحالية من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الاكاديمية في دعم وإدارة عمليات التنمية العمرانية بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

4- الآفاق المتاحة للشراكة بين القطاعين الخاص والحكومة:

هناك العديد من الافاق المتاحة للشراكة بين القطاعين الخاص والحكومة, ويمكن توضيح بعض التصورات المقترحة التي من الممكن اختيار بعضها للتطبيق في المدن تتمثل فيما يلي :

أولاً: الشركات المساهمة للتنمية, حيث تتكون هذه الشركات من ممثلي الحكومة المركزية والمستثمرين ورجال الاعمال أصحاب الشركات والمواطنين المقيمين بالمدينة، بحيث تعمل هذه الشركة على إدارة عملية التنمية فتقوم على تحسين وتطوير وصيانة الخدمات العامة والمرافق وحماية البيئة وتوافر وسائل الاتصالات والمواصلات والنقل وتنمية الصرح الصناعي وتساعد على جذب السكان وتحقيق الاستقرار بالمدينة, كما يقوم مجلس إدارة الشركة بوضع الائحة التنفيذية لها, ولا تخضع هذه الشركة للوائح والقوانين التي تحكم الجهاز الاداري للدولة، ولكن هي شركة مساهمة تخضع لرقابة المساهمين، ممثلين في الجمعية العمومية ثم بقية الجهات المنظمة لذلك تبعاً للنظام الاساسي والقوانين واللوائح المنظمة لذلك, كما يكون لهذه الشركة موازنة خاصة

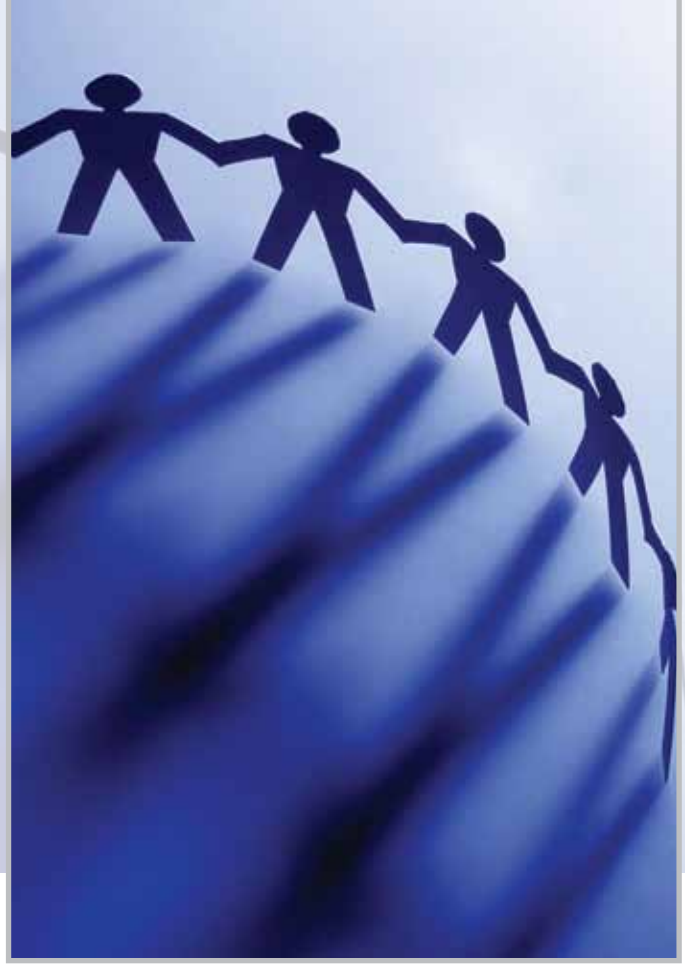

وحساب ختامي ويترك لها حرية التصرف فيه ويتم مراجعته بمعرفة مراقب مالى يحدده المجلس ويكون للمجلس سلطة الصرف بما يتراءى له.

ثانياً: الشركات التي تعمل بنظام الـ «BOT», حيث يتمثل هذا النظام في تعاقد الحكومة مع القطاع الخاص ليوافرا الخدمات والمرافق وفق عقود امتياز لآجال محددة، ثم تنقل الشركة ملكية المشروع بعد ذلك إلى الدولة في حال جيدة قابلة للاستمرار بعد نهاية المدة, كما تستأثر الشركات وحدها في خلال فترة الامتياز بكل الربح، كما تتحمل وحدها كل الخسارة, وقد استعمل هذا الاسلوب لتنفيذ مشاريع كبيرة تتعلق بالبنية الاساسية ولا سيما في مجالات توليد الطاقة والنقل والمواصلات, ويتم حالياً في مصر الاخذ والعمل بهذا الاسلوب، حيث تم تأسيس عدد من الشركات التي تعمل بهذا النظام.

ثالثاً: الجمعيات التي تضم المستثمرين وجهاز المدينة، حيث يتم إنشاء جمعية فيما بين المستثمرين بالمدينة (أو الاحياء) وجهاز تنميتها ويكون لها كيان قانوني مستمد من النظم واللوائح التي تنظم إنشاء الجمعيات والهيئات غير الحكومية، كما يضم مجلس إدارتها مختلف الفئات الممثلة للمجتمع, وتقوم هذه الجمعية برسم سياسة إدارة المدينة، بحيث يتم تحقيق الاهداف المرجوة للتنمية, ولهذه الجمعية الحق في عرض عقود للخدمات العامة لإدارة مرافق البنية الاساسية والخدمات في عطاء محلي أو دولي بين الشركات المتخصصة للتقدم بعروضها المختلفة لتشغيل وإدارة وصيانة المرافق العامة طبقاً لظروف كل مدينة على حدة.

5 - الشركاء والاطراف والادوار:

الاطراف أو القطاعات الاساسية الفاعلة في عمليات التنمية العمرانية في الدول النامية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أطراف هي:

القطاع العام الحكومي الذي يشمل العناصر الحكومية كالوزارات والهيئات العامة وكذلك الهيئات المحلية, والقطاع الخاص الذي يشمل مجموعة المؤسسات التي تعمل على الانشاء والتشغيل والصيانة لمشروعات التنمية العمرانية, والقطاع الشعبي المجتمعي الذي يمكن

أن يؤدي دوراً متميزاً في إدارة العمران من خلال منظماته الشعبية المختلفة, ويؤدي إدماج هذه القطاعات الثلاثة بشكل فعال إلى تنسيق أفضل في وضع الاولويات وتعريف المشكلات وتشكيل الاستراتيجيات، حيث ان نظرة الحكومة إلى القطاعين الخاص والشعبي على أنهما ذوا دور محدود في الانشطة العمرانية تعوق عملية الاتصال بينها وبين هذين القطاعين، ما يقلل كثيراً من فرص تنفيذ الادارة العمرانية السليمة.

ا) القطاع العام:

إن أهم اهتمامات القطاع العام الحكومي أن تكون المدن والقرى منتجة وراضية عن مستوى معيشتها, فهناك مدى واسع وكبير من الأدوار التي يقوم بها القطاع العام الحكومي، فقد يكون طرف الحل الأخير عندما يؤدي الأعمال التي لا يمكن أن يقوم بها غيره من القطاعات الأخرى، وقد يكون الطرف الرئيس المرشد فقط والقائد للعملية الإدارية, فهو الذي يمد بالخدمات المطلوبة بكافة أنواعها، التي لا يستطيع أن يقوم بها أي قطاع آخر، وكذلك الخدمات التي لا تدر أي عائد مادي يشجع القطاعات الأخرى على إنجازها، وأخيراً يشجع وينظم كافة الأعمال لكافة الأطراف الأخرى لتحقيق أرباح لهم, كما يعتبر الطرف القادر على السيطرة على تنمية رأس المال على المدى البعيد ولا سيما في المشروعات التي تكون خطورتها مرتفعة جداً، وأيضاً هو القادر على تحمل مكاسب ضئيلة جداً أو منعدمة على المدى القريب ناجمة عن غيره من القطاعات الأخرى ولا سيما القطاع الخاص التجاري.

ب) القطاع الخاص الاستثماري:

وهو القطاع الذي يعمل من خلال آليات السوق، وهو مجمع من مدى واسع كبير من المنظمات والمؤسسات والشركات التجارية والراعين، سواء على المستوى الدولي أو المستوى القومي أو المستوى المحلي أو حتى مستوى الأفراد المستثمرين, ومن أهم أدواره في عمليات التنمية العمرانية توافر سبل التمويل في أجزاء كثيرة بها، مثل توافر تمويل وضع مخططات التنمية، وكذلك توافر تمويل تنفيذ هذه المخططات، وكذلك توافر تمويل عمليات الصيانة المتواصلة لمناطق التنمية المختلفة, وقد يتم ذلك على سبيل المثال عن طريق قيام القطاع الخاص بمشروعات استثمارية في المواقع المتدهورة، وذلك بالتعاون مع أصحاب ملكيات الأراضي في هذه المواقع، إما بالشراء منهم أو بإعطائهم نسبة من أسهم المشروع أو بالمشاركة في المشروع بثمن الأرض, وهذه الاختيارات يمكن التعامل بها مع كل مالك على حدة على أن تخضع هذه المشروعات الاستثمارية لنظم البناء

والقواعد التي تحددها الهيئة أو تتفاوض بشأنها حتى تكون هذه المشروعات مكوناً عمرانياً متجانساً مع طبيعة المكان.

ج) القطاع الشعبي المجتمعي:

وهو القطاع الذي يجب استقطابه للمشاركة بكافة السبل في المجالات والمراحل المختلفة لعمليات التنمية بدءاً من الإعداد والصياغة وانتهاء بالتنفيذ والصيانة المتواصلة، سواء بالمشاركة بالعمل أو الرأي أو التوعية أو التدريب أو التمويل، وذلك لأن إيجاد روح الانتماء هو الضمان الأكيد لحسن التنفيذ وضمان النتائج، وهنا تظهر الحاجة إلى آلية مناسبة للتعامل مع المجتمعات المحلية والأهلية، وهذه الآلية تعتمد على وسيط أو مجموعة مختلفة من الوسطاء تعمل حلقةَ وصل بين الهيئة وتلك المجتمعات المحلية، فيمكن أن تضم هذه المجموعة من الوسطاء كلاً من: المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والجمعيات الأهلية وأجهزة وصناديق الإنماء الاجتماعي والقيادات المجتمعية وما شابه، ومن ثم تطرح الورقة الحالية في النموذج المقترح دور المؤسسات الأكاديمية (الجامعة) كياناً منظماً يمثل الآلية المناسبة للعمل وسيطاً بين الأطراف المختلفة المشاركة في عمليات التنمية، كما سيتم استعراضه في الأجزاء الآتية.

دور المؤسسات الأكاديمية: طرح نظري

1 - المؤسسات الأكاديمية: الأدوار والوظائف

الجامعة بالنسبة للمجتمع هي رمز لمدنيته وحضارته ووسيلة من وسائل تقدمه والنهوض به، فالجامعة تستطيع من خلال ما تقوم به من تدريس ونقل للمعارف أن تسهم في تكوين رأس المال البشري اللازم، وتستطيع من خلال ما تقوم به من بحث واتساع للمعرفة أن تعمل على تنمية المجتمع وتطويره والنهوض به اجتماعياً واقتصادياً. من هذا المنطلق فإن المجتمع يعتبر من أهم جماعات الضغط على الجامعة، حيث يفرض عليها ضرورة تزويده بالقوى العاملة والاستجابة لاحتياجاته من هذه القوى، كما يفرض عليها ضرورة التعديل المستمر للبرامج الدراسية والمعايير والخطط التي تقوم باعدادها وتنفيذها.

وفي الوقت الحاضر تزايدت حاجة المجتمع للجامعة، حيث يتوقع منها القيام بالكثير من المهمات اللازمة لنموه وتطويره باعتبارها جزءا منه وينبغي أن تستجيب لاحتياجاته ومتطلباته، وباعتبارها ملتقى اهتماماته ومركز خبراته، وإعداد الطاقات البشرية اللازمة للانتاج والخدمات والتخطيط لها في ضوء أهداف ومتطلبات المجتمع. وفي الوقت نفسه تزايدت حاجة الجامعة للمجتمع، فالعلاقة بينهما متبادلة، فالمجتمع في حاجة للجامعة لبنائه وتطويره، وهي في حاجة له لدعمها ومساندتها.

وفي ظل هذه العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع وحاجة كل منهما للآخر، أصبح من الصعب على الجامعة أن تعمل من خلال المفاهيم التي كانت تحاول العمل من خلالها في الفكر التقليدي المثالي: من كونها مجتمعاً للصفوة ذات المستوى الرفيع من الثقافة والذكاء الحاد والفكر الناقد الخلاق، ذلك المجتمع المنعزل عن المجتمع الكبير الذي يقوم بالبحوث العلمية بصرف النظر عن مضامينها الاجتماعية. فمن الصعب على الجامعة التعامل من خلال هذه المفاهيم في الوقت الحاضر، حيث يصعب عليها تطوير المجتمع الذي تعيش فيه من دون أن تتخذ مواقف إيجابية (محددة وفاعلة) تجاه القضايا الفكرية والانسانية والاجتماعية التي تهم المجتمع وتسهم في حل مشكلاته، كما أنه من الصعب عليها التعامل مع هذه المتغيرات من خلال

مبدأ العلم لذات العلم، وإنما لا بد لها من أن يرتبط تعليمها وبحوثها بالمجتمع، لأن عليها المشاركة في تحقيق رخاء المجتمع من خلال ما تقوم به من أعمال.

إن كثيراً من الافكار المعاصرة التي حاولت طرح وظائف مناسبة للجامعة المعاصرة لا تشكل في جوهرها أكثر من محاولة لإعادة صياغة لوظائفها التقليدية، حتى يمكنها مواجهة الضغوط الاجتماعية وتستطيع المشاركة في حل قضايا المجتمع ومشكلاته، مع احتفاظها بقيمها وتقاليدها، وتطرح هذه الافكار رؤية للجامعة يمكنها المساهمة بدورها في المجتمع عن طريق الكثير من الوظائف والوسائل، من خلال صياغة لمفهوم الجامعة متعددة الوظائف: فالجامعة من خلال هذه الصياغة مجتمع ضخم واسع تتباين فيه الاجراءات والممارسات ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الاكبر الذي تنتمي إليه وتنشأ بينهما علاقة وثيقة ومصالح مشتركة، ويعملان معاً لتحقيق أهداف عامة ومشتركة، والجامعة من خلال هذه الرؤى تصبح كالمنتج الذي لا بد له من أن يعمل على تلبية احتياجات ومطالب عملائه (تلك المطالب والاحتياجات المتزايدة في التغير والسرعة)، ومن ثم يجب على الجامعة من خلال هذه الطروحات أن تتحول إلى مركز لخدمة مجتمعها وتلبية احتياجاته، وتعتبر إنجازات جامعة كاليفورنيا (التي تتبنى هذا النموذج) مثالا واضحاً على نجاح نموذج الجامعة متعددة الوظائف .

2- دور الجامعة المصرية:

إن دور الجامعة في خدمة المجتمع يعتبر نشاطاً حديثاً على الجامعات المصرية ولكنه مجال معروف على المستوى العالمي منذ عدة سنين، حيث ان التعليم العالي يشتمل على "تعليم- بحث علمي- خدمة المجتمع"، فهو يتكون من

خلال تلاحم تلك المكونات الثلاثة للتوصل إلى أفضل النتائج. إن الجامعة بهذا المجال تسهم في تطوير المجتمع ورفع مستواه بالاضافة إلى دورها في عمليات الحفاظ على البيئة، وذلك بما لديها من خبرات في تخصصات مختلفة تدور حول هذا المجال.

إن مجالات خدمة المجتمع قد تتنوع وتتكامل من خلال التداخل الايجابي للجامعة في توجيه هذه العملية، وفي البداية تم التعامل مع العلاقة بين الجامعة وعملية التنمية من خلال اعتبار الجامعة مكتب خبرة استشارياً وطنياً يقدم الخدمات التي تطلب منه، سواء من الدولة أو المجتمع، بالاضافة إلى تعظيم دور الاسر والانشطة الطلابية وتأهيل الطلبة للعمل في خدمة المجتمع خلال الدراسة وبعدها.

وتطرح الورقة الحالية تصوراً يعتمد على قيام الجامعة بدور أكثر فاعلية.. شريكاً فاعلاً ووسيطاً إيجابياً بين الاطراف المشاركة في عمليات التنمية العمرانية الشاملة. وترتكز أهمية دور الجامعة في هذا المجال على عدد من العوامل والمميزات التي تمتلكها المؤسسة الاكاديمية التي تضمن لها القيام بهذا الدور خير قيام، فالجامعة تمتلك رصيداً هائلاً

من الثقة المتبادلة مع كافة أطراف وكيانات المجتمع، ومن ثم فهي مؤهلة للقيام بدور الوسيط الذي يتمتع بالقدرة على ربط التوجهات والمتطلبات المتنوعة والمتباينة للأطراف المختلفة ارتكازاً على تلك الثقة، كما تمتلك الجامعة الخبرة الفنية العميقة المبنية على تعدد الخبرات والتخصصات التي يمكن الاستفادة منها، بالاضافة إلى الامكانات المختلفة للجامعة التي يمكن توافرها لخدمة هذا المجال بما يجعلها قادرة على تحمل هذه التبعة بإخلاص وتحقيق أفضل النتائج فيها.

ويمكن طرح مجموعة من المحاور التي يمكن أن يرتكز عليها الدور المقترح للجامعة ومنها:

- التعامل الواقعي مع المشكلات المحيطة ومحاولة حلها.
- تقديم مقترحات لتحسين نوعية الحياة.
- المشاركة في عمليات تنمية المجتمع المختلفة.
- دعم الانشطة الخدمية في النطاق المحيط.
- المساعدة بالدعم الفني للمشروعات المختلفة.

إن المشكلات التي يواجهها المجتمع المحيط يجب أن تكون دافعاً قوياً لتدخل المراكز البحثية بوجه عام والجامعات بوجه خاص في حل هذه المشكلات والتغلب عليها من خلال التعامل بواقعية مع المجتمع المحيط والتفاعل الايجابي مع تطلعاته وآماله للوصول إلى حياة أفضل، ما ينعكس بدوره على الجامعة في علاقة متبادلة بين الجامعة والمجتمع المحيط بها.

وتطرح المقالة فكرة تكوين كيان أو آلية من خلال الجامعة تلعب دور الوسيط بين الدولة بقطاعاتها المختلفة وبين قطاعات المجتمع من جمعيات ومؤسسات ورجال أعمال وأفراد، بحيث تعمل تلك الالية على المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية العمرانية: تبدأ بطرح ودراسة المشروعات المختلفة والمساهمة مع جمعيات رجال الاعمال في توافر التمويل اللازم لتلك المشروعات ومتابعة مراحلها التصميمية والتنفيذية، بالاضافة لعمليات التنسيق بين الاطراف المختلفة، ويمكن اعتبار الصندوق الذي أنشأته جامعة القاهرة لدعم مشروعات محافظة الجيزة مثالا واضحاً على إمكانات تطبيق هذه الفكرة.

الاطار المقترح

محافظة الجيزة وجامعة القاهرة: شراكة وتفاعل

1 - محافظة الجيزة:
الواقع ومشكلات التنمية

في ظل متطلبات التنمية الشاملة وما يستتبعه ذلك من ضرورة التعامل بواقعية مع مشكلات المجتمع المحيط، يمكن المبادرة من طرف جامعة القاهرة إلى تقديم مجموعة الخبرات المتاحة لديها لخدمة المجتمعات العمرانية والبيئة المشيدة المحيطة بها من خلال الاستفادة من امكانات الجامعة في هذا المجال؛ هذا وتعتبر مناطق محافظة الجيزة هي النطاق العمراني المباشر لجامعة القاهرة، حيث يمكن تحديد بعض ملامح المجتمع المحلي المحيط بمجموعة من الخصائص منها: الحدود المكانية، الخصائص الاجتماعية، الانشطة والتصرفات، بالاضافة الى الطبيعة الخاصة لمستعملي ورواد جامعة القاهرة. ويمكن أن يتم التعاون بين جامعة القاهرة ومحافظة الجيزة من خلال مشروع للشراكة بينهما يضع تصوراً لإطار عمل متكامل للقيام بعمليات التنمية والارتقاء بالنطاق المحيط، حيث يضم فريق العمل مجموعة خبراء من خيرة علماء جامعة القاهرة كل في تخصصه لوضع تصور متكامل وأولويات للمشروع.

هـذا ويمكـن طـرح إطـار مفهومـي لتعـاون جامعـة القاهرة في مشـروع تحديث مدينـة الجيزة من خلال محـاور التصميـم العمـراني والتنسـيق الحضـري ومراجعـة مشـكلات المـرور والحركـة بالمنطقـة المحيطـة، حيـث تتسـبب في مشـكلات عـدة علـى فـترات مختلفـة، ويمكن أن تسـهم في المشـروع كلية الهندسة بتخصصاتها ذات العلاقة لتقديم خدماتها في المجالات المرتبطة بها.

ويتنـاول هـذا الجـزء اسـتعراضاً لمجموعـة مـن المشـكلات التـي تعـاني منهـا مناطـق محافظـة الجيـزة، مـع التركيز علـى النطـاق المباشـر لجامعـة القاهـرة وتحديداً مشـكلات الحركة والنقـل والمرور. ومن هذه المشكلات:

أ) الحيزات العمرانية:

- الحيـزات العمرانيـة القائمـة (القطـاع الحضـري وتحتوي على حـوالى 2,4 مليون نسـمة) وتتطلب التعامـل معهـا لتحسـين مظهرهـا مـن خـلال الحفاظ والارتقاء في بعض الاحيان.

- المناطـق المتدهورة الاقل حظـاً (وعددها حوالى 10 ويسكنها حوالى 2,5 مليون نسمة)، حيث تعاني من مشـكلات عمرانية واجتماعية متعددة تجعلها على رأس أولويات التعامل.

- الحيـزات العمرانيـة في المناطـق ذات القيمـة والمحيطـة بالمناطـق الاثريـة، حيـث تعـاني مـن مجموعـة مشـكلات تؤثر بالسـلب علـى النطاقات الاثرية.

ب) الفضاءات العمرانية:

- المحـاور المهمـة في المحافظـة، مثـل: شـارع الاهـرام، شـارع جامعـة الـدول العربيـة، شـارع الجامعة، شارع الكورنيش.

- مشـكلة الارصفـة والجـزر الوسـطى في الشـوارع المختلفـة وغياب التوافق بينها، ما يتطلب نوعاً من توحيـد المعالجـات وتحسـين المظهـر وعمليات التشـجير. ويجـب هنـا الاشـارة إلى مـا حـدث في الجزيـرة الوسـطى لشـارع الهـرم لحـل مشـكلة المعوقـين مـن فتـح الممـرات مـن دون دراسـة ثم غلقها مرة أخرى.

- الفضـاءات البينيـة والسـاحات العامـة، وضـرورة الارتقـاء بهـا ودعـم اسـتعمالها بما يعـود بالنفع على المواطنين، حيث تعتبر الفضاءات الخارجية مجالا خصباً للتعامل مع المجتمع المحلي، كما أنها تعد وسيلة فعالة للارتقاء والتنمية.

- تأكيـد المسـاحات الخضـراء والمتنفسـات، مثـل حديقـة بانوراما الجيـزة، والاهتمـام بتشـغيلها وحسن إدارتها وصيانتها.

ج) الحركة والمرور:

- دراسـة حركـة السـيارات والانتظـار والمشـكلات الصارخـة المتكـررة مثـل: ميـدان الجيـزة، منطقة الجامعـة، منطقـة المنيـب.. ومحاولة حـل هذه

المشـكلات في مواقعهـا، بالاضافة إلى دراسـة تأثـير الطريق الدائري على الحركة، كما هي الحال في تأثير ذلك على شارعي الهرم والملك فيصل في تقاطعهما مع المنصورية والمريوطية.

- أماكن الانتظار في المناطق التي تعاني من هذه المشكلة وعمل مجموعة من المشروعات بنظام B.O.O.T. ، مثل مشروع جامعة الدول العربية.

د) مداخل المدينة والمحاور الرئيسة:

- مشكلة تصميم مداخل المدينة المختلفة ولا سيما على طرق السفر بما يحقق انسياب المرور ويعطي لمسة جمالية للمنطقة، مثل: مدخل المدينة على الطريق الصحراوي، الفيوم والاسكندرية، ومدخل الطريق الزراعي من المنيب.

- الاهتمام بمشكلات المحاور الرئيسية للحركة وكذلك الطريق الدائري ومحور 26 يوليو وتأثيرها على المجال المحيط.

وتختلف أولويات التعامل مع المشكلات المختلفة من مشروع لآخر، حيث لا يمكن تحديد الاولويات من دون تحديد المشروع والتعرف اليه أولاً، وهو ما يمكن أن يطبق على مشروع رائد يتم تنفيذه مثالا يُحتذى فيما بعد.

2 - جامعة القاهرة: الامكانات والقدرات

تتمتع جامعة القاهرة بمكانة مرموقة لما لها من تاريخ عريق وتأثير واضح على الحركة العلمية الثقافية، بل والحركة الاجتماعية الاقتصادية في بعض الأحيان، حيث انها تستجيب لواقع الحياة المعاصرة ومراحل نهضتها المختلفة، بالإضافة إلى تعاملها مع مراحل التنمية الواسعة على المستويات المختلفة. كما تسهم الجامعة بأبنائها وعلمائها في بلورة النهضة المصرية في مختلف العصور بشتى الصور، بالإضافة إلى دفع عجلة التقدم إلى الأمام في المجالات المختلفة.

إن جامعة القاهرة يجب أن تقوم بدورها المتكامل في مجال خدمة المجتمع المحيط والارتقاء به وحل مشكلاته في التعامل مع الواقع المعاصر وتأثيرها الايجابي فيه، كما يجب أن تتسع فاعلية دور الجامعة في المجتمع المحيط بما يتناسب مع مكانتها وحجمها وبما يحقق لها الريادة في هذا المجال كما كانت دائماً وستظل.

وتضم جامعة القاهرة بين جنباتها (45) كلية ومعهداً عالياً و(142) مركزاً بحثياً ووحدة ذات طابع خاص تخدم التخصصات المختلفة من خلال فروعها المختلفة.

كما تتمتع جامعة القاهرة بإمكانات وموارد هائلة تجعلها في مقدم الجهات البحثية التي يمكنها تقديم العون والخبرات اللازمة للمجتمع المحيط، حيث ان موارد الجامعة المختلفة تتعدد بين موارد مادية وبشرية وعلمية، حيث تضم جامعة القاهرة ما يزيد عن 15000 عضو هيئة تدريس ومعاونيهم، وأكثر من 200000 طالب. بالاضافة إلى الموارد المادية والمكانية، حيث تشمل جامعة القاهرة على حيز من العمران على جانبي النيل في محافظتي القاهرة والجيزة، يحتوي على مجموعة مواقع تخدم التخصصات والاحتياجات المختلفة للجامعة.

إن أهمية دور الجامعة في مجال تنمية النطاق المحيط ترجع إلى تعدد الخبرات والتخصصات التي يمكن الاستفادة منها، بالاضافة إلى الامكانات المختلفة للجامعة التي يمكن توافرها لخدمة هذا المجال، حيث ان الجامعة تتمتع بالعديد من الخبرات التي تجعلها قادرة على تحمل هذه التبعة بإخلاص وتحقيق أفضل النتائج فيها.

3- نموذج تجريبي:

يتناول الجانب أو النموذج التطبيقي استعراض مجموعة من المشروعات البحثية التي تمت بواسطة خبراء ومستشاري جامعة القاهرة بناء على توجهات المسؤولين بمحافظة الجيزة للتوصل إلى حل مجموعة من المشكلات المتعلقة بالحركة والمرور في النطاق المحيط بمنطقة جامعة القاهرة. وفيما يلي استعراض لبعض هذه المدخلات:

أ) عرض المشكلة:

تعتبر منطقة جامعة القاهرة من المناطق الحيوية على مستوى محافظة الجيزة لما تحتويه من أنشطة وما تتمتع به من تنوع استعمالات على مدار اليوم الواحد وعلى مستوى أيام الاسبوع وفصلياً؛ هذا وتعتبر التقاطعات المحيطة بجامعة القاهرة من أكثر التقاطعات إزعاجاً لمتخذي القرار والمسؤولين عن المرور بالمحافظة، حيث تعتبر من مناطق الاختناقات في فترات زمنية كثيرة، كما أنها عرضة لبعض نقاط الضعف وهي:

- مشكلات حركة السيارات والمرور الالي.
- مشكلات تتعلق بوسائل المواصلات والنقل الجماعي.
- مشكلات تتعلق بحركة المشاة وانتظار المجموعات.
- مشكلات تتعلق بانتظار السيارات لمستعملي المكان.
- عدم توزيع الخدمات الاساسية والخاصة بالطلبة بانتظام على محيط الجامعة.

ب) التعاون بين الجامعة والجهات المسؤولة:

على هذا الاساس تم التفكير في التعاون بين المحافظة وإدارة المرور من ناحية وجامعة القاهرة من ناحية أخرى للتوصل إلى أنسب الحلول لهذه المشكلات أو بعضها من خلال مجموعة من المشروعات أو المقترحات التي تساعد على حل مثل هذه المشكلات التي تتعامل مع المستويات المختلفة وتتداخل فيها التخصصات المختلفة، وكان هذا التعاون من خلال اتفاق بين الجهات المسؤولة بمحافظة الجيزة و»مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي» بجامعة القاهرة، وهو أحد المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص التي تتبع جامعة القاهرة وتقدم خدماتها الاستشارية لخدمة المجتمع المحيط والجهات المعنية. وكان نتاج هذا التعاون مجموعة من المشروعات التي تعرضت لمجموعة من الحلول لهذه المشكلات، التي يمكن استعراضها في الجزء الاتي.

ج) الحلول وبدائل التعامل:

تناولت مجموعات البدائل المطروحة للتعامل محورين أساسيين تم بلورتهما على مدار أكثر من عامين مع مداولات وحوارات متبادلة ومحاولات للتعامل، والمحوران هما:

المحور الاول:

يهتم بالتعامل مع الحلول السطحية لمشكلات الحركة والمرور في النطاق المحيط مع التركيز على تقاطع شارع نهضة مصر مع شارع جامعة القاهرة، وذلك من دون الاخذ في الاعتبار أي مدخلات أخرى.

المحور الثاني:

ويتناول المشروع المتكامل المقترح من طرف خبراء جامعة القاهرة، ويتم فيه التعامل مع مختلف المشكلات من خلال النقاط الاتية:

- عمل كراج أسفل محور شارع نهضة مصر بنظام B.O.T.
- عمل مركز تجاري وخدمات طلابية أسفل ميدان شهداء الجامعة وميدان نهضة مصر، ملحق بالكراج، متعدد الطوابق.

• اقتراح حل للحركة السطحية بما يتماشى مع متطلبات المشروع واحتياجات المشاة ومداخل الجامعة.
• توافر فصل مناسب بين حركة المشاة والسيارة لتحقيق المرونة المرورية للسيارات والامان للمشاة.
• توافر أماكن للتجمع والانتظار لا تعوق حركة السيارات ودراسة أماكن انتظار وسائل النقل الجماعي.

وقد تم بلورة هذا الفكر بواسطة مجموعة من المستشارين والخبراء العاملين في المجالات المرتبطة (النقل والمرور، التصميم المعماري العمراني، التصميم والدراسات الانشائية اللازمة، الرفع المساحي، المرافق والشبكات، بالاضافة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية) وتم دراسة المشروع وبلورته لمحاولة معالجة المشكلات المختلفة للموقع المقترح بما يحقق أقصى استفادة لجميع الاطراف (جامعة القاهرة، محافظة الجيزة، مستعملي ومرتادي المكان).

د) ثم ماذا بعد ؟

بعد انتهاء المشروع واصطدامه بعوائق البيرقراطية وعقبات التمويل والتنفيذ من طرف الجهات المسؤولة بمحافظة الجيزة وتداخلات الجهات الامنية في التعامل مع المنطقة وفقاً لمتطلباتهم، بات محكوماً على المشروع بأن يظل حبيس الادراج وحتى ان كان ذا فائدة محسوسة ونفع كبير.

وهذا يؤكد ضرورة وجود مدخلات مساعدة على نجاح المشروعات المقترحة من الجهات البحثية في مجالات تنمية المجتمع والمتمثلة في الدعم المؤسسي ورجال الاعمال ليوافروا الدعم المادي لتلك المشروعات.

المراجع

(1) أحمد خاطر، «تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع»، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999.
(2) أحمد زكي بدوي، «معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية»، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.
(3) إيهاب محمود عقبة وأيمن الحفناوى, « منظومة استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة بمحافظة الفيوم «, المؤتمر العربي الاقليمى: التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة, وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة, 2000.
(4) جامعة القاهرة، «كتيب تقويم جامعة القاهرة 1998-1999»، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1998.
(5) جامعة القاهرة، «كتيب تقويم جامعة القاهرة 2004-2005»، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
(6) عبد الباقي إبراهيم، « إدارة الارتقاء بالقاهرة التاريخية «، المؤتمر التاسع للمعماريين: التراث المعماري والتنمية العمرانية، اتحاد المعماريين المصريين، جمعية المهندسين المعماريين، القاهرة، 1999.
(7) عماد علي الدين الشربيني، «دور الجامعة كشريك في عمليات تنمية المجتمع: جامعة القاهرة والنطاق المحيط»، مؤتمر جامعة القاهرة الثالث: الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة- مع بداية الالفية الثالثة، جامعة القاهرة، الجيزة، 2001.
(8) فهيمة محمد سعد الدين الشاهد، « التنمية العمرانية والادارة الحضرية: الادارة الحضرية كأداة فاعلة في مشروعات التنمية العمرانية «، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الجيزة، 1999.
(9) فيصل عبد المقصود و داليا حسين الدرديرى، « الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص في إدارة التنمية الحضرية للمدن الجديدة «، المؤتمر العربي الاقليمى: تأمين الحيازة / الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة إجتماعية في المدينة، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، 2001.
(10) محمد فكري محمود، «دور النقد في تعليم التصميم المعماري: نموذج تجريبي لدعم القدرات النقدية لدى طالب العمارة في استوديو التصميم»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الجيزة، 2004.
(11) محمد محمد سكران، «وظائف واتجاهات الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقليدية والمعاصرة»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 74-75.
(12) محمود يسري وآخرون, « التلوث المرئي بالقاهرة الكبرى- دراسة حالتي القاهرة التاريخية وضفتي نهر النيل «, مجلس بحوث التشييد والاسكان بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومركز إستشارات البحوث والدراسات العمرانية بكلية التخطيط الاقليمي والعمراني بجامعة القاهرة, الجيزة, 2003.
(13) مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي، «مجموعة مشروعات لمخططات الحركة حول موقع جامعة القاهرة»، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، 2001 - 2002.

المخالفات المرورية لدى الشباب
دراسة في الخصائص والدوافع والمعالجات

الأستاذ الدكتور عثمان الحسن محمد نور
استاذ علم السكان بقسم الدراسات الاجتماعية
جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
osmannouraa@yahoo.com

تعد المخالفات المرورية وعدم الالتزام بقوانين ونظم إدارات المرور من بين الأسباب الأساسية لحوادث المرور التي يعاني منها معظم المجتمعات الإنسانية، وبخاصة أن السيارة أصبحت من أكثر وسائل النقل استعمالاً داخل المدن وخارجها. ويلاحظ أن المخالفات المرورية التي يرتكبها السائقون عادة ما تؤدي إلى مخاطر وخسائر في الأرواح والممتلكات. وتشير المؤشرات الإحصائية العالمية إلى أن ما ينتج عن حوادث المرور من إصابات ووفيات أصبح يفوق في نسبته تلك الخسارة التي تسببها الحروب والأمراض والأوبئة (اليوسف، 1425هـ). ويضيف اليوسف أن نسب حوادث المرور ومعدلاتها في الدول النامية تزيد كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة.

وخلال العقود الأخيرة الثلاثة شهدت المملكة العربية السعودية ازدياداً ملحوظاً في عدد السيارات، اذ ارتفع عددها من 22805 سيارات مع بداية عام 1390هـ إلى نحو 8,6 مليون سيارة في عام 1422هـ (مجلس التعاون الخليجي، 2002م). وصاحب هذه الزيادة الهائلة في عدد المركبات بالمملكة العربية السعودية توسع في بناء وتشييد الطرق الفرعية والرئيسية والدائرية والسريعة والأنفاق والجسور (الكباري) داخل المدن وخارجها بأحدث المواصفات العالمية. كما وضعت إشارات المرور والتقاطعات ومواقف السيارات. وعلى الرغم من تلك المجهودات التي بذلتها الدولة في تجهيز البنيات الأساسية في مجال النقل، وفي تنظيم حركة السير والمرور، فإن

المخالفات والحوادث المرورية أخذت تتزايد بصورة جعلت المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة انتشاراً لحوادث المرور. وتشير دراسة المالكي إلى أن الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية قد ارتفعت من 15785 حادثة في عام 1397هـ إلى 223816 حادثة في عام 1423هـ، ونتج عن تلك الحوادث 4161 وفاة ونحو 28372 مصاباً (المالكي، 1425هـ). ونستنتج من هذه الإحصاءات أن نحو 25 حادثة تقع على رأس كل ساعة، وأن نحو 3,3 شخص يصاب في الساعة الواحدة. كما أن نحو 12 شخصاً يموتون يومياً في المملكة العربية السعودية بسبب حوادث المرور. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المصابين في تلك الحوادث يتعرضون لإعاقات تحرمهم من العمل، وتقلل من إنتاجيتهم، ما يزيد من نسب الإعالة. هذا بالإضافة إلى أن كثرة حوادث المرور تهدر موارد الدولة الاقتصادية، لما تسببه الحوادث المرورية من أضرار في الممتلكات العامة والخاصة.

وكشف الكثير من الدراسات عن أن غالبية ضحايا الحوادث المرورية هي من فئة الشباب، اذ أوضحت دراسة الشهراني ارتفاع الحوادث المرورية لفئة الشباب في منطقة مكة المكرمة. فقد بلغت نسبة حوادث المرور للشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة 33,9%، والذين تراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة بلغت 38,4% (الشهراني، 1424هـ). وارتبطت المخالفات المرورية لدى الشباب بممارسة ظاهرة التفحيط، اذ كشفت دراسة اليوسف أن غالبية من يمارسون ظاهرة التفحيط تقع أعمارهم في الفئة العمرية 18– 24؛ فقد بلغت نسبتهم 63,64%، ما يتفق مع دراسة الدويرعات من أن التفحيط يمارس وسط الشباب، وبخاصة من هم في مرحلة المراهقة. وعادة ما يمارس المراهقون هذه الظاهرة للاستعراض أمام الآخرين لجذب انتباههم ولتقليد الآخرين، كما يمارس التفحيط لحب التميز وإظهار الفتوة وتأكيد الذات. وتختلف ممارسة ظاهرة التفحيط لدى الشباب بحسب خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية. وأصبحت مشكلة التفحيط سلوكاً تخريبياً يؤرق المسؤولين وأولياء الأمور، ما جعل التصدي لها ومحاولة الحد من تأثيراتها مطلباً وطنياً دعا إليه المؤتمر الثاني للسلامة المرورية في المملكة العربية السعودية، الذي انعقد بمدينة الرياض في المدة 4– 7 شعبان 1425هـ (18– 21 أيلول/سبتمر 2004م) وتتلخص مشكلة البحث الحالية في التعرف الى حجم المخالفات والحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية، وبخاصة ما يتعلق منها بفئة الشباب، كظاهرة التفحيط. كما تتطرق الدراسة الحالية لخصائص ومرتكبي المخالفات المرورية.

أهمية الدراسة وإطارها النظري

يلاحظ أن معظم الدراسات- التي تناولت المخالفات المرورية- قد ركز على الجوانب الأمنية، وأغفل الجانب الاجتماعي النفسي، الذي يعدُ من العناصر الأساسية التي تؤثر في وقوع المخالفات المرورية. ونرى أن المشكلات المرورية فيها الكثير من الجانب الاجتماعي، ما يتطلب التعامل معها على أنها ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع. وتتفق نتائج الدراسات السابقة مع التوجه النظري الذي

من رؤية المخالفات المرورية نتاجاً لثقافة المجتمع، فتوقعات السلوك والتصرفات المرتبطة بهذه التوقعات من سرعة ومخالفة لأنظمة المرور وغيرهما من أساليب القيادة الخاطئة (اليوسف، 1425هـ). ان نتائج مثل هذه الدراسة ربما تساعد المسؤولين عند وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة للحد من المخالفات والحوادث المرورية عن طريق التوعية والالتزام بقوانين إدارات المرور وغير ذلك من المعالجات المختلفة. وتهدف الدراسة الحالية لمعرفة حجم المخالفات المرورية في المملكة العربية السعودية، وأهم الأسباب والدوافع التي تقود لتلك المخالفات. كما تهدف هذه الدراسة للتعرف على خصائص مرتكبي المخالفات المرورية، مع التركيز على أن ظاهرة التفحيط مخالفة مرورية. كما تقدم الدراسة الحالية بعض المقترحات والمعالجات التي تساعد على الحد من المخالفات والحوادث المرورية.

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف لوصف الظاهرة المدروسة من اذ حجمها واختلافاتها ودوافعها. وتستعمل الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة. ويعتمد هذا المنهج على الاتصال المباشر بالمبحوثين للتعرف على خصائصهم وممارساتهم واستطلاع آرائهم. وتتضح أهمية منهج المسح الاجتماعي في أنه يقدم إضافات علمية حول مشكلة البحث، ما يساعد على تفسيرها، والتعرف على ظروف المجتمع واحتياجاته، ما يسهم في عملية التخطيط، التي تستهدف إحداث تغيير في السلوك والممارسات (طلعت، 1971). وسوف تعتمد الدراسة الحالية في بياناتها بصفة أساسية على نتائج المسح الاجتماعي الذي أجراه الباحث مع آخرين في أكبر ثلاثة مراكز حضرية في المملكة العربية السعودية (الرياض، جدة، الدمام)، اذ تم اختيار عينة عشوائية منتظمة Systematic Random Sample من طلبة المرحلة الثانوية المسجلين للعام الدراسي 1422/ 1423هـ في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ومدارس دار الملاحظة. كما يعتمد التحليل في الدراسة الحالية على الإحصاءات الحكومية الصادرة من إدارات المرور وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، وعلى نتائج الدراسات السابقة، وبخاصة تلك التي قدمت ضمن المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية.

المخالفات والحوادث المرورية ودوافعها

تشير بيانات الجدول رقم 1 إلى عدد المخالفات المرورية والحوادث والإصابات التي وقعت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1421– 1423هـ وتكشف بيانات الجدول رقم ١ أن عدد المخالفات المرورية قد تضاعف ثلاث مرات خلال تلك الفترة، اذ زاد عدد المخالفات المرورية من 2293617 عام 1421هـ إلى نحو 7932427 مخالفة لعام 1423هـ؛ أما الحوادث التي نتجت عن تلك المخالفات فقد

راوحت أعدادها بين 223816 حادثة لعام 1423هـ و305649 حادثة لعام 1422هـ. وتسببت تلك الحوادث في الكثير من الإصابات والوفيات، اذ بلغ المتوسط السنوي لعدد الإصابات وعدد الوفيات 28583 و4164 على التوالي. كما أوضحت نتائج دراسة النافع والسيف أن المعدل السنوي لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية قد بلغ سبع حوادث ووفاة واحدة وخمس إصابات لكل ألف سيارة. ويعدُ هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم. ويضيف النافع والسيف أن العامل البشري يعدُ مسؤولاً عن نحو 84 % من حوادث المرور في المملكة العربية السعودية (النافع والسيف، 1408هـ). ونعتقد أن ذلك يعود بصورة رئيسية إلى تقصير السائق وإهماله أو تجاوزه للقوانين وعدم احترامها والالتزام بها. وتتسبب حوادث المرور في خسائر فادحة في الأرواح وإصابات بليغة للأشخاص، وبخاصة فئة الشباب التي تزداد فيها الحوادث المرورية. فقد أوضحت دراسة الشهراني أن نحو 33,9 % و38,4 % من حوادث المرور التي وقعت في منطقة مكة المكرمة، قد انحصرت في الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، والذين تراوح أعمارهم بين ثمانية عشر عاماً وثلاثين عاماً على التوالي (الشهراني، 1424هـ: 36). واتضح من تلك الدراسات أن أهم السلوكيات ذات العلاقة بالحوادث المرورية قد انحصرت في السرعة وتجاوز المنحنيات في الطرق الضيقة والتجاوز الخاطئ والسباق مع السيارات الأخرى وقطع الإشارة الحمراء والتجاوز من اليمين وعكس اتجاه السير. كما يعد التفحيط من أهم السلوكيات التي ترتبط بسلوك مرتكبي المخالفات المرورية.

الجدول رقم (1)
عدد المخالفات والحوادث المرورية والإصابات والوفيات التي وقعت
في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1421– 1423هـ

السنة	عدد المخالفات	عدد الحوادث	عدد الإصابات	عدد الوفيات
1421هـ	2293617	280401	28998	4419
1422هـ	5401103	305649	28379	3913
1423هـ	7932427	223816	28372	4161

المصدر: زايد الحارثي وحسين الغامدي، 1425هـ، الخصائص النفسية لمرتكبي المخالفات المرورية: التهور والاندفاع والمخاطرة، المؤتمر الثاني للسلامة المرورية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وتعد ظاهرة التفحيط ظاهرة حضرية بين أكثر الممارسات الخاطئة التي يمارسها الشباب، والتي تسببت في الكثير من الحوادث والإصابات، ما دفع اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية لإصدار فتوة شرعية برقم 22036 تحرم ممارسة ظاهرة التفحيط بتاريخ 27/ 7/ 1422هـ وتشير إحصاءات إدارات المرور بالمملكة العربية السعودية إلى أن عدد مخالفات التفحيط التي تم ضبطها قد ارتفعت من 4322 مخالفة لعام 1413هـ إلى 33848 مخالفة لعام 1420هـ. وربما يزيد عدد مخالفات التفحيط عن هذه الأرقام التي سجلتها مكاتب المرور لوجود الكثير من الحالات التي قد يصعب حصرها لوقوعها بعيدة عن أعين الرقابة المرورية.

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث مع آخرين عن نحو 10,5% من الطلبة يمارسون التفحيط «باستمرار». هذا بالإضافة إلى أن ثلث أفراد العينة من الطلبة إما يمارسون التفحيط «أحياناً» (16,0%)أو «نادراً» (18,4%). وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في ممارسة التفحيط بين المراكز الحضرية، فإن تلك الاختلافات ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 اذ بلغت قيمة مربع كاي(1) 5,782 بمستوى دلالة 0,448 [راجع بيانات الجدول رقم(2)].

لقد أشار بعض الدراسات إلى تعدد أسباب ظاهرة التفحيط لدى بعض الشباب السعودي، منها ما يتعلق بطبيعة المفحط، ومنها ما يتصل بالبيئة المكانية الاجتماعية المحيطة بالمفحط. وتتلخص أهم تلك الدوافع في ضعف الإيمان والترف وعدم تقدير النعم وحب الظهور والشهرة وحب المغامرة ومحاكاة رفقاء السوء وضعف الرقابة الأسرية. هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية لوسائل الاعلام كأفلام المطاردات وأفلام العنف والألعاب الإلكترونية، وغيرها (الدويرعات، 1425هـ: 648 - 650).

الجدول رقم (2)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الطلبة
بحسب مشاركتهم في أعمال التفحيط وبحسب المراكز الحضرية

المراكز الحضرية المشاركة في أعمال التفحيط		جدة	الرياض	الدمام	المجموع
لم أشارك		% 55,3	% 54,9	% 55,0	% 55,0
نـــــادراً		% 19,3	% 20,0	% 14,7	% 18,4
أحيـانـاً		% 15,5	% 14,7	% 18,9	% 16,0
باستمـرار		% 9,9	% 10,4	% 11,4	% 10,5
المجموع	%	% 100	% 100	% 100	% 100
	العدد	373	505	307	1185

وتشير دراسة التويجري إلى أن فئة صغار السن من السائقين تميل إلى إسلوب القيادة الاستعراضية لتأكيد تواجدهم الاجتماعي وإثبات ذواتهم. كما أنهم ينحون أسلوب القيادة المستهترة التي لا تبالي بارتكاب المخالفات المرورية. كما أشارت تلك الدراسة إلى أن صغار السن من السائقين يبالغون في تقدير مهاراتهم ويقللون من المخاطر المترتبة على مغامراتهم في قيادة السيارات، ويفضلون الأسلوب الاندفاعي الذي غالباً ما يؤدي إلى ارتكاب الحوادث المرورية (التويجري، 1424هـ).

وتوضح إحصاءات إدارة المرور أن نحو 44% من الحوادث سببها السرعة الزائدة وأن 15 % من الحوادث ناتجة عن قطع إشارة المرور وأن 10 % ناتجة عن تجاوز غير نظامي و 7 % ناتجة عن دوران وتوقف غير نظامي. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 77 % من أسباب حوادث المرور تعود لسلوكيات السائق.

وكشفت نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها الباحث وآخرون عن الأسباب الآتية التي تدفع الشباب لممارسة ظاهرة التفحيط بحسب ترتيبها: (ا) أسباب ترتبط بغياب الإرشاد والتوجيه الأسري والمدرسي للشباب والطلبة (ب) مشاهدة أفلام العنف (ج) التعبير عن الفرح عند الإنجازات الرياضية، وعند الانتهاء من الاختبارات (د) التفكك الأسري (نور، 1426هـ). وأشارت دراسة اليوسف إلى أن نحو 37 % من مرتكبي المخالفات المرورية قد ذكروا أن الاستعجال لبلوغ الهدف يعد أحد أسباب المخالفات المرورية ويأتي في المرتبة الثانية طريقة قيادة الآخرين لسياراتهم (24,1 %) ثم تأتي ضغوط الحياة بنسبة 15% (اليوسف، 1425هـ: 555).

خصائص مرتكبي المخالفات المرورية

إن دراسة خصائص مرتكبي المخالفات المرورية قد تساعد في التعرف على أسباب ودوافع حوادث المرور. كما انها تحدد الجمهور المستهدف لبرامج التوعية المرورية، وتحدد الطرق والنماذج المقترحة لمعالجة مشكلات المرور. وتشتمل خصائص مرتكبي المخالفات المرورية: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والبيئية الاجتماعية المحيطة بالأفراد. وهنالك تفاعل بين الخصائص الشخصية لمرتكبي المخالفات والخصائص الاجتماعية التي تؤثر على سلوك قيادة صغار السن للسيارات، ما قد يترتب عليه حوادث تؤدي لأضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات.

لقد أوضحت دراسة الصالح- التي أجريت في منطقة مكة المكرمة- أن فئة الشباب التي تراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة تعدُ من أكثر الفئات ارتكاباً للحوادث المرورية (38,8 %). كما اتضح أن 7,1% ممن هم دون السن القانونية (أقل من 18 سنة) قد ارتكبوا حوادث مرورية (الصالح، 1422هـ).

وتتفق نتائج دراسة الصالح مع نتائج دراسة اليوسف، التي توصلت إلى أن غالبية مرتكبي المخالفات المرورية من ذوي الأعمار الشابة، اذ بلغت نسبة الذين ارتكبوا مخالفات مرورية في الفئة العمرية 18– 35 سنة نحو 70 % من مجمل مرتكبي المخالفات المرورية (اليوسف، 1425هـ). ويلاحظ أن معظم المخالفين لنظام المرور في الاعمار الوسطية للشباب (18– 24) تنحصر مخالفاتهم في السرعة الزائدة والتجاوز الخاطئ وقطع إشارة المرور وممارسة أعمال التفحيط؛ وأما مخالفات كبار السن فينحصر معظمها في الوقوف الخاطئ وتحميل وتنزيل الركاب في الأماكن الخاطئة والتجاوز الخاطئ وعدم الالتزام بربط حزام الأمان.

وأوضحت الدراسة الحالية أن غالبية مرتكبي حوادث المرور من العزاب (61 %) ومن أصحاب المستويات التعليمية المتدنية (65,2 %)؛ وأما نسبة مرتكبي الحوادث- من الذين لا يحملون رخص قيادة- فقد بلغت 24,7 %، وهذه نسبة لا يستهان بها، ما يتطلب تشديد الرقابة الأسرية على الأبناء، لأن معظم هؤلاء من صغار السن الذين يدفعهم الفضول وتأكيد الذات وحب

الجدول رقم (3)
نتائج تحليل التباين Analysis of variance لحجم أسر المفحطين
بحسب المشاركة في أعمال التفحيط

نوع الاختلافات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى المعنوية
الاختلافات بين المجموعات	67,56	2	33,78	3,272	0,039
الاختلافات داخل المجموعات	5540,79	527	10,32		
مجموع الاختلافات	5508,35	529	-	-	-

كشفت نتائج الدراسة الحالية عن وجود علاقة طردية بين مدى مشاركة الشباب في أعمال التفحيط وبين متوسط حجم الأسرة، اذ يرتفع عدد أفراد الأسرة من 8,29 للذين "يشاركون نادراً" في أعمال التفحيط و9,14 للذين "يشاركون باستمرار" في أعمال التفحيط ويتضح من القيمة الفائية F-value ومستوى دلالتها المبينة في الجدول رقم (3)، أن لهذه الاختلافات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05، اذ بلغت تلك القيمة 3,272 بمستوى دلالة 0,039. كما كشفت نتائج الدراسة الحالية عن وجود علاقة طردية بين مدى مشاركة الشباب في أعمال التفحيط وبين متوسط دخل الأسرة، اذ يبلغ متوسط حجم الأسرة 8775 ريالاً، و9404 ريالاً و10200 ريالاً للذين "يشاركون نادراً" والذين "يشاركون أحياناً" والذين يشاركون "باستمرار" في أعمال التفحيط. ورغم وجود هذه الاختلافات إلا أن نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (4) تشير إلى أن هذه الاختلافات ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05، اذ بلغت القيمة الفائية F-value بمستوى دلالة قدرها 0,379.

الجدول رقم (4)
نتائج تحليل التباين لدخل الأسرة بحسب المشاركة في أعمال التفحيط

نوع الاختلافات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى المعنوية
الاختلافات بين المجموعات	81,94	2	9679724	0,972	0,379
الاختلافات داخل المجموعات	104,91	493	99536682		
مجموع الاختلافات	104,93	495	-	-	-

كما يتضح وجود علاقة طردية بين مقدار المصروف اليومي الذي تقدمه الأسرة للطالب وبين مدى مشاركته في أعمال التفحيط، اذ بلغت متوسطات المصروف اليومي للطلبة- الذين يشاركون "نادراً" و"أحياناً" و"باستمرار" في أعمال التفحيط- 8,5 ريال و10,7 ريال و11,4 ريال على التوالي. وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات، فانها غير دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05، اذ بلغت القيمة الفائية F-value 1,806 وبمستوى دلالة قدرها 0,165 [راجع بيانات الجدول رقم 5].

الجدول رقم (5)
نتائج تحليل التباين لمتوسط المصروف اليومي
للطالب بحسب مشاركته في أعمال التفحيط

نوع الاختلافات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى المعنوية
الاختلافات بين المجموعات	766,1	2	383,1	1,806	0,165
الاختلافات داخل المجموعات	110500,3	521	212,1		
مجموع الاختلافات	111266,4	523	-	-	-

ونستنتج من تحليل بيانات الجدول رقم 6 أن الطلبة الذين يدرسون في المدارس الخاصة أقل مشاركة في أعمال التفحيط مقارنة برصفائهم من الذين يدرسون في المدارس الحكومية، ومدارس دار الملاحظة. وقد يعزى ارتفاع نسبة المشاركة في أعمال التفحيط لطلبة مدارس دار الملاحظة الى أنهم أساساً من أصحاب الجنح، وربما يكون سبب دخولهم دور الملاحظة المشاركة في أعمال التفحيط والمخالفات المرورية، التي قد ترتبط بصورة أو أخرى مع متغيرات كثيرة، مثل: مستوى تعليم الوالدين، وتعامل الأسرة مع الأبناء، ومستوى التحصيل الدراسي للطلبة. وتشير قيمة مربع كاي 29,884 (الموضح في الجدول رقم 6) إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,001 بين طلبة المدارس المختلفة فيما يتعلق بالمشاركة في أعمال التفحيط.

وتوضح بيانات الجدول رقم 7 التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الطلبة بحسب مشاركتهم في أعمال التفحيط وبحسب مستوى تحصيلهم الدراسي. ومن نظرة سريعة لبيانات الجدول رقم 7، يتضح أن هناك ارتباطاً عكسياً قوياً بين المشاركة في أعمال التفحيط ومستوى التحصيل الدراسي للطالب، فكلما تدنى المستوى الدراسي للطالب، زادت درجة مشاركته في أعمال التفحيط.

الجدول رقم (6)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الطلبة
بحسب مشاركتهم في أعمال التفحيط وبحسب نوع المدرسة

نوع المدرسة المشاركة في أعمال التفحيط		مدارس دار الملاحظة	المدارس الخاصة	المدارس الحكومية	المجموع
لم أشارك		% 36,0	% 55,2	% 56,5	% 55,1
نادراً		% 14,7	% 23,1	% 18,0	% 18,4
أحياناً		% 24,0	% 16,1	% 15,4	% 16,0
باستمرار		% 25,3	% 5,6	% 10,1	% 10,5
المجموع	%	% 100	% 100	% 100	% 100
	العدد	75	143	967	1185

قيمة مربع كاي = 29,884 مستوى الدلالة = 0,000

الجدول رقم (7)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الطلبة بحسب
مشاركتهم في أعمال التفحيط وبحسب مستوى تحصيلهم الدراسي

مستوى التحصيل الدراسي المشاركة في أعمال التفحيط		ضعيف	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز	المجموع
لم أشارك		% 30,5	% 41,4	% 47,9	% 55,8	% 70,5	% 55,0
نـــــادراً		% 18,6	% 29,2	% 21,5	% 18,7	% 11,7	% 18,3
أحيـــانـاً		% 15,3	% 12,5	% 19,6	% 16,9	% 11,0	% 16,1
باستمـرار		% 35,6	% 16,9	% 11,0	% 8,6	% 6,8	% 10,6
المجموع	%	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
	العدد	59	48	326	486	264	1183

قيمة مربع كاي = 83,009 مستوى الدلالة = 0,000

معالجات وملاحظات ختامية

إن التطور الاجتماعي الاقتصادي الملحوظ- الذي شهدته المملكة العربية السعودية، منذ الربع الأخير من القرن العشرين، بما في ذلك النمو الحضري المتسارع- قد أدى إلى توسع كبير في خدمات النقل بوسائله المختلفة، وبخاصة النقل البري المرتبط بالسيارات التي ازداد عددها من 22805 سيارات في عام 1931هـ إلى 8,6 مليون سيارة في عام 1422هـ. وقد نتج عن هذه الزيادة الهائلة في عدد السيارات تزايد ملحوظ في عدد المخالفات والحوادث المرورية، كالسرعة الزائدة وقطع إشارات المرور والتجاوز الخاطئ وعكس الاتجاه وممارسة التفحيط وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه السلوكيات الخاطئة التي أوضحتها نتائج الدراسة الحالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنى الاجتماعية والثقافية لمجتمع يشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية مستمرة.

وهناك الكثير من المداخل التي استعملت للوقاية والحد من انتشار المخالفات والحوادث المرورية فقد اعتمدت بعض المجتمعات مدخل التوعية والإرشاد بصفة أساسية. وهناك المدخل العقابي الذي يركز على تشديد العقوبة لمرتكبي الحوادث والمخالفات المرورية. ويصبح المنهج التكاملي- الذي يُراعى فيه المدخلان التوعوي والعقابي- من أكثر المناهج ملاءمة لمواجهة المخالفات والحوادث المرورية، مع ضرورة التعاون والتنسيق بين الأسرة والمدرسة ومؤسسات الضبط الاجتماعي.

وعلى ضوء محصلة نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية، نقدم التوصيات الآتية التي ربما تساعد على الحد من المخالفات والحوادث المرورية، ومن ثم التقليل من الإصابات والخسائر في الأرواح والممتلكات:

1 - ضرورة الاهتمام بزيادة الوعي والأمن المروري لدى مستعملي الطريق عن طريق المدارس والمساجد ووسائل الإعلام، وذلك بتقديم المحاضرات وعقد الندوات، وتكثيف الحملات المرورية وتضمين السلامة المرورية في المقررات والمناهج الدراسية.

2- تطوير قاعدة البيانات المرورية التي تشتمل على المتغيرات الخاصة بالمخالفات المرورية التي تستعمل في التحليل والدراسات لخصائص مرتكبي المخالفات والحوادث المرورية التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً. لقد أوضحت نتائج الدراسة الحالية أن نحو 77 % من المخالفات والحوادث المرورية ترتبط بسائق المركبة، ما يتطلب تركيز البحوث والدراسات على الجوانب الاجتماعية والنفسية.

3- ضرورة زيادة الحزم المروري وعدم التساهل مع المخالفين لقوانين ونظم المرور، وتكثيف الدوريات المرورية، وبخاصة المناطق التي تمارس فيها ظاهرة التفحيط.

4 - إعادة النظر في العقوبات المقررة بحق مرتكبي المخالفات الخطرة، التي عادة ما تؤدي إلى وفيات وإصابات بليغة.

5 - ضرورة تطبيق نظام النقاط المرورية التي تحد من المخالفات المرورية، مع ضرورة ربط تسديد قيمة المخالفات المرورية بالسجل المروري للسائق ومضاعفة غرامة المخالفات في حالة وجود سجل سيئ لمرتكبي المخالفات المرورية.

6 - تكثيف برامج الإرشاد والتوعية وسط الشباب والمراهقين من ممارسي ظاهرة التفحيط، فإن الدراسة الحالية توصي باتخاذ العقوبات الصارمة والحازمة تجاه المفحطين، وبخاصة تلك المخالفات التي ينتج عنها أضرار بشرية أو مادية، فلا بد من قيام رجال المرور بواجبهم حيال ملاحقة المفحطين وإنزال العقاب اللازم. ويمكن إشراك سكان الأحياء ولجان الأحياء في مراقبة المفحطين، مع ضرورة تخصيص خط هاتف ساخن يرتبط مباشرة بإدارة المرور، ليبلغ عن مخالفات التفحيط.

المراجع

التويجري، محمد، 1424هـ "المخالفات المرورية بسبب قيادة صغار السن"، اللجنة الوطنية للسلامة المرورية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحارثي، زيد بن عمير وحسين الغامدي، 1425هـ "الخصائص النفسية لمرتكبي المخالفات المرورية: التهور والاندفاع والمخاطرة"، المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية، الجزء الثاني، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الدويرعات، سليمان بن علي، 1425هـ "الدوافع إلى ظاهرة التفحيط واقتراح الحلول"، المؤتمر الثاني للسلامة المرورية، المخالفات المرورية: الأسباب، الآثار والحلول، 4– 7 شعبان 1425هـ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشهراني، سعد بن علي، 1424هـ "اتجاهات الشباب نحو مشكلة المرور"، دراسة مسحية على طلبة التعليم الثانوي بالرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 18، العدد 35، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المالكي، مرضي بن مرضي، 1425هـ "الخصائص الديموغرافية لمرتكبي المخالفات المرورية"، المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية، الجزء الثاني، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2002م، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، المملكة العربية السعودية.

النافع، عبد الله وعبد الجليل السيف، 1408هـ "تحليل الخصائص النفسية والاجتماعية المتعلقة بسلوك قيادة السيارات في المملكة"، اللجنة الوطنية لسلامة المرور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

نور، عثمان الحسن وآخرون، 1426هـ، السلوك التخريبي وأعمال الشغب لدى بعض الشباب السعودي، دراسة غير منشورة، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. طلعت، عيسى محمد، 1979، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

اليوسف، عبد الله عبد العزيز، 1425هـ "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب المخالفات المرورية"، المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض.

التغير في النسيج السكاني بتأثير ظاهرة التعلية الطبقية والآثار المترتبة عليه
دراسة تشريحية لمنطقة الأوقاف(1)

المهندسة أمل أحمد كمال عبد الله
مهندس تخطيط بالمركز الإقليمي لتخطيط وتنمية إقليم أسيوط
الهيئة العامة للتخطيط العمراني

منذ عام 1960 والمخططون وعلماء الاجتماع والجغرافيون في العالم أجمع يدرسون ظاهرة التغير في النسيج السكاني في بعض المناطق في المدينة وبخاصة بالقرب من مركزها بتأثير مشاريع التطوير أو الارتقاء أو التجديد. ويحدث أن تجتذب منطقة من مناطق المدينة وغالبا ما تكون في قلب المدينة قريبة من محاور الحركة والمراكز الإدارية للاستثمارات فتتحول من منطقة قديمة ذات بيوت متهالكة بإيجارات ضئيلة إلى منطقة راقية لا تناسب الطبقة الاجتماعية التي كانت تعيش، وتستبدل هذه الطبقة بطبقة أخرى ذات دخول أكبر ومستوى اجتماعي اعلى. ومع الوقت يأخذ نسيج المنطقة السكاني في التغير من الناحية الاجتماعية الاقتصادية وتزداد الأهمية النسبية للنشاط الاقتصادي في المنطقة وتظهر أنشطة لم تكن موجودة وتختفي تدريجا الطبقة الاجتماعية التي كانت تحيا في المنطقة، وقد اصطلحوا على تسمية هذه الظاهرة:Gentrification . وقد اصطلح البحث على تسمية هذه الظاهرة باللغة العربية: التعلية الطبقية. وإن مشاريع الارتقاء والتحسين والتطوير سلاح ذو حدين ينبغي للقائمين على عملية التخطيط أن يعملوا جاهدين على تقوية ايجابياتها وتلافي تأثيراتها السلبية بالتقويم الاستشرافي المستقبلي لهذه المشاريع.

تفسير الحراك الاجتماعي في التركيبة السكانية في المدينة في ضوء النظريات الاجتماعية

عندما تتغير منطقة من مناطق المدينة في نسيجها السكاني بأن ينأى عنها السكان الأصليون الذين ينتمون إلى إحدى فئات الدخل ويحل محلهم فئة أخرى من فئات الدخل فانه يحدث ما يسمى الإزاحة السكانية أو الحراك الاجتماعي وهو الانتقال الذي يحدث للفرد في سلم المستويات أو الطبقات أو الأوضاع الاجتماعية نتيجة قدراته أو جهده الذاتي أو المكتسبات التي يحصل عليها بفضل انتماءاته العائلية أو المهنية، وقد يكون حراكا رأسيا صاعدا أو هابطا وقد يكون حراكا اجتماعيا أفقيا من موقع إلى آخر داخل نفس الطبقة الاجتماعية وفيما يأتي استعراض للنظريات التي تفسر هذه العملية من وجهات نظر مختلفة...

1 - المدخل الاجتماعي المبني على مبادئ وأفكار مدرسة شيكاغو

بدأ هذا الاتجاه على يد علماء الاجتماع في شيكاغو وقد تم تمحيصه في ما بين منتصف العشرينيات وحتى الأربعينيات وقد انصبت هذه النظرية في الأساس على دراسة التغير الدينامي الكبير الحادث في مدينة شيكاغو والتي كانت تتعرض لموجات هجرة كبيرة، حتى انه بحلول عام 1930 كان ربع عدد السكان من الأجانب بالإضافة إلي 40% من أباء الأطفال أجانب.

تسمى هذه النظرية نظرية العلاقة بين الكائنات وبيئتها وجاءت فكرتها من أن الحيوانات والنباتات تتسابق لتحظى بتوزيع متجانس في البيئة من ناحية التعداد والفصائل، وبنفس الكيفية يتسابق السكان ليحظوا بتوزيع متجانس في المناطق السكنية من ناحية اللون والجنس واللغة وغيرها.

وقد قسم عالم الاجتماع ((برجز)) المدينة إلى خمس مناطق حضرية:

- منطقة الأعمال والتجارة المركزية.
- محاور الحركة والانتقال.
- منطقة سكن الطبقة العاملة.
- منطقة السكن الفاخر.
- منطقة المتنقلين.

وقد عرف عالم الاجتماع ((ماكنزي)) بناء على التقسيم السابق نوعين من التغيرات الحادثة في المدينة:

- التغير الأول الذي يحدث نتيجة تغير نوعية السكان عند تحسين المنطقة فيحدث ما يسمى الاجتياح Invasion لطبقة في مقابل إزاحة طبقة أخرى كانت تسكن المنطقة وقد أجمل ماكنزي الظروف التي يحدث فيها هذا الاجتياح في:
- تغير أساليب وطرق حركة النقل.
- الإخلاء لمنطقة نتيجة لتدهورها أو تغيير استعمالها.
- إقامة منشآت مهمة عامة أو خاصة سواء مبانٍ أو جسور أو مؤسسات وقد تكون عامل جذبٍ أو طرد.
- البدء في صناعة جديدة بالمنطقة.
- التغير في توزيع الدخل، ومن ثم توزيع السكان.
- تغيرات تحدث طلبا فجائيا لأماكن بعينها في المدينة.
- التغير الثاني الذي يحدث نتيجة لتغير في استعمالات الأراضي كأن تتحول منطقة سكنية لمنطقة أعمال وتجارة أو تتحول منطقة إدارية إلى منطقة صناعية.

نقد مدرسة شيكاغو:

- تتركز النظرية علي تفسير ما يحدث في مدينة شيكاغو فقط.
- تهمل النظرية أشياء مهمة مؤثرة في نمو المدينة مثل القيم الاجتماعية والتعلق العاطفي ببعض المناطق.
- تجنبت النظرية ذكر تأثير طبيعة القوة الطبقية والقوة العنصرية في أمريكا وتعدّها ضمنا جزءاً من العمليات الطبيعية من التضارب والتوارث والتكيف والإحلال.
- لم تقدم النظرية سبب وجود فئات معينة في أماكن معينة في المدينة.

2 - المدخل الاجتماعي المبني على فكرة السوق الحرة والتفضيل الشخص

صممت هذه النظرية على أيدي رجال الاقتصاد لتكون أداة عملية في التخطيط أكثر من كونها مجرد نظرية فهي ترى أن المدينة نموذج قطاعي يتوزع فيه السكان بحسب قدراتهم الاقتصادية، فالأغنياء يميلون إلى العيش في الأماكن الجديدة المطورة والفقراء يميلون للعيش في الأماكن القديمة ومن هنا ظهر نموذج الفلترة أو التصفية Filtration، وقد قسم عالم الاقتصاد ((هويت)) المدينة إلى قطاعات كالآتي:

- منطقة بها أعلى قيمة ايجارية توجد في قطاع أو أكثر على جانبي المدينة.
- مناطق الإسكان عالية الإيجار توجد في قطاعات تمتد من المركز إلى الضواحي.
- مناطق ذات قيمة إيجارية متوسطة تقع في مناطق محيطة بالمناطق ذات القيمة الإيجارية العالية من ناحية واحدة.
- مناطق ذات قيمة إيجارية متوسطة واقعة في الضواحي تكون موزعة في اتجاه المناطق عالية الإيجار.
- مناطق الإيجار المنخفض وتمتد من المركز إلى الحواف.
- في كل مناحي المدينة.

وقد عرف ((هويت)) التصفية على أنها ميل الوحدات السكنية للحركة الهابطة في كل من نوعيتها وقيمتها بمرور الزمن في الوقت الذي يتحرك الأغنياء بعيدا عن المساكن القديمة.

وتجادل العلماء من نفس المدرسة بعد ذلك حول ما أسموه الإحلال العقاري الهابط لكن ما يهم في هذا البحث هو التعريف الذي يتصدي لمفهوم الإحلال العقاري الصاعد في البلدان النامية والذي يعني أن في هذه البلاد يحدث عكس ما يحدث في البلاد المتقدمة إذ ترتفع القيمة الحقيقية للإسكان أسرع من القيمة الحقيقية للدخل بسبب معدلات التضخم العالية وزيادة الطلب على الإسكان من مختلف مستويات الدخل مع نقص المعروض من الوحدات.

وقد وضع عالم الاقتصاد ((جونسون)) سنة 1987 الحد الفاصل بين نوعين من الإحلال الذي يحدث في البلاد النامية وهما:

- الإحلال القسري: وهو الذي يحدث عندما يجبر الساكن على ترك وحدته مقابل مبلغ من المال يعطيه له أحد الأغنياء.
- الإحلال التطوعي: وهو الذي يحدث عندما يبيع الساكن وحدته، فيأخذ مقابل ذلك مبلغا يرتضيه ليشتري وحدة مناسبة في مكان آخر.

3 - المدخل الاجتماعي المبني علي فكرة الإدارة الحضرية

هذه النظرية تعطي تحليلا واقعيا عن الكيفية التي يعمل بها النظام الاجتماعي بأن يختبر العناصر المميزة للقوة والصراع والإدارة الحضرية.

عالم الاجتماع ((ركس)) يجادل بأن المدينة هي حلبة سباق بين الطبقات المختلفة، وأن هناك مؤثرين رئيسين في عملية توزيع المساكن: المؤثر الأول هو التسابق على الشراء من سوق الإسكان والمؤثر الثاني هو تدخل الحكومة في التوزيع.

4 - المدخل الاجتماعي المبني علي فكرة الاقتصاد السياسي

هذه النظرية تحمل الرؤية الخاصة بالماركسية وهي تعطي إطارا شاملا لتحليل سوق الإسكان، كما أنها تستحث الحاجة لدراسة وتحليل نتائج التدخلات السياسية ليس فقط في مجال الاقتصاد والإدارة ولكن أيضا في ضوء فهم الإطار الذي تعمل فيه الوظائف الحكومية والدستور والاهتمامات السياسية والكتل الاجتماعية.

عالم الاجتماع ((كاستلس)) يناقش بان توزيع السكان في المدينة يشبه توزيع المنتجات.

تفسير التغير في التركيبة السكانية في المدينة في ضوء ظاهرة التعلية الطبقية

1 - تعريف ظاهرة التعلية الطبقية Gentrification

جاء في قاموس American Heritage أن هذا المصطلح يعني قيام الطبقة الراقية من المجتمع بتجديد وإحياء الممتلكات المتدهورة الموجودة في المناطق التي تقطنها طبقة العمال. وهذا التعريف متحفظ يوحي بأن الظاهرة إيجابية ولها آثار تنموية كثيرة.

بينما جاء في قاموس Oxford أن هذا المصطلح يعني انتقال أسر الطبقة الراقية من المجتمع إلى المناطق الحضرية بمركز المدينة محدثة ارتفاعا في القيمة الشرائية للممتلكات كتأثير أساسي لهذا الانتقال وينتج عنه حركة للأسر الفقيرة خارج المنطقة كتأثير ثانوي للظاهرة، وهذا التعريف واقعي وأمين إذ يوضح أن الظاهرة سلاح ذو حدين.

إذاً،فالظاهرة تحدث بأن تزداد الطبقة الثرية في منطقة معينة من مناطق المدينة ممن يعملون في الأنشطة الإدارية والاستثمارات المالية وإقبالهم على شراء أماكن..أراضٍ أو عقارات في مواقع مهمة في مركز المدينة كامتداد لنشاطاتهم الاستثمارية وهو الأمر الذي يترتب عليه إزاحة طبقة من محدودي الدخل التي كانت تسكن هذه المنطقة من، كما تحدث تغيرات كبيرة جدا في أسعار الأراضي في المنطقة.

وهذا يعني انه أينما حل التطوير أو الارتقاء أو التحسين فإن طبقة اجتماعية ما يتم ترحيلها لأن المباني والبيئة المحيطة بها تتحول بأكملها إلى مكان راقٍ لا تطيقه إمكانات هذه الطبقة وهذه الحركة يطلق عليها الإزاحة السكانية.

2 - العمليات التي تتضمنها التعلية الطبقية

هناك أنواع من العمليات تتضمنها عملية التعلية الطبقية..تلك الظاهرة التي تحدث عندما تخضع منطقة من مناطق المدينة - وغالبا ما تكون مسكونة بطبقة من ذوي الدخل المحدود وقريبة من محاور الحركة المؤدية للمدينة – إلى تطوير وارتقاء ما يجعل المنطقة صالحة للسكن الراقي المناسب لطبقة أخرى من طبقات المجتمع:

ا) الإحلال الطبقي الصاعد

ويعني انتقال طبقة عليا من المجتمع إلى منطقة التطوير بمركز المدينة.. هذه الطبقة كانت تعيش في الضواحي وتستخدم كل أساليب الحياة المتطورة.. ما يعكس الذوق العام الذي يتمتعون به فهم يتسوقون من محال متخصصة ولهم أماكنهم التي يظهرون فيها من مقاه ومطاعم فاخرة وغيرها.

هذه الطبقة هم المستثمرون (سواء كان شخصاً أو جمعية أو هيئة) ممن عندهم القدرة على المخاطرة بأنفسهم ومدخراتهم لتحويل المنطقة إلى منطقة حضرية تصلح لمعيشتهم حيث انهم يفضلون قلب المدينة كمقر لسكنهم وعملهم.

ب) الإحلال العقاري الصاعد

ويعني أنه بتأثير انتقال طبقة المستثمرين إلى المنطقة والتطوير الذي يقومون به يحدث ارتفاعا للقيمة الشرائية للممتلكات حيث انهم يشترون المباني القديمة عن طريق سماسرة أو وسطاء ويقومون بالارتقاء بها أو إقامة مشاريع استثمارية سكنية أو تجارية بدلاً منها. وقد تتدخل الحكومة آنذاك باستثمار المناطق المحيطة ما يؤثر على مستوى الخدمات كماً وكيفاً.

ج) الإحلال الطبقي الهابط

ويعني حركة الأسر الفقيرة خارج المنطقة،إذ انه بحلول التطوير والاستثمار يتم ترحيل طبقة أخرى أقل في مستوى الدخل لحدوث تغيرات اقتصادية لا تطيقها إمكانات هذه الطبقة ونتيجة للتنمية والتطوير المكثف بها.

د) الإحلال العقاري الهابط

تحتاج الطبقة التي تعد أقل من الناحية المادية إلى اللجوء إلى سكن أقل قيمة في الإيجار.

3- تطوير مفهوم الإحلال العقاري الصاعد في البلدان النامية

يستعمل هذا المصطلح في بلدان العالم النامي كنظير لمفهوم الإحلال العقاري الهابط في الدول الغربية والإحلال العقاري الصاعد بحسب ((كول)): "هو العملية التي يحدث فيها أن تتحول منطقة سكنية كان معظم سكانها من ذوي الدخل المنخفض إلى منطقة لسكن طبقة ذات دخل أعلى".

في بلدان العالم النامي ترتفع القيمة الحقيقية للإسكان أسرع من القيمة الحقيقية للدخل وهذا بسبب معدلات التضخم العالية وزيادة الطلب على الإسكان من مختلف فئات الدخل مع نقص المعروض من الوحدات.

وقد عرف ((ستراسمان)) [1977] أهم الظواهر التي تميز مجتمع البلدان النامية بأنها زيادة معدلات النمو السكاني وقلة معدلات البناء والإنشاء ما يترتب عليه نقص في الوحدات السكنية. وبناء عليه فإن التنمية في إطار هذا المسمى تعني بتوفّر التمويل اللازم لسكن ذوي الدخل المتوسط وتتوفّر نتيجة لذلك مساكن للفقراء. ويمكن تعريف هذا المصطلح بأنه تحدث عملية الإحلال العقاري للسكن تطوعيا أو قسريا فيتحول من سكن لذوي الدخل المنخفض إلى سكن لذوي الدخل المرتفع.

وقد وضع ((جونسون)) [1987] الحد الفاصل بين الشكلين:

- الإحلال القسري: ويحدث عندما يكون الساكن الأصلي للوحدة قد أجبر على الخروج من وحدته بأن يعطيه ساكن آخر أعلي من حيث الدخل مبلغا معينا.
- الإحلال التطوعي: وبحدث عندما يبيع الساكن وحدته ويأخذ مقابلا لذلك مبلغا يرتضيه.

4- دوافع الحراك السكاني في المدينة

يعدّ الحي السكني بناء مكانيا يجسد الإقامة، فوجود المكان يسبق الإقامة ويؤثر فيها، فقد يكون الحي مصدرا جاذبا لإقامة بعض فئات المجتمع لدوافع تتعلق بموقعه أو مستواه الاقتصادي والاجتماعي أو نمط بنائه فضلا على طبيعة الخدمات التي تقدم فيه من الأجهزة الخدمية. وهناك طائفة من الأسباب تقف وراء الحراك السكاني من منطقة إلي أخري داخل المدينة، مثل: الزيادة في حجم الأسرة، أو تغيير الحالة الاجتماعية، أو الرغبة في العيش في مكان أفضل، أو تعرض الحي إلى بعض التغيرات الاجتماعية.

دراسة تشريحية لطبقة المنتقلون الجدد للمناطق السكنية التي تتعرض لظاهرة التعلية الطبقية في بعض المدن الأمريكية

أجريت عدة دراسات بهدف الخروج بأنماط واضحة تشكل ملمحا نموذجيا لطبقة المنتقلين الجدد إلى مناطق الترقية الحضرية التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التعلية الطبقية، نسوق منها هذه الدراسة التي أجريت ما بين 1979 و1981 وقام بها كل من ((ريتشارد لي جيتس)) و ((تشيستر هارت مان)) والدراسة تسعى إلى الحصول على الملامح الديموغرافية لطبقة المنتقلين الجدد إلى منطقة الترقية الحضرية، وقد تم دراسة عدة مواقع سكنية أعطت ملمحا عن هذه الطبقة كما تعطي فكرة عن الصراعات الكامنة وراء هذه العملية.

ا) الموقع السابق:

وجدت الدراسة أن معظم القادمين إلي مناطق الترقية الحضرية يأتون من داخل المدينة مثل مدينة سان فرانسيسكو فقد وجد أن حوالي 64 % من المنتقلين قد أتوا من المدينة نفسها أما الهجرة من خارج المقاطعة فتمثل نسبة صغيرة، بينما مدينة مثل نيو أورلينز فقد مثلت طبقة المنتقلين من داخل المدينة حوالي 50 %.

ب) السن:

غالبا ما يكون هؤلاء القادمون متجانسين من الناحية العمرية مع وجود نسبة من الأطفال وكبار السن.

- الشرائح العمرية المميزة في منطقة سان بول رامسي

الشريحة العمرية	النسبة المئوية
19 – 29 سنة	29 %
30 – 39 سنة	45 %
أكثر من 60 سنة	صفر

- الشرائح العمرية المميزة في منطقة وست كامبردج

الشريحة العمرية	النسبة المئوية
25 – 40 سنة	46 %
41 – 55 سنة	45 %
أكثر من 60 سنة	صفر

ج) الدخل:

تتركز قيمة الدخل في مناطق الترقية الحضرية ما بين الوسط إلي القمة من قيم الدخول.

ومن عينة الدراسة في ثلاث مناطق يتبين تركز ذوي الدخول المرتفعة في المنطقة وغياب محدودي الدخل في عينات سكان المنطقة..

النسبة المئوية	سان بول (بالدولار)	النسبة المئوية	واشنطن (بالدولار)	النسبة المئوية	نيو أورلينز (بالدولار)
% 2	5000 – 0	6%	10000 – 0	% 33	20000 – 0
% 4	9000 – 5000	16%	14000 – 10000	% 27	30000 – 20000
% 10	14000 – 10000	20%	19000 – 15000	% 41	30000 أو أكثر
% 24	19000 – 15000	15%	24000 – 20000		
% 18	24000 – 20000	42%	25000 أو أكثر		
% 12	29000 – 25000				
% 31	30000 أو أكثر				

د) المهنة:

وجدت الدراسة ان معظم القادمين الجدد إلي المنطقة هم من أصحاب الوظائف العليا المتخصصة أو الإدارية ولا يوجد حرفيون أو عمال سواء من المهرة أو غير المهرة.

تفسير حدوث الظاهرة في المدينة المصرية

1 - الطرق التي تحدث بها الظاهرة في المدينة المصرية

الطريقة الأولي:

التطوير الذي يحدث على قطع الأراضي الزراعية التي على أطراف المدينة فتجتذب المستثمرين في المجال العقاري سواء أفراد أو جمعيات أو شركات أو بنوك عقارية فتقيم فيها مشروعات سكنية.

الطريقة الثانية:

التطوير القائم في الأماكن المهمة داخل مركز المدينة والتي يقطنها طبقة من ذوي الدخل المحدد بحيث يدفعون مقابلا زهيدا كإيجار للوحدة السكنية رغم القيمة العالية لقطع الأراضي التي يقيمون عليها.

الطريقة الثالثة:

التطوير الذي يحدث على قطع الأراضي كانت فيما مضى مبنية على هيئة قصور تحيط بها الحدائق والأسوار فيتم هدم القصر وبناء برج سكني بدل منها.

2- التطور التاريخي للكتلة العمرانية لمدينة أسيوط التي بها المنطقة محل الدراسة

نشأت مدينة أسيوط وتطورت كتلتها في العصر الحديث على أربع مراحل مهمة تتضح في الشكل رقم 1 وفيها يتضح موقع منطقة الأوقاف محل الدراسة وأنها كانت إلى عهد قريب منطقة زراعية على أطراف المدينة وهي نواة الامتداد الحادث في المنطقة الجنوبية، وفي الشكل 2 الموقع الحالي لمنطقة الأوقاف على خريطة حديثة تمثل الوضع الراهن لمدينة أسيوط سنة 2010.

وفيما يأتي مراحل التطور:

ا) الكتلة حتى عام 1957

كانت الكتلة العمرانية متواضعة شأنها شأن معظم مدن الصعيد ولم يكن يميزها منها سوى أسواقها التجارية الشهيرة بالقيصرية (القيسارية) والحرف المختلفة التي كانت تتميز بها. ولذلك فقد كانت الكتلة العمرانية مكونة أساسا من حي غرب البلد، جنوب غرب المدينة والذي كان يشكل أصل المدينة، وحى الوليدية شمالا والذي كان قرية صغيرة منفصلة عن المدينة التي انضمت إليها بحكم التصاقها بها، وحى الحمراء الواقع في مواجهة نهر النيل والذي كان مجتمعا عمرانيا منفصلا.

ب) الكتلة في المدة ما بين 1957 و1973

في تلك المدة تم إنشاء جامعة أسيوط، حيث نشط العمران على محور جديد ناحية الشمال الغربي فبالإضافة إلى حوالى 300 فدان تشكل مساحة جامعة أسيوط فقد نشأت منطقة فريال شرق الجامعة كما نمت منطقة قلته الملاصقة لها من الجنوب نتيجة متطلبات سكن الطلاب المغتربين والموظفين الجدد بالجامعة. كما تم إنشاء محطة الكهرباء والمعهد الديني بجنوب شرق المدينة.

ج) الكتلة في المدة ما بين 1973 و1985

في تلك المدة تم إنشاء جامعة الأزهر غرب الوليدية وشمال ترعة الإبراهيمية، كما تم إنشاء حي السادات ومساكن نزلة عبد الاله الجديدة ومساكن الأربعين وتقسيم المعلمين في جنوب المدينة.

د) الكتلة فيما بعد عام 1985

تأثرت المدينة في تلك المدة بمؤثرات عصر الانفتاح الذي وصل إليها متأخرا، ومع تسهيلات قانون المباني تم التعدي على معظم المباني الصغيرة وهدم الفيلات الأثرية والتاريخية وبناء الأبراج العالية بدلا منها، فتضخمت المدينة في البعد الرأسي على نحو واضح وخصوصا بالشوارع الرئيسة مثل شارع الجمهورية والنيل وترعة الإبراهيمية ووسط المدينة. هذا بالإضافة إلى ظهور تقسيم الحقوقيين غرب الوليدية، وبناء الأراضي الفضاء بمناطق فريال وغيرها بالمدينة.

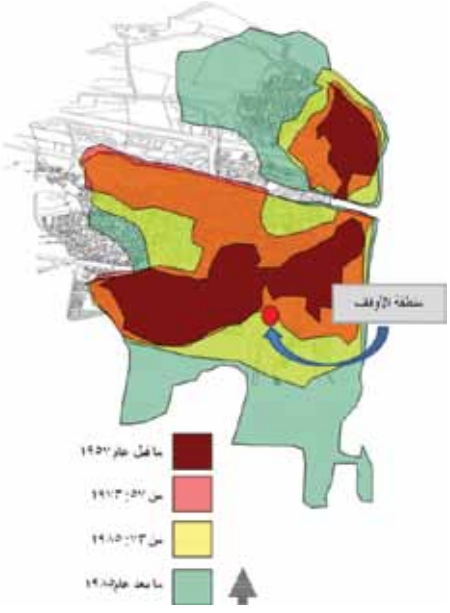

الشكل 1: تطور الكتلة العمرانية لمدينة أسيوط

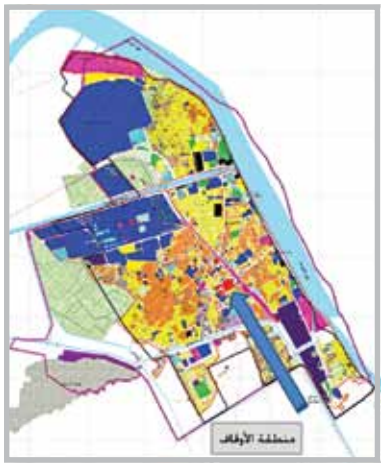

الشكل 2: منطقة الأوقاف وموقعها لمدينة أسيوط

3- دراسة تشريحية لطبقة المنتقلون الجدد إلي منطقة الأوقاف بمدينة أسيوط:

تمت دراسة المنطقة بواسطة استمارة استبانة تم توزيعها على سكان المنطقة السكنية وذلك للوصول إلى الملامح العامة لهؤلاء السكان ومعرفة الأماكن التي جاؤوا منها والتركيبة العمرية وعمل تحليل لهذه البيانات على برنامج التحليل الإحصائي Spss.

ا) وصف المنطقة:

كما هو مبين بالخريطة تقع منطقة الأوقاف إلى الجنوب من مدينة أسيوط وهي قريبة من محطة القطار الذي يربط مدن مصر من الشمال إلى الجنوب كما أنها ترتبط بمركز المدينة بواسطة محاور حركة قوية.

وقد كان بالمنطقة بعض المحال التجارية والورش الحرفية والبيوت العشوائية حتى جاءت مديرية الأوقاف في أواخر السبعينيات – مع العلم أنه لم يبدأ وضع مخطط لمدينة أسيوط إلا عام -1998 وقامت بإنشاء مشروعها السكني الإداري التجاري المكون من عدة أبراج منفصلة يربط بينها جسور بالدور الأول حيث أن الدورين الأرضي والأول تم تصميمهما ليكونا محال تجارية والدورين الثاني والثالث مكاتب إدارية، أما بقية الأدوار- وعددها ثماني أدوار- فهي أدوار سكنية على المستوى فوق المتوسط، وتم تعويض أصحاب المحال التجارية بإعطائهم وحدات تجارية في الأبراج السكنية، وأما أصحاب البيوت العشوائية فقد تم تعويضهم ماديا وارتحلوا عن المنطقة في اتجاه الجنوب كما يظهر في خريطة الشكل 3.

ب) الأماكن التي جاء منها السكان إلي المنطقة:

التصنيف	النسبة المئوية
من داخل أسيوط	% 31,25
من مراكز المحافظة	% 28,75
من خارج المحافظة	% 40

التصنيف	النسبة المئوية
أسر بدون أطفال	% 16,25
أفراد يعيشون وحدهم	% 1,25
أسرة بدون أم أو أب	% 1,25
أسرة بطفلين أو أقل	% 38,75
أسرة 3 أو 4 أطفال	% 35

ج) التركيبة الأسرية لسكان المنطقة:

الشكل 3: منطقة الأوقاف تجتذب السكان من كل أنحاء المدينة ويرتحل منها السكان إلي الجنوب

د) سن صاحب العقار:

يتضح من الجدول أن التوزيع متجانس تقريبا حول السن 40 لصاحب العقار، حيث تتركز الأعمار في المساحة العمرية من 40 إلي 50 سنة وأن المتوسط العمري 46.6 سنة.

التصنيف	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	% 1,25
30 - 34 سنة	% 0,25
35 - 39 سنة	% 1,25
40 - 44 سنة	% 31,25
45 - 49 سنة	% 21,125
50 - 54 سنة	% 15
55 - 60 سنة	% 7,5
أكثر من 60	% 6,25

هـ) المهنة:

وجد من الدراسة أن 95 % من الطبقة المنتقلة إلي منطقة الأوقاف من أصحاب الوظائف الإدارية العليا والأطباء والمهندسين.

4-الآثار المترتبة علي التطوير الحضري لمنطقة الأوقاف:

مما سبق نجد أن إقامة المشروع السكني في المنطقة جعلها منطقة جاذبة للحراك السكاني من كل أنحاء المدينة وأن هناك شريحة عمرية مميزة لهؤلاء المنتقلين إلى المنطقة وجميعهم تقريبا من أصحاب المهن الإدارية العليا والمتخصصين، كما أن تركيبتهم الأسرية متشابهة وان مستواهم الاجتماعي متشابه تقريبا وهذه الطبقة تختلف اختلافا كبيرا عن الطبقة التي كانت تقطن في المنطقة وما حولها، أي: بانتقال هذه الطبقة إلى المنطقة قد تم إزاحة طبقة أقل في مستوى المعيشة إلى منطقة أخري، وقد وجد بالمشاهدة أنه- بعد الانتهاء من تمليك جميع الشقق وانتقال الساكنين إليها- تحولت بيئة المنطقة إلى الازدحام التام والضوضاء الشديد نتيجة لاكتظاظ المنطقة بالسيارات وحركة النقل المستمرة التي تحتاجها المحال التجارية والمكاتب الإدارية على السواء، فظهرت مناطق ازدحام مرورية بمسارات الحركة الرئيسة، كما ظهر القصور في المرافق والخدمات نتيجة لارتفاع متوسط الكثافة السكانية فقد وصلت إلى 386 شخصا/ فدان. ونجد أن المنطقة قد تسببت في انتقال التطور العمراني إلى المنطقة الجنوبية التي لم يكن في الحسبان دخولها ضمن الكتلة العمرانية لمدينة أسيوط، وظهرت بها مبانٍ تم تشييدها من دون ترخيص حتى بلغت نسبة المخالفات حوالي 30% وحدث خلل في التركيبة العمرانية نتيجة تداخل استعمالات الأراضي وانتشار الورش والحرفيين بها، ونتج عن ذلك تلوث الهواء والماء بالمنطقة.

النتيجة

نخلص من الدراسة بأن هناك ظاهرة ليست بجديدة على المستوى العالمي والمستوى المحلي تحدث باستمرار وهي ظاهرة التعلية الطبقية. هذه الظاهرة لها تركيبتها البنائية الواضحة سواء عندما تحدث في المدينة المصرية أو أي مدينة أخري في أوربا أو أمريكا، وهذه التركيبة هي:

- القادمون الجدد إلى المنطقة.
- النازحون قسرا من المنطقة.
- الموقع الذي يجتذب مشروعات الإسكان والتطوير الحضري.
- البديل السكني للنازحين.

ولأنها ظاهرة ذات آثار إيجابية وسلبية فيجب إجراء دراسة للآثار المترتبة على إقامة مشاريع حضرية في المنطقة قبل الشروع في تنفيذها، وعمل سيناريو مسبق لدراسة تأثيرها على المرافق والخدمات والكثافة السكانية لتقوية الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية على أن تكون المشاريع الحضرية متوافقة مع مخطط عمراني معتمد للمدينة.

الشكل 4: أبراج منطقة الأوقاف

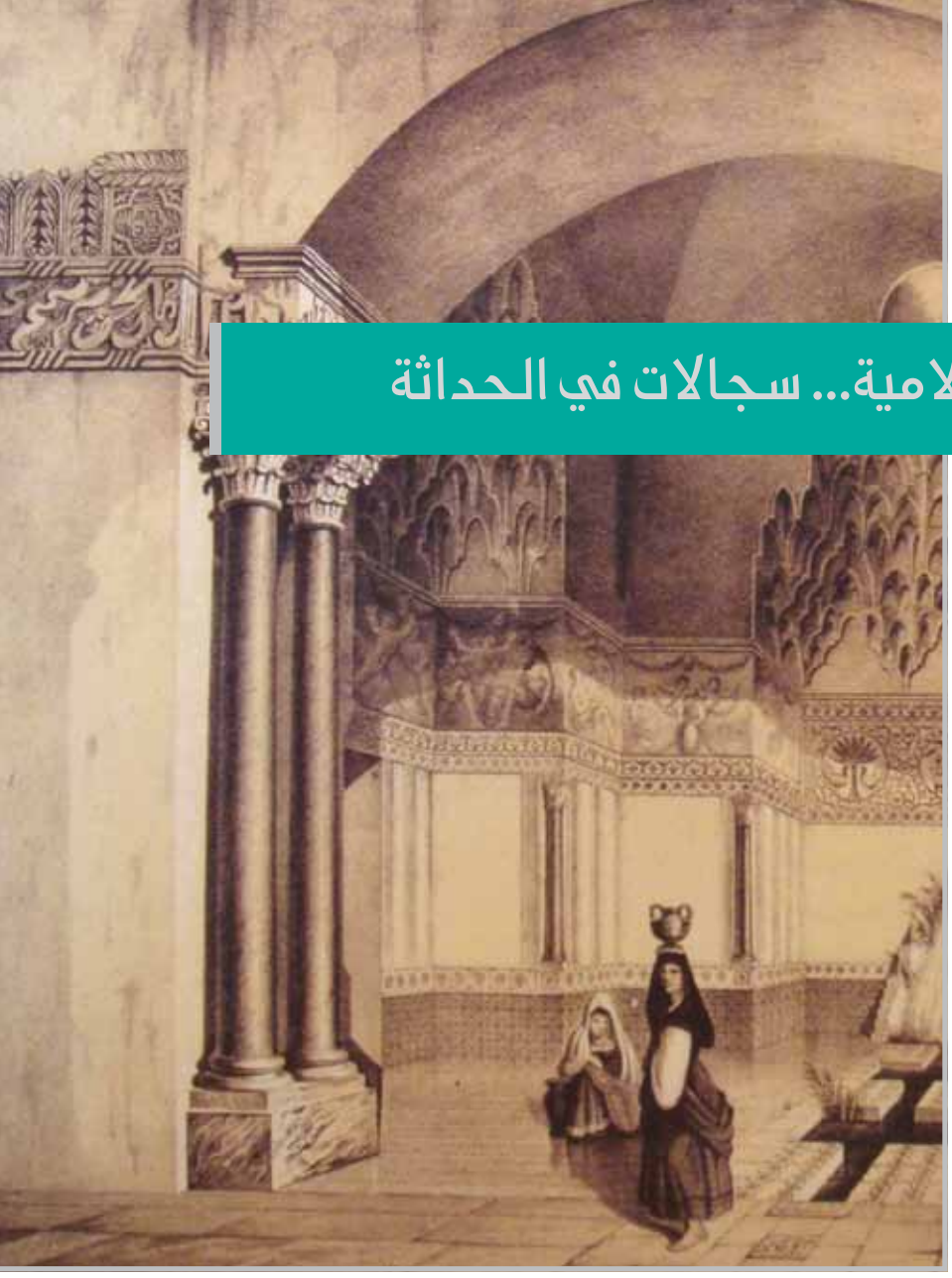

العمارة الإسلامية... سجالات في الحداثة

محمد عبد الفتاح السروري
جريدة الحياة

في مؤتمر «تحولات الراهن... مستقبل النقد الفني العربي في ظل انفتاح الأنساق الفكرية الإنسانية»، قدَّم الباحث علي ثويني أطروحته البحثية حول العمارة الإسلامية. وموضوع الحداثة الذي تناولته أطروحة ثويني شائك بعض الشيء. والحداثة مفهوم يتعلق بالإنسان وجذوة تطلعاته للأيام المقبلة، وصراعه بين جذب الماضي ومغرياته ونزعة التوق والانعتاق إلى مجهول التجريب والمغامرة التي شكّلت دائماً علّة التقدم الإنساني. ومولود الحداثة المُتداول في ثقافتنا العربية ليس من صلبها، وفي هذا البحث يطرح ثويني إشكالية مفاهيم التراث والحداثة المعمارية، التراث الذي عانى من التهميش في صلب الثقافة العربية، على رغم كونه عاكساً لحراك الوعي ومُحركاً له من جهةٍ أخرى.

يبقى التراث مفهوماً حداثياً، على رغم سلفيته في الثقافة العامة ويَرد باللغة الإنكليزية بصيغ Heritage – patrimony – legacy وجاءت الحداثة إلى الغربيين في الأزمنة المتأخرة وتحديداً بُعيد عصر النهضة، بعدما شغفوا بأطلال روما ومآثر اليونان وتطور الأمر بُعيد الثورة الصناعية عام 1789، وما زال الأخذ والرد يرد في فهم التراث وحدوده وآلياته وجدواه.

وثمة خلاف بين التاريخ والتراث، فالتاريخ يعني تحديد الزمن وأحداثه بينما التراث ينشغل بالنتاج الثقافي والحضاري خلال التاريخ، ويفسر الباحث التراث بأنه (نفحات المكارم في كنف المنتَج التاريخي) ويعرّفه داعية الأنسنة المفكر الجزائري محمد أركون بأنه يعني كل العادات والتقاليد السابقة للإسلام والتي استمرت في شكلٍ أو في آخر بعد الإسلام. أما الدكتور محمد عابد الجابري فيُعرّفه قائلاً: "إذا كان الميراث أو الإرث هو عنوان اختفاء الأب وحلول الابن محله، فإن التراث هو عنوان حضور الأب في الابن، حضور السلف في الخلف، حضور الماضي في الحاضر». أما عبدالله العروي فيعرّفه بأنه «كل ما هو موروث في مجتمع مُعين عن الأجيال الغابرة: العادات، الأخلاق، الآداب، التعابير، بيد أنه لا يحصرهُ في ما هو مكتوب أو مرويّ".

أما الحداثة فلها مفهوم مُخالف للتراث، وظهرت كلمة «حديث» للمرة الأولى في أزمنة الغرب الحديثة في اللغة الفرنسية القديمة في القرن الرابع عشر، ثم جاءت العصور الوسطي لكي تستخدم المفهوم في شكل أوسع ويفي بالتعاقب الزمني، وذلك لكي تتمايز عنً الأزمنة السابقة التي تُعد نموذجاً يحتذى، وبدءاً من نهاية القرن الثامن عشر عَرفَ مفهوم الحداثة توسّعاً كبيراً ومسّ جميع الحقول.

وظهرت بواكير الحداثة الغربية في البلدان العربية والإسلامية على مرحلتين، إحداهما إبان القرن التاسع عشر والثانية في القرن العشرين. الأولى جاءت برغبات سياسية وتيسيرية عليا وتجسدت في شمال أفريقيا أكثر من مشرق العالم الإسلامي، بينما جاءت بقبول شعبي محتشم. وظهرت الأولى في مدن المغرب العربي الإسلامي، وظهرت في مصر نابعة من الرغبة التي طغت على توجهات محمد علي وورثته، خصوصاً حفيده إسماعيل (1830 – 1895).

ثم جاءت المرحلة الثانية بعد حلول القرن العشرين وتصاعد إيقاعها حتى منتصفه غير مُكترثٍ بالتراث حتى توّج بممارسة الرعيل الوطني الآتي من بلدان إسلامية والذي درس العمارة في الغرب وما تلاهم من أجيالٍ، أدخلَ هذا الرعيل على العمارة تحسينات كان مقصدها الترويج للفكر الحداثي في مجال العمارة. ويذكر أن التوجهات المحلية لم ترفض التوجهات الجديدة، وأدرك الحداثيون سريعاً أن نشاطهم المعماري سيكون له قيمة وتأثير عميقان في الممارسة البنائية لبلدانهم. عندما شرع إنتاجهم في التعاطي مع قضايا أساسية تهم فئات عريضة وأساسية في المجتمع.

واعتمدت حركة الحداثة على ثلاثة محاور تنظيرية لدراسة وفهم وإفهام ماهية العمارة الإسلامية: المحور الشكلي الذي يختزلها في أشكالها الأكثر رواجاً مثل العقود والقباب والقبوات والأحواش الداخلية والأواوين والشناشيل (المشربيات) والشذرونات (النافورات – الفوارات) ويعطي لهذه الأشكال وظائف خصوصية إسلامية موحدة الجذور والمظاهر والمآرب.

المحور الروحاني الصوفي: الذي يرى في التاريخ المعماري انعكاساً مباشراً لنظريات عرفانية تعود لمتصوفة التراث كابن عربي وجلالً الدين الرومي وإخوان الصفا. وهذا التيار يحتاج إلى البحث المعمق والرصين لإثبات قناعاته، من خلال البحث في المنسي والمهمل من مدونات تراث (الأنسنة) والعقلنة الإسلامي وتحليلها ومقارنتها.

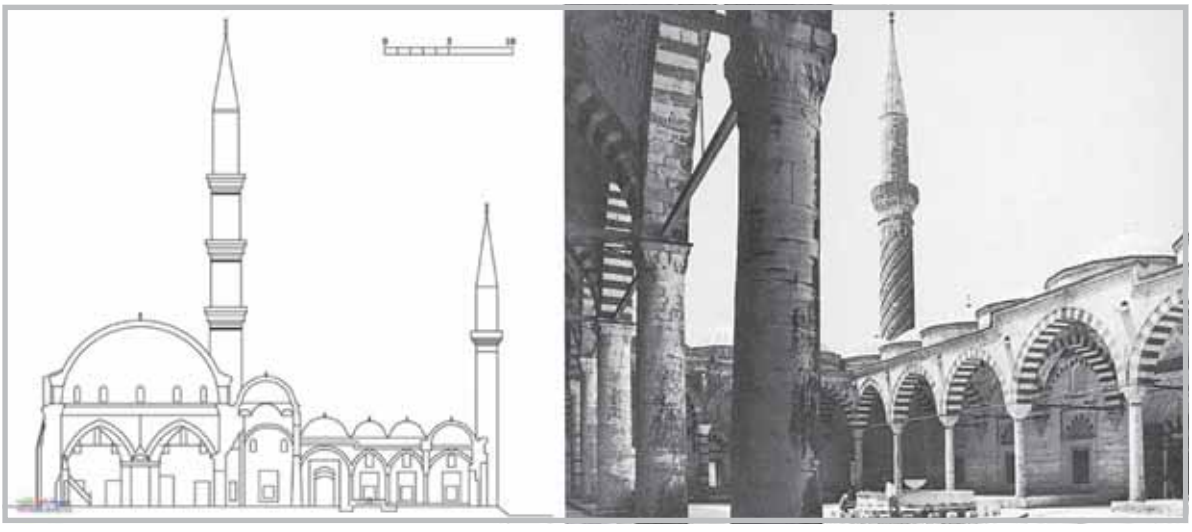

المحـور البيئي: الـذي يـجـد في المـمـارسـات الـشـعـبـيـة والـريـفـيـة المـتـآصـرة مـع البيئة، قيمة دراسـيـة تستحق الـعـنـايـة، تمـاشـيـاً مع النزعة الحداثية للعناية بالبيئة. ويتعلق الأمر بدراسة الحلول المثلى لمقارعة معطيات البيئة من حرارة وجـفـاف وشـح المـاء مـن خـلال حلول معمارية بسيطة مفهومة للجميع وتحتكرها النخب.

وتُنسب بواكير تحديث الحياة الإسلامية الرسمية إلى بعض سـلاطين العثمانيين (المُصلحين) وكذلـك بعض الإمارات شـبه المُسـتقلة عنها، مثل الدايات في الجزائر والبايات في تونـس والفرمنليـة في طرابلـس الغـرب وآل الشـهابي في جبل لبنان والخديوية في مصر منذ عام 1805.

ويرى السـلفيون أن فكرة الحداثة لدى الشـعوب الإسـلامية انطلقـت مـن شـبه الجزيـرة العربيـة علـى يـد محمـد بـن عبدالوهـاب في القـرن الثامن عشـر الميلادي. وشـهد الربع الأخـير مـن القـرن التاسـع عشـر بـروز جيـل مـن المثقفـين المسـلمين الذيـن التقطـوا فكـرة الحداثـة رداً ودفاعـاً عـن الغـزو الفكـري الغربـي، مثلما حـدث مع جمـال الدين الأفغاني حينما سعى إلى إصلاح العقيدة (حداثياً).

وكانـت هناك حالـة من حالات الجدب المعمـاري من حيث الإلهـام قبل حلـول الحداثة والـذي كان سـبباً حقيقياً وراء ظهورهـا، ودفـع ذلـك البعـض إلى تقليـد نمـاذج بنائيـة فرعونيـة أو رومانيـة أو يونانيـة أو لاحقاً قوطيـة أو منتمية إلى فن الباروك. وبعدما حلّت عمارة القرن العشـرين وشـرع المعماريـون يبحثون عن مصـادر الإلهام لاقتنـاص الأفكار المنسـية في طيـات الإبـداع البشـري حتـى الفطـري منه، وأمسـى اقتناص الفكرة يُعد سـبقاً معمارياً، ومن الطريف أن المعمـاري الفرنسـي ليكوربوزييه صرّح بـأن فكرة (عمارة مرسـيليا) جاءتـه مـن رصـده وكالـة الغـوري في القاهـرة القديمة والتي تعود إلى عام 1505 ميلادي.

وارتبط مفهوم «العضوي» Organic دائماً بالطبيعة والكائنـات الحيـة، أو بكل ما يهب وينبـض بالحياة في عالمنـا المُحيط، وهـو المفهوم الأكثر شـيوعاً. وربما تأخـذ دلالاتها منحى أبعد وتعنـي المنظومة التي تُشـكل الكل وتتكامل بوظائـف الجميع. ثم نجدها ترد في العمارة كأسـلوب وكمدرسـة فكرية آثرت أن تكون متناغمـة مـع البيئـة والطبيعـةً مـن دون أن تعنفهـا أو تقتطـع منهـا شـيئاً، بل علـى العكـس تتجانس مع عناصرهـا وتكمـل انسـجامها وتوازنهـا. وفي سـبرنا أغـوار العمـارة الإسـلامية نجـد الكثير مـن المُحاكاة لمـا طرحتـه العمـارة العضويـة، ويمكـن أن نعـد العمارة الإسـلامية الجيل السـابق للعمارة العضوية المُعاصـرة وتكمن قوة تأثيرها في حذرها من الخلط بسـبب المنهج الروحي العقيدي الـذي حدد الثوابت الدستورية لها.

أهـم سـمات العمـارة الإسـلامية أنهـا تواءمـت مـع البيئـات الطبيعيـة الواهبـة مواد البناء والمتماشـية مـع خصوصياتـه. فجبـال اليمن تراها تحمل سـمات الجبـال وتنفـذ بالحجـارة، أمـا في الصحـراء فتصرح بخصوصيـة مـن خـلال المخطـط ومـواد البنـاء والأشـكال وحتى الألوان كما نجدها في عمارة نجد والصحراء الكبرى. وفي السـواحل تتجلـى لنا نماذج التداخـل بـين البيئـة والهيـاكل العمرانيـة، كما في طنجة وأصيلة وبستيكة دبي أو جدة أو سواكن عدن. ويمكـن تلمس العضوية في تصميـم الفناء الداخلي الـذي لم يكـن فجـوة عابـرة أو فضـاءً طارئـاً، بـل هـو متنفـس عضـوي تسـتقر حوله مرافـق المبنـي ويهب

سكانه الراحة من خلال الظلال الوارفة والنباتات والمياه المتدفقة التي تضفي على المكان روحاً وجمالاً.

ولتبيان البَون بين العضوية الإسلامية والعضوية الحديثة، نجد أن الأولى لها ضوابط واردة من عقيدة روحانية محكومة بقوانين ربانية قدّرت الأمور بميزان من خلال معرفة أسرارها. أما في العضوية الغربية فقد بدأت سوية ثم انحرفت وتلاشت بعد حين لفقدانها آليات الدّيمومة والبقاء التي تضبطها نوازع الاعتقاد وروادعه.

إن تراث الشعوب الإسلامية في رأي علي ثويني، ما هو إلا حداثة سرمدية وتجديد مستمر، لا سيما عندما يرتبط بفكر ومنهجية سرمدية نابعة من سرمدية الخالق، مصطلح (العمارة الإسلامية) بما يتضمنه من نسبة إلى العمارة للإسلام كدين قاده إلى الاعتقاد بضرورة وحدة العمارة التي تنبُع من الإسلام بصرف النظر عن المكان، أو الزمان، انطلاقاً من وحدوية الدين وصلاحيته لكل زمان ومكان وهي فكرة جد خطيرة في أصولَ العمارة ومبادئها، إذ تلغي فكرة الإقليم المصغر والعوامل المحلية وتقوداً إلى فكرة العالمية وتُمهد لتسلسل الأنظمة المعمارية الدخيلة من الأقاليم المجاورة. وفوق كل ذلك تتضمن سيطرة الفكر الديني الذي يعلو على العقل في بعض جوانبه على قوانين البيئة الفيزيائية الحسية، ومن هنا تنشأ قناعات ومفاهيم صورية حرفية لدى المعماريين المعاصرين بحيث ينزع البعض ممن يعجز عن إدراك الآلية التي تم بها فرز الموروث المعماري من الفترات السابقة إلى التقليد الحرفي، بصرف النظر عن الزمان والمكان تحت غطاء أن العمارة الإسلامية واحدة على طول أرجاء العالم الإسلامي.

وبالنسبة إلى أهم التجارب في حداثة العمارة العربية والإسلامية، نجد أولاً: التجربة الغربية في إحياء التراث الإسلامي التي سعى إليها المعماريون الغربيون في القرن التاسع عشر، ثم توسع نطاقها في بواكير القرن العشرين عند مجيء رهط من المعماريين ممن وجدوا أفضلية العمارة المحلية وغناءها ورسوخها، هذا غير جمالها.

ثانياً: التجربة المحافظة التي تقتضي إعادة إنتاج مفردات التراث بتصاميم غنية بالأسلوب التخطيطي المعاصر والمنهجية التنظيمية الوظيفية، وتستفيد من غنى الموروث الشعبي الذي يُحتم استعمال مواد البناء المحلية.

ثالثاً: التجربة الكلاسيكية الجديدة وهي التي ترمي إلى إعادة صوغ كثير من مفردات العمارة التراثية بأسلوب تسهيلي منهجي من خلال مساقط حداثية، لا تخلو من نفحات تراثية في الهيئة والأحجام. رابعاً: التجربة الحداثية المشرئبة إلى التراث وهو تيار يهتم بالشكل أكثر من المضمون الأساسي في التصميم. خامساً: التجربة الفكرية التي تسعى بخطى حثيثة وثّابة إلى استلهام عمارة إسلامية معاصرة لا تأخذ من التراث أشكالها فقط، بمقدار ما تبحث عن العقلانية في التوظيف الأنسب للفضاءات المعمارية، مستمدة من واقع المكان وبأية مواد متوافرة.

ومن كل ما سبق يتضح أن فن العمارة في الإسلام لم ينغلق يوماً على نفسه، بل كان دوماً متعاطياً مع الواقع ومع ما يُستجد دوماً من تغيرات تطرأ على فن العمارة الذي تفاعلت معه الحضارة الإسلامية منذ يفوعها وإرهاصات تكوينها الأولى.

جونز لانغ لاسال

سان فرانسيسكو ولندن ودبي وشنغهاي
أكثر مدن العالم ديناميكية وزخماً.. وإبداعاً

دبي

حلّت دبي الثالثة بين أكثر مدن العالم ديناميكية في قائمة جونز لانغ لاسال للمدن الأكثر ديناميكية، وقالت: إدراكًا منا بأن العقارات التجارية لم تعد نتاجاً لنجاح أي مدينة، وإنما الدافع وراء هذا النجاح، أعلنت شركة جونز لانغ لاسال (مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية تحت الرمز: JLL) أن مدن سان فرانسيسكو ولندن ودبي وشنغهاي ووهون تأتي في مقدمة المدن التي تُظهر مزيجاً بين النشاط العقاري التجاري والاقتصادي والاجتماعي القوي قصير المدى وأسس النجاح طويلة المدى. وفي مؤشر زخم المدن CMI، الجديد الخاص بها، تتجاوز شركة جونز لانغ لاسال التصنيفات الاقتصادية الثابتة التقليدية لتتعمق في العوامل الدافعة الرئيسية التي تميز المدن الأكثر ديناميكية.

ويقول جيرمي كيلي مدير الأبحاث العالمية بشركة جونز لانغ لاسال: «إن زخم أي مدينة يشمل ما هو أكثر بكثير من صافي نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب. فالأساس الحقيقي للمدن الأكثر ديناميكية ينبع من عوامل، مثل سرعة الابتكار والإبداع للأعمال المتطورة، بالإضافة إلى تشييد المباني الجديدة، وحركة أسعار العقارات، والاستثمار في العقارات من جانب شركات ومستثمرين عبر الحدود.

ويقدّم مؤشر زخم المدن الجديد منظوراً حديثاً وشاملاً على نحو يحدد علامات التغير وخصائص زخم المدن. وبتركيز مؤشر زخم المدن على خصائص المدينة التي ستمثل الأساس في الأداء المستقبلي على الأرجح، يتميز هذا المؤشر عن أغلب المؤشرات الأخرى التي تقوم على الأداء السابق القياسي. وهذه القياسات المتعلّقة بالديناميكية في البنية التحتية والاتصالات والابتكار هي التي نعتقد بأنها ستوجه الكثير من القرارات المتعلّقة بالاستثمار وتحديد المواقع

في المستقبل، ولكن ينبغي أن يضع المستثمرون والشركات في الاعتبار أن ارتفاع مستوى الزخم يمكن أن يمثل خطراً وفرصة في الوقت نفسه".

وقال آلان روبرتسون الرئيس التنفيذي لشركة جونز لانغ لاسال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "يقدم المؤشر الجديد الخاص بنا أدلة واضحة لدعم الرأي القائل إن دبي واحدة من أكثر مدن العالم ديناميكية. وفعاليات مثل معرض إكسبو 2020، بالإضافة إلى ما تتمتع به دبي من اتصالات عالمية قوية وارتقاء في وضعها كمركز للخدمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب/وسط آسيا، كل ذلك سيدعم النشاط المستدام للمدينة على المدى الأبعد".

المدن العشرون الأكثر ديناميكية عالمياً			
1	سان فرانسيسكو	11	شينزن
2	لندن	12	جاكرتا
3	دبي	13	بكين
4	شنغهاي	14	شنجدو
5	ووهون	15	لوس انجلوس
6	نيويورك	16	تيانجين
7	اوستن	17	بوسطن
8	هونغكونغ	18	سياتل
9	سان خوسيه	19	طوكيو
10	سنغافورة	20	لبما

مدن ومميزات

والمدن التي تتصدر مؤشر زخم المدن تتسم بالديناميكيات التالية:

• مدن متميزة تمتلك قوة اقتصادية واضحة على المستوى العالمي، وتمثل ربع النشاط الاستثماري المباشر في العقارات التجارية عالمياً، بدءاً من 2012 - 2013.

• سان فرانسيسكو (1)، ولندن (2)، ودبي (3)، ونيويورك (6)، وهونغ كونغ (8)، وسنغافورة (10)، ولوس أنجلوس (15)، وطوكيو (19).

• مدن ثرية تكنولوجياً استغلت مبكراً التوجهات التكنولوجية، وتقدم حالياً بيئات خصبة للابتكار.

• سان فرانسيسكو (1)، وأوستن (7)، وسان خوسيه (9)، وبوسطن (17)، وسياتل (18).

• مدن أصغر حجمًا وأكثر ملاءمةً للابتكار حظيت بنشاط سريع للوصول إلى مركز عالمي أوستن (7).

• مدن سريعة التحضر في الصين، والتي تواصل نموها باستخدام برامج ضخمة لبناء المدن، بالرغم من الاقتصاد المتباطئ.

• شانغهاي (4)، ووهون (5)، وشينزين (11)، وبكين (13)، وتشنغدو (14)، وتيانجين (16).

• مراكز نمو نشطة لا تتضمنها مجموعة الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وتدفعها النظرية الاستهلاكية الحضرية.

• جاكارتا (12) وليما (20).

• مدن ناهضة تستعد لفعاليات في عام 2020 بنشاط متجدد.

• طوكيو (19) – الألعاب الأوليمبية الصيفية لعام 2020، ودبي (3) – معرض إكسبو 2020.

سان فرانسيسكو

ضعف تمثيل أوروبا

بالرغم من ضعف تمثيل مدن أوروبا القارية في صدارة القائمة، وإظهارها نشاطًا منخفضًا مقارنة بالمدن الناشئة، فإن العديد من المدن الأوروبية القوية والناجحة تتمتع بخصائص تحقق النجاح على المدى الطويل، الأمر الذي يؤكده تواصل ارتفاع المستويات في تدفقات رأس المال العقاري. وبالإضافة إلى ما تعكسه، على سبيل المثال، باريس وبرلين وأمستردام من عوامل للنجاح فيما يتعلق بالتعليم والابتكار والاستدامة والشفافية، تتميز هذه المدن أيضًا بنقاط قوة في التقنيات الجديدة والمواهب. وتُعَد كوبنهاغن أيضًا إحدى أقوى مدن العالم من حيث مؤهلات المحافظة على البيئة.

يقيّم مؤشر زخم المدن 111 مدينة حول العالم، بإجمالي درجات مرجح يقوم على 34 متغيرًا قصير المدى وطويلة.

تتضمن متغيرات الزخم الاجتماعي والاقتصادي قصير المدى (40 في المائة من النموذج) التغيرات الحالية والمتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ووسائل نقل الركاب الجوية، وتواجد المقار الرئيسية للشركات، والمستويات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من اقتصاد المدينة.

تتضمن متغيرات الزخم العقاري التجاري قصير المدى (30 في المائة من النموذج) التغيرات في النسب المئوية الحالية والمتوقعة في صافي قدرة استيعاب المكاتب، وإنشاء المكاتب، وتأجيرها، وإنشاء مراكز التسوق وتأجير محلات البيع بالتجزئة، وأحجام الاستثمارات العقارية التجارية المباشرة، وشفافية المعاملات العقارية.

تتضمن المتغيرات طويلة المدى (30 في المائة من النموذج)، التي تحدد على الأرجح القوة الاقتصادية المستقبلية والزخم العقاري، مؤشرات حضانة الأعمال عالية القيمة، مثل وجود الجامعات والبنية التحتية التعليمية، والقدرة على الابتكار ووجود التكنولوجيا وشركات رأس المال المُخاطَر.

يعلق كريج بلامب، رئيس قسم الأبحاث بشركة جونز لانج لاسال بالشرق الأوسط وأفريقيا على هذا الأمر قائلاً: "توضح نتائج مؤشر زخم المدن الخاص بنا أن دبي إحدى المدن التي تشملها مجموعة متميزة من المدن الرئيسية ذات الطابع الدولي التي تمضي قدمًا في طريقها لأن تصبح أسواقًا عالمية حقيقية. ويرجع مركز دبي في هذه القائمة إلى نموها كبوابة عالمية رئيسية يدعمها النمو السريع لمجموعة عريضة من المؤشرات العقارية والاجتماعية الاقتصادية".

مؤتمر الكويت للإسكان

التصدي للقضية الإسكانية باعتبارها قضية تمس كافة المواطنين

تحت رعاية سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح عقد مؤتمر الكويت للإسكان خلال الفترة 9-10 مارس 2014 .

القى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم كلمة أكد فيها على اهتمام القيادة السياسية في ملف الإسكان كونه ملفا مهما يمس كافة المواطنين، حيث تعطي أولوية العمل لحل القضية الإسكانية. واعتبر المرزوق قضية الإسكان حاجة إنسانية أساسية تمس الأمن المجتمعي.

ودعا مرزوق الغانم إلى التعامل مع هذا الملف كأولوية وطنية تهم الجميع. وقال: نعلم أنها قضية فنية ومتخمة بالتفاصيل الاقتصادية والعلمية والبيئية والجيولوجية وغيرها.. قضية يتحاشى الكثير تبنيها لصعوبتها وتشابك مجالاتها واختصاصاتها.. نعلم مدى قدمها وترهلها، نعلم أنها قضية القضايا وندرك جيدا أنها قضية معقدة و تحتاج إلى تخطيط وعمل. ولفت الغانم إلى أن هناك وجود نية وإرادة سياسية حقيقية لحل هذه المشكلة على كافة المستويات.

هناك وجود نية وإرادة سياسية حقيقية لحل هذه المشكلة على كافة المستويات

وأكد الغانم أن مؤتمر الإسكان يلقي الضوء على عدة حلول للتصدي للقضية الإسكانية في دولة الكويت.

من جهته ألقى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) جون كلوس كلمة قال فيها أن التوسع الحضاري المستدام يؤدي دورا في غاية الأهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية لاسيما في دولة الكويت، مشددا على ضرورة تطبيقه بشكل هادف.

وحدد كلوس ثلاثة مبادئ أساسية في ريادة التخطيط للتوسع الحضاري أولها الالتزام السياسي الفاعل بالتخطيط الحضري، وثانيها تحسين وتطوير القدرة الإدارية في مجال تحويل التوسيع الحضري العفوي إلى التخطيط الحضري الذي يحتاج إلى القدرة التنظيمية في كلا المستويين المحلي والوطني.

وأضاف أن ثالث تلك المبادئ هو القدرة التقنية العالية على تخطيط وتطوير وإدارة المدينة واي شكل من أشكال المستوطنات الإنسانية.

وأشار إلى أن قضايا الإسكان وتسليم المنازل طرحت تحديات في العديد من المجالات على مستوى العالم،إذ نتج تأخر في تسليم المنازل بسبب محدودية القدرات التقنية والتمويلية وتوافر الأراضي ومواد البناء وغيرها.

وبين انه في العديد من الحالات كانت التحديات تتمثل في عدم التزام الحكومة بتوفير المنازل إلى جميع المدنيين. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية طرح ثلاثة معايير بشأن المساكن صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2013.

وأوضح ان أول تلك المعايير يشترط أن تكون المساكن متكاملة تماما وقريبة من المناطق الحضرية وغير معزولة فيما يشترط المعيار الثاني أن تحفظ المساكن في حدها الأدنى مع السماح باختلاطها مع الأماكن الحضرية والتمكن من الانتقال من مكان إلى أخر بسهولة وبمسافات قريبة.

أما المعيار الثالث فيؤكد على الحاجة لتحقيق كثافة مقبولة للتأكد من أن مصادر العيش ملائمة كما أن إدارتها تتم بسهولة ووضوح على الأرض وفي المستقبل. وفي هذا الصدد قال كلوس: أن الكويت وبالرغم من أن أغلبية مواطنيها يفضلون أن تسكن كل عائلة فيها بشكل مستقل من حيث الموقع والأرض فإننا نعمل على أساس أن الأجيال اللاحقة من الأن ومستقبلا سوف تحتاج إلى بيوت مبنية بشكل عمودي حيث تتشارك الأسر في المباني مع سكان ليس بينهم قرابة. وشدد على أن استيعاب متطلبات المستقبل يتطلب خطة مجتمعية حضرية متماسكة تأخذ بعين الاعتبار التغييرات في البناء ضمن نمط استخدامات متعددة والى نمط تصميم وتنظيم الطرق التي ستستمر لخدمة أجيال عدة مقبلة.

ولفت إلى أن التركيز الأن في دولة الكويت يصب على نظام التطور السريع قائلا " حيث يمكن أن نقطف ثمرة الاقتصاد المزدهر لإيجاد حالة افضل من نوعية المساكن السائدة في الوقت الحاضر". وشدد على الحاجة الماسة إلى تطوير نظام منزلي في المستقبل مع انحسار المباني الحكومية لكي يتسنى تجاوز تحديات النمو المرتقبة.

وقال كلوس «وانا اؤمن بأنه خلال هذه العملية سوف نحتاج إلى تشخيص عميق لمجموعة من الأمور والتحديات التي تواجه قطاع المنازل في الكويت» منبها إلى أن تطوير عملية بناء المنازل السكنية عملية شديدة التعقيد وكبيرة في كل مراحلها.

وتابع: «ونحن بحاجة لتكامل جميع الجهات والقدرات والخبرات السياسية والتقنية والعلمية كما أن الجهد يجب أن يكون على مختلف المستويات وهو امر على عاتق الجميع لتحقيق هدف أن يكون هنالك منزل لكل فرد». بعدها ألقى رئيس اتحاد العقاريين رئيس اللجنة المنظمة توفيق الجراح كلمه قال فيها أن الشأن العقاري في الكويت يشكل قضية ملحة تمس الجميع وان القضية الإسكانية حساسة لارتباطها بالأسرة التي تعد نواة المجتمع وضمان استقراره.

وعزا التضخم إلى انتظار مستحقي الرعاية السكنية لمدد طويلة والارتفاع غير المسبوق في أسعار الإيجارات وأسعار الشراء في السكن الخاص والاستثماري ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة ومتطلبات الحياة الكريمة للأسرة. وأكد ضرورة وضع استراتيجية متينة ومدروسة بشكل جيد تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب تلك القضية بخاصة أن صياغة الاستراتيجية للإسكان من السياسات الأكثر تعقيدا لأنها تنطوي على النظر في عدد من السياسات الأخرى ذات الصلة مثل الأسعار والأراضي والبنى التحتية ورأس المال وغيرها.

ودعا الجراح إلى ابتكار طرق عادلة وشفافة لإشراك القطاع الخاص في حل مشكلة الإسكان من خلال توفير المساكن.

إعلان الألفية للتنمية: ماذا تحقق منه؟ المدن المستدامة، الغذاء والتغذية، الطاقة المستدامة

ذكاء مخلص الخالدي
كاتبة متخصصة بالشؤون الاقتصادية – بيروت
جريدة الحياة

منذ 2007 أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن

تبنى قادة العالم عام 2000 إعلان الألفية للتنمية الذي وضع أسس تحقيق أهداف تنموية معينة بحلول 2015. ويتكون الإعلان من فقرات تهدف إلى تقليص الفقر وتحقيق التنمية البشرية. وعلى رغم ما شهده العالم منذ 2000 من حروب إقليمية وكوارث طبيعية وأزمة مالية واقتصادية حادة، استطاع تحقيق هدف تقليص الفقر بمقدار النصف قبل خمس سنوات من الموعد المحدد أي في 2010.

وتحققت إنجازات مهمة في مجال تقدم المرأة والتعليم الابتدائي ونجاح الحملات الطبية ضد أمراض السل والملاريا وتوفير المياه الصالحة للشرب. ولأن العالم يقترب من موعد تحقيق أهداف التنمية الألفية 2015، ويعمل على وضع رؤية عالمية جديدة للفترة التي ستعقب ذلك العام، أصدرت دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في نيويورك مسحها السنوي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية (2013) تحت عنوان "تحديات التنمية المستدامة".

وأكد المسح أن الاستمرار في استراتيجيات التنمية الحالية لن يكون كافياً لتحقيق التنمية المستدامة بعد 2015 بسبب كثرة الشواهد التي تبرهن على (1) تزايد خطورة التغيرات المناخية، و(2) استمرار تهديد الجوع وسوء التغذية للعديد من أقاليم العالم، و(3) تزايد الفروق في توزيع الدخل بين الدول وداخل الدولة ذاتها، و(4) سرعة انتشار التحضر في الدول النامية، و(5) استمرار حاجة ملايين المساكن إلى الطاقة و(6) ضرورة منع تكرار حصول أزمات مالية وإعادة توجيه الأنظمة المالية لتوفير تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

واعترف المسح بوجود مجموعة مترابطة من تحديات التنمية المستدامة التي تستدعي الاهتمام، ولكنه اختار التركيز على ثلاثة منها لتأثيرها المباشر هي (1) المدن المستدامة، و(2) ضمان الغذاء والتغذية السليمة، و(3) تحويل الطاقة.

بالنسبة إلى المدن المستدامة، يساهم التحضر في إيجاد فرص عمل وظروف معيشية أفضل للملايين من السكان حول العالم ويساهم في شكل فاعل في جهود إلغاء الفقر. ولكن سرعة توسع التحضر فرضت ضغوطاً كبيرة على الموارد الأساسية وعلى خدمات القطاع العام. ومنذ 2007 يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. وبحلول 2050 يتوقع أن تكون نسبة الحضر أكثر من 70 في المئة وأن يعيش 80 في المئة من سكان المدن في الأقاليم النامية في أفريقيا وآسيا.

وتفتقر معظم الدول النامية إلى نظام الإدارات المحلية الذي أصبح الآن أمراً ملحاً. ففي العديد من مدن الدول النامية ذات معدلات الدخل المتوسطة والمنخفضة لا يزال الحصول على الخدمات الأساسية غير كاف. وأصبح فقدان العدالة في توزيع الدخل بين الريف والحضر من جهة وبين المناطق الحضرية ذاتها صفة دائمة في العديد من الدول

النامية، حيث لا يزال يعيش بليون شخص في مدن الصفيح. وإذا لم تتخذ إجراءات حاسمة سيزداد هذا العدد إلى 3 بلايين في 2050.

ويتطلب وضع إطار لسياسة تحقق التنمية المستدامة للمناطق الحضرية تعاوناً وتنسيقاً على مستوى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية وشراكة لتوفير موارد مالية من القطاعين العام والخاص. وابتعد المسح عن إعطاء نموذج موحد يمكن تطبيقه لتحقيق التنمية المستدامة للمدن لأن أولويات المدن وأهدافها ليست واحدة وإنما يجب تفصيلها لتلائم التحديات والفرص التي يحددها المستفيدون في كل مدينة. وعلى صعيد ضمان الغذاء والتغذية السليمة، لا يزال عدم ضمان الأغذية الأساسية يؤثر في بليون شخص في العالم وهو الرقم ذاته المحدد في 1970. ولكن نسبة الأفراد الذين يعانون سوء التغذية انخفض من 20 في المئة في 1990 - 1992 إلى 15 في المئة في 2008 - 2010. وكان التقدم غير متساو بين الأقاليم، وأضافت الأزمة المالية التي بدأت في 2008 تحديات إضافية. لذلك فإن هدف تقليص نسبةً الأفراد الذين يعانون الجوع في 2015 إلى النصف لن يتحقق في أفريقيا شبه الصحراوية وفي جنوب آسيا.

أولويات المدن وأهدافها ليست واحة

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الغذاء في العالم يجب أن يزداد بـ 70 في المئة لكي يتمكن من تلبية حاجات 2.3 بليون شخص إضافي في 2050. ويُذكر أن ظاهرة سوء التغذية أوسع بكثير من الجوع أو نقص التغذية، فالأخير يشمل الدول المتقدمة أيضاً بسبب عدم تنوع الأنظمة الغذائية والذي يهدد 30 في المئة من سكان العالم. كما أن اخذ سعرات حرارية فائضة يمثل مشكلة أخرى يعانيها العالم إذ يسبب الوزن الزائد والبدانة أكثر من 2.8 مليون وفاة في السنة. وسلط المسح الضوء على ضرورة تقليص الهدر في الغذاء والمقدر بـ 32 في المئة من إنتاج الغذاء العالمي سنوياً.

عدم ضمان الأغذية الأساسية.. يؤثر في بليون شخص في العالم

أما في خصوص تحويل الطاقة، فيجب أن يكون تحويل النظام الحالي أساس أجندة التنمية المستدامة. وهذا يعني إنهاء الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية وتحسين فرص الوصول إلى طاقة كهربائية عالية النوعية ومناسبة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن انبعاث الغازات السامة سيقود إلى زيادة درجات حرارة الأرض مع نتائج كارثية. وحتى لو طُبِّقت السياسة المخططة حالياً والتي تهدف إلى زيادة مصادر الطاقة البديلة وتحسين كفاءتها فإن الاحتمال الأكبر هو أن هدف تقليص انبعاث الغازات السامة لن يتحقق.

واستناداً إلى تقديرات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» فإن تركيز الغازات المنبعثة من ثاني أوكسيد الكربون سيصل إلى ما بين 650 - 700 جزء من المليون بحلول 2050 ليرتفع بعدها في 2100 إلى 730 - 800 جزء من المليون. وستؤدي هذه الزيادات إلى ارتفاع درجات الحرارة في العالم 2 - 3 درجات مئوية في 2050، و3.7 - 5.6 درجة مئوية في 2100.

وحُدِّدت مجموعة من الوسائل والأساليب التي يمكن بواسطتها تحقيق الطاقة المستدامة التي تقلص من انبعاث الغازات السامة ولكنها في حاجة إلى تبني سياسات طموحة وتحسين التعاون الدولي وتغيير أنماط الاستهلاك ومستويات غير مسبوقة من الاستثمارات.

تأثير هائل للثورة الرقمية في وظائف القطاع العام

" إيكونوميست "

الابتكار الذي هو «إكسير» تقدم البشرية وجوهرها كان دائماً سبباً رئيسياً في أن يدفع الناس وظائفهم ثمناً له. خلال الثورة الصناعية فقد النساجون الحرفيون وظائفهم بعد ظهور النول الآلي. وفي الأعوام الثلاثين الماضية، حلّت الثورة الرقمية محل الكثير من الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة ودعمت حياة الطبقة المتوسطة في القرن العشرين. الطباعون وموظفو حجز التذاكر وأمناء الصندوق في البنوك والكثير من وظائف خطوط الإنتاج، جميعها وظائف تم الاستغناء عنها كما حدث تماما مع النساجين اليدويين.

بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن التطور التكنولوجي جعل العالم مكانا أفضل، فإن هذا المخاض يعد جزءاً طبيعياً من عملية دعم الرخاء والازدهار ورفع مستوياتهما. وعلى الرغم من أن الابتكار قضى على بعض الوظائف، فإنه في المقابل خلق فرص عمل جديدة وأفضل، وأصبح المجتمع الأكثر إنتاجية أكثر ثراء، وبالتالي عندما يزداد السكان ثراء تزيد احتياجاتهم ويطلبون مزيداً من السلع والخدمات.

الابتكارات الجديدة تزيد الفجوة في الدخل بين الفقراء والأثرياء

قبل مائة عام كان واحد من أصل ثلاثة عمال أميركيين يعمل في مزرعة. اليوم أقل من 2% منهم يعملون في المزارع، لكنهم ينتجون مواد غذائية بكميات أكبر بكثير. والملايين الذين تحرروا من العمل في الأرض لم يقعوا رهينة البطالة، بل وجدوا وظائف

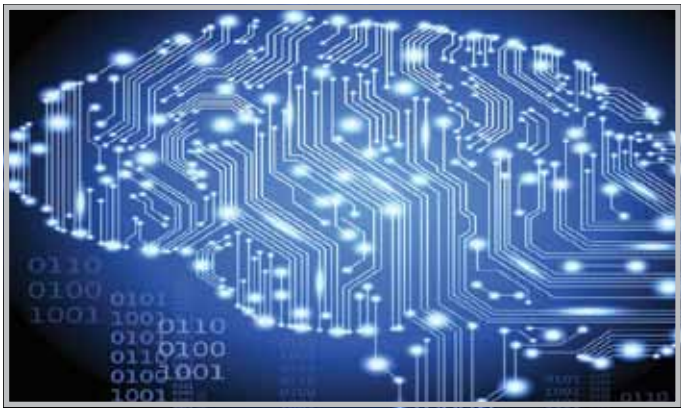

أعلى أجراً مع تطور الاقتصاد. وتقلصت أعداد السكرتارية اليوم، لكن هناك في المقابل المزيد من مبرمجي الكمبيوتر ومصممي المواقع الإلكترونية.

ويبقي التفاؤل نقطة الانطلاق الصحيحة، لكن بالنسبة للعمالة يظهر تأثير إزاحتهم من وظائفهم بسبب التكنولوجيا بشكل أسرع وأكثر وضوحاً عليهم من فوائدها. حتى وإن ظهرت الوظائف الجديدة والمنتجات الرائعة، فإن الفجوة في الدخل ستزداد وتتسع على المدى القصير، مما سيسبب تفككاً اجتماعياً هائلاً، بل يمكن أن يحدث تغييرات في السياسة. تأثير التكنولوجيا سيكون أشبه بالإعصار الذي سيجتاح العالم، وأول من سيضرب بلدان العالم الأول والغني، لكنه في النهاية سيجتاح الدول الأفقر أيضا. ولا توجد حكومة مستعدة لهذا الإعصار.

أسباب القلق

لماذا القلق إذاً؟ إن المسألة، جزئيا، ليست سوى إعادة التاريخ لنفسه. ففي المراحل الأولى من الثورة الصناعية ذهبت ميزات

زيادة الإنتاجية وبشكل غير متناسب إلى رأس المال، وفي وقت لاحق جنت القوى العاملة معظم المزايا. النمط الحاصل اليوم مشابه لما جرى خلال الثورة الصناعية. فالازدهار والرخاء اللذان أطلقت الثورة الرقمية العنان لهما ذهبا بشكل كبير وطاغ إلى أصحاب رؤوس الأموال والعمالة ذات المهارات العالية. ففي خلال العقود الثلاثة الماضية، تقلصت حصة العمالة من الإنتاج على الصعيد العالمي من 64% إلى 59%. وفي الوقت الراهن، زاد نصيب نسبة الـ1% الأغنى في أميركا من الدخل من حوالي 9% في سبعينات القرن الماضي إلى 22% حاليا. وبلغت معدلات البطالة مستويات تنذر بالخطر. ففي 2000، كان 65% من الأميركيين ممن هم في سن العمل يشغلون وظائف، لكن النسبة تراجعت منذ ذلك الحين، في سنوات الرخاء والركود على حد سواء، إلى المستوى الحالي عند 59%.

والأسوأ من ذلك، يبدو على الأرجح أن هذه الموجة من الخلل الذي تُحدثه التكنولوجيا في سوق العمل ليس سوى البداية. فمن السيارات ذاتية القيادة إلى الأجهزة المنزلية الذكية، يمكن للابتكارات القائمة والموجودة بالفعل أن تدمر مساحات كبيرة من الوظائف التي لم تمس حتى الآن. والقطاع العام يعد أحد الأهداف الواضحة، الذي أثبت أنه قطاع مقاوم للتجديد الذي تقوده التكنولوجيا. كما أن التغيير الذي يمكن أن تحدثه أجهزة الكمبيوتر سيكون له تأثير قوي على وظائف الطبقة المتوسطة في القطاع الخاص أيضا.

القطاع العام

حتى الآن، معظم الوظائف الأكثر ضعفاً أمام الآلات هي تلك التي تنطوي على مهام روتينية ومتكررة. لكن وبفضل الزيادة في قوة المعالجة والوجود المطلق للمعلومات الرقمية، أصبحت أجهزة الكمبيوتر قادرة على نحو متزايد على أداء المهام المعقدة بشكل أرخص وأكثر فعالية من الأشخاص. إذ يمكن للروبوتات الصناعية أن تتعلم بسرعة مجموعة من سلوكيات وأفعال البشر. ويمكن أن تصبح الخدمات أكثر ضعفا أمام التكنولوجيا. إذ يمكن لأجهزة الكمبيوتر أن تكشف المتسللين من خلال الكاميرا ذات الدائرة المغلقة على نحو أكثر صدقية، مما يمكن للبشر أن يفعلوا. وعند مقارنة مقدار كبير من البيانات المالية أو البيومترية (بصمة اليد وبصمة العين)، فإن بمقدورها غالبا تشخيص عمليات الاحتيال أو المرض بشكل أكثر دقة من أي عدد من المحاسبين أو الأطباء. وتظهر إحدى الدراسات الحديثة الصادرة عن أكاديميين في جامعة أكسفورد أن 47% من الوظائف الراهنة يمكن أن تصبح آلية خلال العقدين المقبلين.

أجهزة الكمبيوتر قادرة على أداء المهام المعقّدة بشكل أدق.. وأكثر فعالية من البشر

وفي الوقت ذاته، تعمل الثورة الرقمية على إحداث تحوّل في عملية الابتكار ذاتها. فبفضل توافر البرمجيات المصممة لتطبيقات متخصصة بشكل تجاري على شبكة الإنترنت، زاد عدد الشركات الناشئة الرقمية بشكل كبير. وكما ابتكر مصممو ألعاب الكمبيوتر منتجا لم يدرك الجنس البشري حاجته إليه وبات الآن لا يستغنى عنه، فإن هذه الشركات ستبتكر يوما ما سلعا وخدمات جديدة توظف الملايين.

عندما تم بيع انستغرام إلى فيسبوك بمبلغ مليار دولار تقريبا في 2012، كان لديها 30 مليون مستهلك، ويعمل فيها 13 موظفا فقط. أما كوداك التي أشهرت إفلاسها قبل أشهر قليلة، كان يعمل فيها في ذروة نجاحها ومجدها 145 ألف موظف.

47% من الوظائف الراهنة قد تصبح آلية خلال العقدين المقبلين

الآثار الاجتماعية

المشكلة تتعلق بالتوقيت بقدر ما تتعلق بأي شيء آخر. فشركة غوغل توظف حاليا 46 ألف موظف. لكن الأمر يستغرق من الصناعات الجديدة سنوات عديدة حتى تنمو، لكن العمالة التي تشغل وظائف بالفعل هي التي تشعر بالخلل الذي تسببه تلك الصناعات الجديدة بشكل أسرع. تقدم خدمة «Airbnb» عبر الأنترنت مجالا للأفراد، الذين يشار اليهم باسم «مضيفون»، لعرض المساحات الشاغرة في مساكنهم وغيرها من أماكن الإقامة للتأجير لفترة قصيرة. هذه الشركة قد تحول أصحاب المنازل الذين يملكون مساحات شاغرة إلى رجال أعمال مبادرين، لكنها قد تشكل خطرا مباشرا على قطاع الفنادق الصغيرة والنزل، وهو قطاع يوظف الكثير من العمالة.

واذا كان هذا التحليل صائبا، فان الآثار الاجتماعية ستكون هائلة. فالكثير من الوظائف الأكثر عرضة للخطر هي الوظائف الدنيا (الخدمات اللوجستية والشحن) بينما المهارات الأقل عرضة للخطر أمام الأتمتة (الابتكار والخبرات الإدارية) تميل إلى أن تكون في أعلى السلم الوظيفي. وبالتالي فان متوسط الأجور على الأرجح سيظل راكدا لبعض الوقت والفجوة بين المداخيل من المتوقع أن تزداد.

كما سيزداد الغضب والاستياء بشأن اتساع الفجوة في المداخيل وعدم المساواة، وسيجد السياسيون صعوبة في معالجة المشكلة. تجنب التقدم والتطور أمر عقيم وغير ذي جدوى، لأن أي دولة تحاول أن توقف حركة التقدم ستتخلف عن الركب وسيتجاوزها المنافسون الحريصون على تبني أحدث التقنيات، كما أن الحرية في زيادة الضرائب على الأثرياء إلى مستويات عقابية ستكون مقيدة بفعل حركة رأس المال والعمالة ذات المهارات العالية.

أهمية التعليم

الطريقة الأساسية التي يمكن للحكومات أن تساعد بها شعوبها على تجاوز هذا في سوق العمل تكون من خلال نظم التعليم. أحد أسباب التقدم الذي أحرز في حظوظ العمال في المرحلة الأخيرة من الثورة الصناعية كان بسبب المدارس التي بنيت لتعليمهم وشكل ذلك آنذاك تغييرا جوهريا.

أصبحت تلك المدارس بحاجة إلى تغيير اليوم، لتعزيز وتشجيع الإبداع الذي سيحتاجه الجنس البشري لتمييزه وتحقيق التميز عن أجهزة الكمبيوتر. التعليم اليوم بحاجة إلى أن يبتعد عن التعلم والحفظ عن ظهر قلب، وأن يتم تدريب الطلبة على التفكير النقدي. التكنولوجيا نفسها قادرة على المساعدة في

ذلك أما من خلال الدورات المفتوحة المنتشرة على نطاق واسع على شبكة الأنترنت،أو حتى من خلال ألعاب الفيديو التي تحاكي المهارات المطلوبة في العمل.

كما أن تعريف «التعليم الحكومي» قد يتغير هو الآخر. اذا لابد من انفاق مزيد من الأموال على التعليم الذي يسبق التعليم المدرسي النظامي (الحضانة)، كون القدرات المعرفية والمهارات الاجتماعية التي يتعلمها الأطفال في سنوات عمرهم الأولى تحدد الكثير من قدراتهم المستقبلية. كما سيحتاج البالغون إلى تعليم مستمر.

ومهما بلغت درجة التعليم الجيد الذي يتلقاه الناس، ستبقى مع ذلك قدراتهم متباينة وسيجد كثيرون فرص العمل تقل أمامهم وأجورهم تتقلص في عالم يزداد فيه الاستقطاب من الناحية الاقتصادية. ولا تكمن الطريقة الأمثل لمساعدتهم في زيادة الأجور الحد الأدنى، كما يعتقد كثيرون، لأن ذلك من شأنه أن يعجل في عملية التحول من العمالة البشرية إلى الأتمتة. والأفضل هو أن يعوض ذلك من المال العام حتى يتمكن أي عامل من الحصول على دخل معقول، من خلال عملية توسع جريئة في الإعفاءات الضريبية التي تستخدمها دول مثل أميركا وبريطانيا.

حقق الابتكار للجنس البشري مزايا هائلة. ولا يوجد إنسان عاقل يرغب بالعودة إلى عالم النسج اليدوي على النول. لكن مزايا التطور التكنولوجي موزعة بصورة غير متكافئة، لاسيما في المراحل المبكرة من الموجة الجديدة في التطور، ويبقى أن الأمر بيد الحكومات لتوسيع نطاق تلك المزايا على المجتمع. في القرن التاسع عشر، أدى التهديد الذي واجهته الثورة الصناعية إلى إدخال إصلاحات تقدمية. وحكومات اليوم سيكون أداؤها أفضل أن بدأت في إدخال التغييرات المطلوبة.

المنطقة العربيّة تتبنى الطاقة المُستَدامة...
بخطىً يشوبها تباطؤ مقلق

كاظم المقدادي
أكاديمي عراقي
جريدة الحياة

في توضيحه للمسارات المُتَنَوّعَة للتحوّل نحو الطاقة المُستَدامَة، يشير البروفسور جيفري دي. ساكس، وهو مدير «معهد الأرض» في جامعة كولومبيا الأميركية ويعمل مستشاراً للأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن أفضل الرهانات في مُستَقْبَل الطاقة يتلخَص في الحاجة إلى مصادر خفيضة الإنتاج للكربون. ويشدّد على أن نحو 80 في المئة من الطاقة الأوليّة تعتمد على مصادر كربونية كالفحم والنَفْط والغاز. ويلفت ساكس إلى الحاجة عالميّاً إلى الانتقال صوب مصادر للطاقة لا تنفث الكربون أو لا تقذف إلا بكميّات قليلة منه، وذلك قبل حلول منتصف القرن الجاري. ويخلص للقول إن السؤال فعليّاً يتمثّل حاضراً في كيفية إنجاز هذا الانتقال وتوقيته أيضاً.

في سياق مُشابِه، يعتقد الدكتور محمد الخيّاط مدير الشؤون الفنيّة في «هيئة الطاقة الجديدة والمُتَجَدّدة» في مصر، بأن الوصول إلى طاقة نظيفة وآمنة ومقبولة اقتصادياً يتطلّب أساساً الموائمة بين البدائل المُتَنَوّعَة في الطاقة المتجدّدة من جهة، وبين ما يمكن تبنيه فعليّاً من تلك البدائل، في ظل أوضاع اقتصادية لها خصوصيتها.

ويرى أنّ الوفرة النَفْطيّة في بعض الدول سمحت بتقديم طاقة حديثة بأسعار متدنية مدعومة، نتج منها شَرَهٌ استهلاكي له طبيعية غير مُستَدامة. ويلفت إلى أنه من نتائج هذا الشَرَه، احتلال قطر والكويت المركزين الأول والثاني عالميّاً لجهة نصيب الفرد في انبعاثات الكربون.

في المقابل، يحسب الخيّاط أن الدول العربيّة المُنْخَفِضة الدخل، نأت بمواطنيها عن الاستثمار في الطاقة، ما حال دون ظهور مبادرات واسعة في القطاع الخاص حيال الطاقة عموماً، خصوصاً النظيفة. وفي الحالتين كلتيهما، غابت الطاقة المُتَجدّدة خلف معوقات مُتَنَوّعَة، ما يؤكّد أن السبب وراء تجاهلها لا يرتبط بالبُعد الاقتصادي حصريّاً. ويرى الخياط مفارقة في أن تصنيع مُكوّنات نُظُم الطاقة المُتَجَدّدة، سواء في الدول المتقدّمة أو النامية، يستخدم النَفْط والغاز العربيين.

ويستطرد مُشيراً إلى أن تأخّر الدول العربيّة في الاستثمار في هذه المُكوّنات بحجة عدم منافستها للوقود الأحفوري مُستَقْبَلاً، لن يمنع استثمار دول أخرى في هذه النُظُم بمعنى أنها تستخدم الطاقة الأحفوريّة العربيّة في إنتاج توربينات لتوليد الطاقة من الرياح وألواح خلايا شمسيّة ومُرَكّزات لحرارة الشمس وغيرها.

ويتوقع أن استمرار هذه المفارقة يعني أن تستمر الأسواق العربيّة في دور المعرض للمؤسّسات العالميّة في الطاقة المتجدّدة ومُكوّناتها. ويرسم صورة مأسويّة عن مستقبل الطاقة عربيّاً عندما تصل الأمور إلى نقطة استنفاد طاقة النفط أو الاستغناء عنها!

خَفَرٌ في غير موضعه

بتباطؤ مقلق، تسير الدول العربيّة صوب تبنٍ يصعب وصفه بالواسع، للطاقة البدَيلة، على رغم أن أهمية هذه الطّاقة للعرب ليست بأقل من ضرورتها عالميّاً.

في سياق السير نحو الطاقة المُستَدامة، انعقد المؤتمر السادس لـ «المنتدى العربي للبيئة والتَنميَة» في الشارقة خلال الخريف الفائت. وكّرس المؤتمر أعماله لموضوع الطاقة المُستَدامة في البلدان العربيّة، كما أطلق تقريراً عنها.

تضمّن التقرير تحليلاً عن الاتجاهات المُستَقْبَليّة في الطاقة، برزت فيه مواضيع على غرار بلوغ النَفْط نقطة الذروة، دور الغاز الطبيعي كوقود نظيف في مرحلّة التحول نحو الطاقة المُتَجَدّدة، ومُستَقْبَل الطاقة النَوويّة، وكفاءة الطاقة والعلاقة بين الطاقة والمياه والغذاء، خيارات تخفيف مُسَبّبات تغيّر المناخ وغيرها. كذلك حلّل التقرير طُرُق استجابة قطاع الطاقة العربي لأسواق عالمية تتحكم بها تدابير الحدّ من تغيّر المناخ ومساهمة قطاع الطاقة في التَنميَة المُستَدامة.

اعتَبَر التقرير أن الوقود الأحفوري يهيمن على أنظمَة الطاقة في المنطقة العربيّة، وأنها تنعم بوفرة في مَصادر الطاقة النظيفة المُتَجَدّدة، وعلى رأسها الشمس والرياح، وهي مَن شأنها أن تساهم في تنويع الطاقة وتعزيز استدامتها في المُستَقْبَل، كما تستطيع تعزيز اسْتدامَة قطاع الطاقة باتّخاذ خيارات استراتيجيّة واسِعَة حيال تبني نُظُم الطاقة المُتجَدّدة.

توصيات

من هذا المنطلق، حمل التقرير المشار إليه آنفاً مجموعة من التوصيات لصانعي السياسات، تؤكد أن الدول العربيّة تستطيع تعزيز اسْتدامَة قطاع الطاقة باتّخاذ خيارات استراتيجيّة مهمّة تؤمن مكاسب اقتصادية وافرة، مع ضمان الإدارة المتوازنة للموارد.

ورأى التقرير أن هذه الخيارات تشمل تحسين كفاءة الطاقة، واستغلال الإمكانات غير المستثمرة في موارد الطاقة المُتَجَدّدة، واستخدام احتياطات النَفْط والغاز بأساليب أنظف وأكثر جدوى. وكذلك دعا إلى توظيف إيرادات تصدير النَفْط في بناء القدرات الإقليمية في تطوير تقنيات الطاقة النظيفة واقتباسها أيضاً.

ودعا التقرير الحكومات إلى إرساء عناصر تساعد على مساهمة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية لإمدادات الطاقة، إضافة إلى ضرورة اعتمادها (الحكومات) سياسات واضحة، وأُطر تنظيميّة سَليمَة في قطاع الطّاقة. وكذلك أكّد التقرير أهمية إرساء إدارة رَشيدَة وبعيدة المدى في الالتزامات الماليّة الحكوميّة، داعياً الى إنشاء مؤسسات تنظيمية مؤهلة، واتّباع عمليات مدروسة منهجيّاً في إجراء مناقصات المشاريع.

ورأى التقرير أن الحكومات العربيّة تستطيع تعزيز الموارد المالية العامة المحدودة فتجذب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص، ووضع استراتيجيات وطنية لكفاءة الطاقة ذات أهداف محددة كميّاً وجداول زمنية وسياسات داعمة، مطالباً الحكومات بالعمل على نشر الوعي وتقديم الحوافز لتشجيع اعتماد تكنولوجيات

وممارسات كفاءة الطاقة، مع أخذ الأوضاع المحلية في الاعتبار واعتماد حزمة تدابير اجتماعية لمواجهة الفقر. وطالب بأن يتّبع صانعو السياسات مقاربةً تتبنى سبلاً فعّالة في التخفيف من مُسَبّبات تغيّر المناخ كما تكيّف مع تأثيراته في قطاع الطاقة.

وأوضح التقرير ذاته أن الطريق إلى هذا الأمر الأخير يكون من طريق تقويم أنظِمَة الطاقة في شكل منهجي لضمان قُدْرَتها على التكيّف مع التأثيرات المتوقّعة لتغير المناخ، وتعزيز التحوّل نحو اعتماد أنظِمَة لامركزية في الطاقة المُتَجَدّدة في المناطق النائية والأرياف، وتنفيذ تدابير كَفاءَة الطاقة بوصفها جزءاً من إجراءات التكيّف، وتطوير مقاربة متكاملَة تستند إلى الترابط بين الطاقة والمياه والمناخ في المنطقة العربيّة. كذلك دعا التقرير عينه إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة المُستَدامة المتطوّرَة كوسيلة لتحقيق قفزة نوعيّة في الاقتصاد والتنمية، ودعم البحث العلمي والابتكار في تصنيع البرامج والأجهزة، والعمل على انتشارها الواسع في المنطقة العربيّة.

متابعات

طائرة هجينة صديقة للبيئة

كشف النقاب في بريطانيا عن طائرة هجينة تتألف في جزء منها من منطاد وجزء من طائرة هليكوبتر وجزء ثالث من طائرة عادية، وقد تصبح المفتاح لطائرات المستقبل الصديقة للبيئة والأكثر فاعلية. ويمكن لهذه الطائرة الأضخم في العالم، والمعروفة باسم HAV304، أن تمكث في الفضاء لمدة ثلاثة أيام ونصف اليوم، وستكون ذات فائدة حيوية لنقل الأطنان من مواد الإغاثة الإنسانية. يمكن استخدام هذه الطائرة لأغراض التنصّت والاتصال أيضاً. وتبلغ سرعتها 100 ميل في الساعة، ولا تحتاج إلى مدرج من أجل الإقلاع.

من المتوقع أن يبدأ استخدام هذه الطائرة في بريطانيا في وقت لاحق من هذا العام. يذكر أن المشروع حصل على مساعدة حكومية وصلت إلى 2.5 مليون جنيه إسترليني من أجل تمويل بحوث الطائرة.

حكومة ذكية خلال 7 سنوات في الإمارات

اطلقت دولة الإمارات مؤخراً أجندة وطنية مدتها سبع سنوات تهدف إلى تحويل الدولة إلى حكومة ذكية من الطراز الأول وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 65% إضافة إلى تطوير البنية التحتية براً وبحراً وجواً.

واكد نائب رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن خطة الدولة تنص على أن تكون الإمارات الأولى عالمياً في تقديم الخدمات الحكومية الذكية وفي مستوى البنية التحتية براً وجواً وبحراً وفي سهولة ممارسة الأعمال.

الهوة بين الفقراء والأغنياء من أهم الأخطار العالمية في العقد المقبل

يشكل اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، الخطر الأكبر على العالم خلال السنوات المقبلة ويعد أحد تحديات الدول التي تتطلب خطط ودراسات لمواجهة هذه المشكلة. وقد أكد منتدى دافوس في تقرير سنوي عن الأخطار العالمية أن الهوة الفاصلة بين عائدات أغنى الأغنياء وإيرادات أفقر الفقراء تعد الخطر الذي من شأنه أن يسبب أكبر الأضرار في العالم خلال العقد المقبل.

ولفت التقرير الاستقصائي، الذي عرض في لندن وشارك فيه 700 خبير، إلى أن الأخطار الأخرى التي تلي هذا الخطر هي الظواهر المناخية القصوى والبطالة والتغير المناخي والهجومات الإلكترونية، القادرة على زعزعة الساحة الدولية، بالإضافة إلى أن أزمات الموازنة وأزمات المياه المحتملة تُعتبر أيضاً من الرهانات المثيرة للقلق، فضلاً عن خلل واسع النطاق في الأنظمة المعلوماتية من شأنه أن يلحق أضراراً كارثية بالاقتصاد العالمي يعرف بالإنكليزية بمصطلح سايبرغدن.

أفريقيا مصدر نصف التلوث في العالم عام ٢٠٣٠

حذرت دراسة أجراها خبراء من فرنسا وساحل العاج من أن التوسع العمراني والنمو الصناعي في أفريقيا من شأنه أن يؤدي إلى رفع التلوث فيها حيث يصبح معادلاً لأكثر من نصف نسبة التلوث في العالم بحلول العام 2030. ويشكّل التلوث في أفريقيا اليوم 5 إلى 20 % من التلوث العالمي.

وبينت الدراسة أنه من المتوقع أن يسجل ارتفاع كبير في نسبة التلوث بحلول عام 2030 إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة. موضحة أن غرب أفريقيا سيكون مسؤولاً عن 45 % من الانبعاثات الملوثة خصوصاً في نيجيريا، وسيساهم الشرق الأفريقي بنسبة 24 % خصوصاً في أثيوبيا وكينيا. أما الجنوب الأفريقي فسيكون مسؤولاً عن 26 %. فيما لا تتعدى نسبة مساهمة الشمال الأفريقي 5 %.

يُعَد النقل والنشاطات المنزلية من أهم أسباب التلوث في الغرب الأفريقي، وكذلك في الشرق ويضاف إلى ذلك المحطات الكهربائية والمصانع في الجنوب. أما في الشمال فإن النقل هو العامل الأساس في التلوث.

ندوات ومؤتمرات

مؤتمر إنماء المدن
كيب تاون – جنوب أفريقيا 18-20 يونيو 2014

يعقد مؤتمر "إنماء المدن" في مدينة كيب تاون – جنوب أفريقيا خلال الفترة 18-20 يونيو 2014. تكمن أهمية المؤتمر في إلقاء الضوء على أهم القضايا التي تواجه المدن وكيفية تحسين السلامة العامة والتقليل من التأثيرات البيئية . يتضمن المؤتمر عدد من المحاور والموضوعات من بينها: تحويل المستوطنات المتخلفة إلى مدن حضرية مع المحافظة على قيمة تراثها البيئي، تقييم ومواءمة دور الفكر التصميمي في القطاع العام، إعادة بناء مدينة في جنوب أفريقيا من خلال قياس التحضر، السعي إلى المدينة الذكية : أسلوب تصميمي للتحضر وبناء المدينة، تصميم مدن مرنة لمقاومة تغيّر المناخ وإدارة الكوارث، الاستفادة من تغيّر المناخ وإعداد خطط للتنمية الحضرية قادرة على التواؤم .

لمزيد من المعلومات والمشاركة الاتصال على :
هاتف: 00922132799008 - فاكس: 00922132782477 - نقال: 00923455389676
الموقع الإلكتروني: www.marcusevans.com

المنتدى العربي للسياحة البيئية والتنمية المستدامة
مدينة العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية

يعقد المنتدى العربي للسياحة البيئية والتنمية المستدامة في مدينة العقبة / المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 21 – 23 مايو 2014 .

لمزيد من المعلومات والمشاركة الاتصال على: - هاتف : 5661533 6 962 + - فاكس : 5661531 6 962 +
جوال : 5003700 79 962 + - البريد الإلكتروني: chairman@jordanmice.org - الموقع الإلكتروني: www.jordanmice.org

الملتقى الكويتي الإماراتي (12-15 مايو 2014 أبوظبي)

يعقد الملتقى الكويتي الإماراتي في مدينة أبو ظبي خلال الفترة 12-15 مايو 2014. يأتي انعقاد الملتقى في إطار التعاون والتآخي المستمر بين دولة الكويت والإمارات وتبادل الخبرات في شتى المجالات حيث يشارك في الملتقى والمعرض المصاحب العديد من الوزارات والمؤسسات العلمية والإعلامية.

لمزيد من المعلومات والمشاركة الاتصال على:
هاتف وفاكس: 22613861 00965 - نقال: 99017331 00965 / 50688266 00965
البريد الإلكتروني: sky.expo@yahoo.com - الموقع الإلكتروني: www.sky-group.org/expo

الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة
ليبيا / طرابلس 10 - 12 / يونيو 2014

يعقد الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار "الصناعات الصغيرة والمتوسطة " وذلك خلال الفترة من 10 – 12 يونيو 2014 في طرابلس / ليبيا .

لمزيد من المعلومات والمشاركة الاتصال على: هاتف : 00 212537274500 / فاكس : 00 212537772188

البريد الإلكتروني: aidmo@aidmo.org - الموقع الإلكتروني: www.aidmo.org

مؤتمر حماية البيئة ضرورة من ضرورات الحياة
الإسكندرية 17 – 19 / مايو 2014

يعقد مؤتمر حماية البيئة ضرورة من ضرورات الحياة في مدينة الإسكندرية – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 17 – 19 /5/ 2014.

يتطرق المؤتمر إلى عدد من المواضيع منها التلوث البيئي، الإعلامي البيئي والتربية البيئية، نظم المهندسة البيئية، السياحة البيئية والتغير المناخي ،الإدارة البيئية والتخطيط البيئي ونظم المعلومات البيئية، المرأة والبيئة، الطاقة والبيئة.

لمزيد من المعلومات والمشاركة الاتصال على: تليفون : 0020234253874 / 002034295339

البريد الإلكتروني: isasami54@hotmail.com - الموقع الإلكتروني: www.isa-egy.com

ندوة (التدبير الحضري بالمناطق القاحلة)
العيون – المملكة المغربية 9-11 سبتمبر 2014

ينظم المعهد العربي لإنماء المدن العربية بالتعاون مع وزارة الداخلية المغربية – المديرية العامة للجماعات المحلية – ممثلة بمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية ندوة متخصصة بعنوان(التدبير الحضري بالمناطق القاحلة) في مدينة العيون المغربية خلال الفترة 9-11 سبتمبر 2014.

تكمن أهمية الندوة في التركيز على المناطق القاحلة ومواجهة التحديات التي تتسم بها تلك المناطق ومعالجتها بالأساليب العلمية مستفيدين من التقنيات الحديثة ومخرجاتها.

لمزيد من المعلومات والمشاركة الاتصال على :

فاكس: 009660114802666 - البريد الإلكتروني: audievents@araburban.org - الموقع الإلكتروني: www.araburban.org

مدن حول العالم

سنغافورة أغلى العواصم

أشار تقرير وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة «الايكونومست» إلى أن سنغافورة تعد أكثر مدن العالم غلاءً. وقد ساهمت قوة عملة سنغافورة في ارتفاع التكلفة باطراد، بحسب ما أظهر استطلاع خاص بتكاليف المعيشة حول العالم. كما أدى ارتفاع التكاليف الهيكلية مثل ملكية السيارات وفواتير الخدمات إلى جعل سنغافورة تتصدر القائمة لعام 2013.

وصعدت سنغافورة خمسة مراكز خلال عام واحد فقط. وكانت قد حلت في المرتبة الـ18 قبل عشرة أعوام. ومن بين المدن التي شملتها القائمة باريس وأوسلو وزيوريخ وسيدني، والمدينة الآسيوية الوحيدة الأخرى في القائمة هي طوكيو التي احتلت المركز الأول في عام 2012.

مدينة فرنسية للمشاة فقط

ذهب الخيال بمهندسين معماريين إلى حدوده القصوى: بناء مدينة كاملة، تتسع لحوالي خمسة آلاف شخص ولا تعكر صفوها السيارات، والخيال سيتجاوز مرحلة التفكير لنراه على الواقع. ففي بلدة أوبرفيليه في الضاحية الشمالية – الشرقية للعاصمة الفرنسية باريس سترتفع أبنية سكنية على مساحة 36 هكتاراً، يتألف عدد قليل منها من 12 طبقةً فيما الغالبية الباقية من طبقتين أو ثلاث، كي لا تحجب أشعة الشمس التي من المفترض أن تنعم بها المساكن لفترة ساعتين يومياً، حتى في أقصر يوم من السنة وهو 21 ديسمبر. من مميزات أبنية المدينة "الثورية" التي ستستقبل أول مقيم فيها عام 2017، أنها لن تستهلك الكثير من الطاقة، إذ ستتزود بما يلزمها منها من الألواح الشمسية والنواعير الهوائية. وستضم كل ما تحتاجه أي مدينة من شوارع وساحات وحدائق عامة، لكن من دون أن يُسمح للسيارات بدخولها باستثناء سيارات الإسعاف وشاحنات نقل مفروشات المنازل.

دراجات هوائية لإعادة تدوير النفايات في لاغوس

تنتج مدينة لاغوس كبرى مدن نيجيريا التي يقطنها عشرون مليون نسمة، عشرة آلاف طن من النفايات يومياً، والكثير منها يتراكم في الشوارع المزدحمة، أو يعوم في المجاري المفتوحة. لكن خطة جديدة بدأت تغيّر تصرف الناس حيال هذا الموضوع، من خلال توفير الحوافز المادية لإعادة تدوير العبوات البلاستيكية والأكياس والعلب المعدنية، حيث أعدت الباحثة النيجيرية بيليكيس أديبي من جامعة ماساتشوستس الأميركية دراسات حول هذا الموضوع. فقد عادت الباحثة إلى مدينتها للبدء بتطبيق الدراسة باستخدام دراجات هوائية ثم إعادة تدويرها، خصوصاً في مدن الصفيح المعدمة المحرومة من خدمات النظافة. يذكر أن الباحثة بيليكيس أديبي حصلت في أكتوبر الماضي على جائزة (كارتييه وومنز إينيشياتيف آوورد) المرموقة التي تكافئ أصحاب المشاريع من النساء عبر العالم.

من أخبار المدن العربية

غزة تحتفل بيوم المدينة العربية

•• فلسطين

أحييت بلدية غزة يوم المدينة العربية الذي يصادف الخامس عشر من أذار / مارس، الذكرى الـ 48 لتأسيس منظمة المدن العربية في الكويت في العام 1967، حيث شارك رئيس بلدية غزة المهندس رفيق مكي في حملة تشجير نظمها منتدى إنسان الشبابي بالتعاون مع البلدية ضمن فعاليات إحياء يوم المدن العربية . وقال مكي إن أكثر من 87% من المساحة الكلية للمدينة مشغولة بالبناء، وبالتالي نحتاج إلى جهد لتوفير مساحات خضراء إضافية للمحافظة على جودة البيئة في المدينة .

رئيس جديد للوحدة المحلية لمدينة الغردقة

•• مصر

تم تعين اللواء احمد محمد قريش رئيساً للوحدة المحلية لمدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية، والأمانة العامة لمنظمة المدن العربية تهنئة اللواء قريش وتتطلع لتعاون أوثق مع مدينة الغردقة.

رئيس جديد لمدينة نواكشوط

•• موريتانيا

أسفرت الانتخابات المحلية التي تمت مؤخراً في نواكشوط عن فوز فريق جديد لرئاسة مجموعة نواكشوط الحضرية برئاسة السيدة/أماتي بنت حمادي، وهي وزيرة سابقة.

والأمانة العامة لمنظمة المدن العربية تعرب عن تهانيها لرئيسة مدينة نواكشوط وأعضاء المجموعة الحضرية متطلعة إلى علاقات تعاون اوثق لما فيه خدمة مدننا العربية والمدن الموريتانية خاصة.

المملكة العربية السعودية

•• السعودية

أكبر سجادة زهور في العالم في ينبع

دخلت سجادة الزهور في محافظة ينبع السعودية التي احتلت موقعاً استراتيجياً في حديقة المناسبات في ينبع الصناعية، موسوعة غينيس العالمية للأرقام القياسية، كأكبر سجادة زهور في العالم. تبلغ المساحة الإجمالية للسجادة حوالى 10.712 متر مربع، وتحتوي على أكثر من 15 مليون زهرة، فيما توزعت نحو ثلاثة ملايين زهرة.

زينت السجادة بتصاميم وأشكال من الزهور الموسمية أضفت منظراً جمالياً وبدت كلوحة فنية روعي في تصميمها إضفاء جو من الخضرة المشرقة، وألوان مختلفة من الزهور الساحرة.

يذكر أن السجادة شاركت في مهرجان الزهور والحدائق في مدينة ينبع، الذي شاركت فيه نحو 70 شركة ومؤسسة من داخل السعودية وخارجها تعنى بمجال الزراعة والتشجير ومستلزمات الحدائق المنزلية.

التنمية في اقتصاد المعرفة

د. عبد العزيز إبراهيم التركي
جريدة القبس

يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمعرفة لها دور في تحسين الاقتصاد، ولكن زادت أهميتها في ظل الثورة المعلوماتية الناتجة عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في المجالات العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والرياضية. فالاقتصاد التقليدي يقوم على الموارد الطبيعية ورأس المال والأيدي العاملة، بينما الخبرات والاختراعات والإبداعات والابتكارات التي تقدمها المعرفة تضمن الاستخدام الأمثل للمقومات الاقتصادية لفترة زمنية طويلة، وهذا ما تتطلع اليه التنمية. فالمعلومات والخبرات أصبحت المورد الأساسي للاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت في سرعة تداولها فيما بين الدول والأسواق العالمية والجامعات، حتى صار العالم يتعامل مع صناعة المعرفة، على أن الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، إلى حد أنها باتت المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر. وقد ظهرت بسبب ذلك مفاهيم جديدة كالاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية التي تشكل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها، مما أثرت بشكل رئيسي في الاقتصاد العالمي وفتحت آفاقاً اقتصادية جديدة. فالإحصاءات تشير إلى أن حجم السوق العالمي للخدمات المعلوماتية وصناعتها في السنوات الأخيرة بلغ أكثر من ثلاثة تريليونات دولار، وهذا الرقم يمثل نصف الناتج القومي للدول الصناعية. فمن أهم خصائص هذا الاقتصاد، أنه يعتبر أن المعرفة هي المحرك لعملية الإنتاج، وفي الوقت نفسه، يعتبر أن المعرفة سلعة يمكن بيعها في الأسواق. وبناء عليه، فان المعرفة التي تعتبر كمنتج، لا يمكن لها أن تنضب أو تنتهي أو تتلاشى بسبب استخدامها، بل تزداد إثراء وعمقاً كلما تم استخدامها وإضافة المزيد من الخبرات اليها بدلاً من التقاعد العشوائي. فاقتصاد المعرفة يساهم في بناء مبادئ مجتمعية مثل الشفافية في تداول المعلومات، سرعة اتخاذ القرار، إعلاء قيمة العمل الجماعي، التخطيط، الديموقراطية والعدالة للجميع، تفعيل ثقافة الجودة، والانتقال من نمط الإدارة الفردية إلى الإدارة المؤسسية المعتمدة على المنهج العلمي والرؤية الواضحة. فهل تتوافر هذه المبادئ في المجتمع الكويتي؟ وهل يمكننا أن نبني اقتصادنا المحلي على المعرفة؟ وهل لدينا مقومات وركائز ومتطلبات بناء اقتصاد المعرفة التي تمكننا من تطبيق خطة التنمية؟ فالمقومات كما يحددها المتخصصون هي: وجود تعليم متخصص ومؤهل وذو جودة عالية، ومجتمع إنساني يتميز بتقديره للمعرفة بكل مستوياتها، واستمرارية للبحث والتطوير. أما الركائز الأساسية فترتبط بالاطار الاقتصادي والمؤسسي، ونظم التعليم المؤهلة لأحداث نقلة نوعية في مسيرة تقدم المجتمع، ونظم الإبداع التي تجمع بين الباحثين وأصحاب الأعمال، وتوفر بيئة معلوماتية أساسية كالاتصالات وشبكة الأنترنت وغيرها. أما متطلبات اقتصاد المعرفة، فتتلخص في إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وزيادة الأنفاق المخصص لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز دورها في الحياة العامة والتعليم العالي والأساسي، والعمل على إعداد وتطوير نوعي لرأس المال البشري من خلال تأهيل العمالة الوطنية، وادراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة وإدارتها من خلال التوعية المستمرة وربطها بتحسين العوائد والنتائج المالية للشركات. أن مبادئ ومقومات اقتصاد المعرفة متوفرة في مجتمعاتنا العربية والخليجية - وبالأخص في الكويت - ولكنها بحاجة لاهتمام وإدارة فعالة، حتى نتمكن من فتح مجالات استثمارية جديدة في صناعة المعرفة، حيث تزخر دولنا بخبرات كبيرة في قطاع النفط والغاز والإنشاءات وإدارة العقار والمصارف الإسلامية والاستثمار، وغيرها من الخبرات العريقة التي تستطيع الاستفادة منها في تحسين بيئة الأعمال بجانب تصديرها لمختلف الأسواق العالمية. فعلينا أن نسلط الضوء أكثر على نشر ثقافة اقتصاد المعرفة في قطاعات الدولة للمحافظة على الخبرات المهنية والكفاءات المنتجة من العمالة الوطنية والوافدة، واعتبارهم احدى ركائز التنمية المستدامة.